

صِحْحُ مُسْأَلَةِ

بُشْرَحِ النَّوَوِيِّ

الْجَوَابُ عَلَى

الطبعة الأولى

١٣٤٩ هجرية — ١٩٣٠ ميلادية

الطبعة الصغرى بإذن
إدارة محمد محمد عبد اللطيف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري حدثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى أبو همام
حدثنا سعيد الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يخطب بالمدينة قال يا أيها الناس إن الله تعالى يعرض بالخمر ولعل الله
سينزل فيها أمراً فمن كان عنده منها شيء فليبعه وليتفع به قال فما لبثنا إلا يسيراً حتى
قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى حرم الخمر فمن أدر كته هذه الآية وعنده
منها شيء فلا يشرب ولا يبيع قال فاستقبل الناس بما كان عنده منها في طريق المدينة
فسفكوها حدثنا سويد بن سعيد حدثنا حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن

باب تحريم بيع الخمر

قوله صلى الله عليه وسلم ﴿إن الله يعرض بالخمر ولعل الله سينزل فيها أمراً فمن كان عنده
منها شيء فليبعه وليتفع به﴾ قال فما لبثنا إلا يسيراً حتى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن
الله حرم الخمر فمن أدر كته هذه الآية وعنده منها شيء فلا يشرب ولا يبيع قال فاستقبل الناس
بما كان عندهم منها في طريق المدينة فسفكوها ﴿يعني راقوها وفي هذا الحديث دليل على أن الأشياء
قبل ورود الشرع لا تكليف فيها بتحريم ولا غيره وفي المسألة خلاف مشهور للأصوليين
الأصح أنه لا حكم ولا تكليف قبل ورود الشرع لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ وَعَلَةَ «رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ» أَنَّهُ جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ «وَالْفَقُّ لُهُ» أَخْبَرَنَا أَبُو وَهْبٍ أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَعَلَةَ السَّيِّئِ «مِنْ أَهْلِ مِصْرَ» أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَمَّا

والثاني أن أصلها على التحريم حتى يرد الشرع بغير ذلك والثالث على الإباحة والرابع على الوقف وهذا الخلاف في غير التنفس ونحوه من الضروريات التي لا يمكن الاستغناء عنها فانها ليست محرمة بلا خلاف الا على قول من يجوز تكليف ما لا يطاق وفي هذا الحديث أيضا بذل النصيحة للمسلمين في دينهم ودنياهم لانه صلى الله عليه وسلم نصحهم في تعجيل الانتفاع بهامادامت حلالا قوله صلى الله عليه وسلم «(فلا يشرب ولا يبيع)» وفي الرواية الأخرى إن الذي حرم شرها حرم بيعها فيه تحريم بيع الخمر وهو جمع عليه والعلة فيها عند الشافعي وموافقيه كونها نجسة أو ليس فيها منفعة مباحة مقصودة فيلحق بها جميع النجاسات كالسرجين وذرق الحمام وغيره وكذلك يلحق بها ما ليس فيه منفعة مقصودة كالسباع التي لا تصاح للاصطياد والحشرات والحبة الواحدة من الخنطة ونحو ذلك فلا يجوز بيع شيء من ذلك وأما الحديث المشهور في كتب السنن عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه فحمل على ما المقصود منه الأكل بخلاف ما المقصود منه غير ذلك كالعبد والبغل والحرار الأهل فان أكلها حرام وبيعها جائز بالإجماع . قوله صلى الله عليه وسلم «(فمن أدركته هذه الآية)» أي أدركته حيا وبلغته والمراد بالآية قوله تعالى إنما الخمر والميسر الآية . قوله «(فاستقبل الناس بها)» كان عندهم منها في طريق المدينة فسفكوها «هذا دليل على تحريم تخليها ووجوب المبادرة بآرافها وتحريم امساكها ولو جاز التخليل لبينه النبي صلى الله عليه وسلم لهم ونهاهم عن اضاعتها كما نصحهم وحشهم على الانتفاع بها قبل تحريمها حين توقع نزول تحريمها وكما نبه أهل الشاة الميتة على دباغ جلدها والانتفاع به ومن قال بتحريم تخليها وأنها لا تطهر بذلك الشافعي وأحمد والثوري ومالك في أصح الروايتين عنه وجوزها الاوزاعي والليث وأبو حنيفة ومالك في رواية عنه وأما إذا انقلبت بنفسها خلا فيطهر عند جميعهم الا ما حكى عن سحنون المالكي أنه قال لا يطهر . قوله

يُعَصِّرُ مِنَ الْعَنْبِ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّ رَجُلًا أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَاوِيَةً خَمْرًا فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَهَا قَالَ لَا فَسَارَّ إِنْسَانًا فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَ سَارَرْتَهُ فَقَالَ أَمَرْتُهُ بِبَيْعِهَا فَقَالَ إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا قَالَ فَفَتَحَ الْمَزَادَةَ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهَا حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَعْلَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ

﴿عن عبد الرحمن بن وعلة السبئي﴾ هو بسين مهملة مفتوحة ثم باء موحدة ثم همزة منسوبة إلى سبأ وأما وعلة ففتح الواو واسكان العين المهملة وسبق يانه في آخر كتاب الطهارة في حديث الدباغ . قوله صلى الله عليه وسلم الذي أهدى إليه الخمر ﴿هل علمت أن الله قد حرّمها قال لا﴾ لعل السؤال كان ليعرف حاله فإن كان عالماً بتحريمها أنكر عليه هديتها وامسكها وحملها وعزّره على ذلك فلما أخبره أنه كان جاهلاً بذلك عذره والظاهر أن هذه القضية كانت على قرب تحريم الخمر قبل اشتها ذلك وفي هذا أن من ارتكب معصية جاهلاً بتحريمها لا اثم عليه ولا تعزير . قوله ﴿فسار انسانا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم بيم ساررته فقال أمرته ببيعها﴾ المسارر الذي خاطبه النبي صلى الله عليه وسلم هو الرجل الذي أهدى الراوية كذا جاء مبيناً في غيره هذه الراوية وأنه رجل من دوس قال القاضي وغلط بعض الشارحين فظن أنه رجل آخر وفيه دليل لجواز سؤال الإنسان عن بعض أسرار الإنسان فإن كان مما يجب كتمانها كتمه والا فذكره قوله ﴿فتفتح المزاد﴾ هكذا وقع في أكثر النسخ المزاد بحذف الهاء في آخرها وفي بعضها المزادة بالهاء وقال في أول الحديث أهدى راوية وهي هي قال أبو عبيد هما بمعنى وقال ابن السكيت إنما يقال لها مزادة وأما الراوية فاسم للبعير خاصة والمختار قول أبي عبيد وهذا الحديث يدل لأبي عبيد فانه سماها راوية ومزادة قالوا سميت راوية لانها تروى صاحبها ومن معه والمزادة لانه يتزود فيها الماء

وإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا وَقَالَ إِسْحَقُ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي الضُّحَى عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ لَمَّا نَزَلَتْ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَقْتَرَاهُنَّ عَلَى النَّاسِ ثُمَّ نَهَى عَنِ التَّجَارَةِ فِي الْخَمْرِ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ «وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ» قَالَ إِسْحَقُ أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ لَمَّا نَزَلَتْ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الرَّبَا قَالَتْ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَسْجِدِ حَرَّمَ التَّجَارَةَ فِي الْخَمْرِ

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَطَاءٍ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ

في السفر وغيره وقيل لأنه يزداد فيها جلد ليتسع وفي قوله ففتح المزارد دليل لمذهب الشافعي والجمهور أن أواني الخمر لا تكسر ولا تشق بل يراق ما فيها وعن مالك روايتان أحدهما كالجمهور والثانية يكسر الاناء ويشق السقاء وهذا ضعيف لا أصل له وأما حديث أبي طلحة أنهم كسروا الدنان فامتا ففعلوا ذلك بأنفسهم من غير أمر النبي صلى الله عليه وسلم . قولها ﴿لَمَّا نَزَلَتْ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الرَّبَا﴾ خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقترأهن على الناس ثم حرم التجارة في الخمر قال القاضي وغيره تحريم الخمر هو في سورة المائدة وهي نزلت قبل آية الربا بمدة طويلة فإن آية الربا آخر ما نزل أو من آخر ما نزل فيحتمل أن يكون هذا النهي عن التجارة متأخراً عن تحريمها ويحتمل أنه أخبر بتحريم التجارة حين حرمت الخمر ثم أخبر به مرة أخرى بعد نزول آية الربا تأكيداً ومبالغة في أشاعته ولعله حضر المجلس من لم يكن بلغه تحريم التجارة فيها قبل ذلك والله أعلم

إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَنزِيرِ وَالْأَصْنَامِ فَقِيلَ بَارِسُ اللَّهُ أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفْنُ وَيُذْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ فَقَالَ لَا هُوَ حَرَامٌ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ قَاتِلَ اللَّهِ الْيَهُودَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا أَجْمَلُوهَا ثُمَّ بَاعُوه فَأَكَلُوا مِنْهُ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ مَيْمُونٍ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْفَتْحِ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ «يَعْنِي أَبَا عَاصِمٍ» عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ قَالَ كَتَبَ

باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام

قوله (عن جابر أنه سمع النبي الذي صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام فقال يارسول الله أرايت شحوم الميتة فانه يطلى بها السفن ويذهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك قاتل الله اليهود إن الله عز وجل لما حرم عليهم شحومها أجملوه ثم باعوه فأكلوا منه) يقال اجمال الشحم وجملة أى أذابه وأما قوله صلى الله عليه وسلم لا هو حرام فعناه لا يتبعوها فان بيعها حرام والضمير في هو يعود الى البيع لالى الانتفاع هذا هو الصحيح عند الشافعى وأصحابه أنه يجوز الانتفاع بشحم الميتة فى طلى السفن والاستصباح بها وغير ذلك مما ليس بأكل ولا فى بدن الآدمى وبهذا قال أيضا عطاء بن أبى رباح ومحمد بن جرير الطبرى وقال الجمهور لا يجوز الانتفاع به فى شئ أصلا لعموم النهى عن الانتفاع بالميتة الا ماخص وهو الجلد المدبوغ وأما الزيت والسمن ونحوهما من الأدهان التى أصابها نجاسة فهل يجوز الاستصباح بها ونحوه من الاستعمال فى غير الأكل وغير البدن أو يجعل من الزيت صابون أو يطعم العسل المتنجس للنحل أو يطعم الميتة لكلابه أو يطعم الطعام النجس لدوابه

إِلَى عَطَاءٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْفَتْحِ
يُمَثِّلُ حَدِيثَ اللَّيْثِ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
«وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ» قَالُوا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
قَالَ بَلَغَ عُمَرُ أَنَّ سُمُرَةَ بَاعَ خَمْرًا فَقَالَ قَاتِلِ اللَّهَ سُمُرَةُ أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ قَالَ لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا حَدَّثَنَا أُمِيَّةُ
ابْنُ بَسْطَامٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا رَوْحٌ «يَعْنِي ابْنَ الْقَاسِمِ» عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ
بِهَذَا الْأَسْنَادِ مِثْلَهُ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْظَلِيُّ أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا
أَبْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ قَاتِلِ اللَّهَ الْيَهُودَ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا أَلْمَأَمَةً

فيه خلاف بين السلف الصحيح من مذهبينا جواز جميع ذلك ونقله القاضي عياض عن مالك
وكثير من الصحابة والشافعي والثوري وأبي حنيفة وأصحابه والليث بن سعد قال وروى
نحوه عن علي وابن عمر وأبي موسى والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر قال وأجاز أبو حنيفة
وأصحابه والليث وغيرهم بيع الزيت النجس إذا بيئته وقال عبد الملك بن الماجشون وأحمد بن حنبل
وأحمد بن صالح لا يجوز الانتفاع بشيء من ذلك كله في شيء من الأشياء والله أعلم قال العلماء وفي
عموم تحريم بيع الميتة أنه يحرم بيع جثة الكافر إذا قتلناه وطلب الكفار شراءه أو دفع عوض
عنه وقد جاء في الحديث أن نوفل بن عبد الله المخزومي قتله المسلمون يوم الخندق فبذل الكفار
في جسده عشرة آلاف درهم للذي صلى الله عليه وسلم فلم يأخذها ودفعه إليهم وذكر الترمذي
حديثاً نحوه هذا قال أصحابنا العلة في منع بيع الميتة والخمر والخنزير النجاسة فيتمدى إلى كل
نجاسة والعلة في الاصنام كونها ليس فيها منفعة مباحة فإن كانت بحيث إذا كسرت ينفع برضاها

حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشَّحْمَ فَبَاعُوهُ وَأَكَلُوا مِنْهُ

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ سَعِيدٍ الْحَدِيثُ أَنَّ

ففي صحة بيعها خلاف مشهور لأصحابنا منهم من منعه لظاهر النهي وإطلاقه ومنهم من جوزه اعتماداً على الانتفاع وتأول الحديث على ما لم ينتفع برضائه أو على كراهة التنزيه في الأصنام خاصة. وأما الميتة والخنزير فأجمع المسلمون على تحريم بيع كل واحد منها والله أعلم قال القاضي تضمن هذا الحديث أن ما لا يحل أكله والانتفاع به لا يجوز بيعه ولا يحل أكل ثمنه كما في الشحوم المذكورة في الحديث فاعترض بعض اليهود والملاحدة بأن الابن إذا ورث من أبيه جارية كان الأب وطئها فانها تحرم على الابن ويحل له بيعها بالاجماع وأكل ثمنها قال القاضي وهذا تمويه على من لا علم عنده لأن جارية الأب لم يحرم على الابن منها غير الاستمتاع على هذا الولد دون غيره من الناس ويحل لهذا الابن الانتفاع بها في جميع الأشياء سوى الاستمتاع ويحل لغیره الاستمتاع وغيره بخلاف الشحوم فانها محرمة المقصود منها وهو الأكل منها على جميع اليهود وكذلك شحوم الميتة محرمة الأكل على كل أحد وكان ماعدا الأكل تابعا له بخلاف موطوءة الأب والله أعلم

باب الربا

مقصود وهو من ربا ربو فيكتب بالالف وتثنيته ربوان وأجاز الكوفيون كتبه وتثنيته بالياء لسبب الكسرة في أوله وغلطهم البصريون قال العلاء وقد كتبوه في المصحف بالواو وقال الفراء إنما كتبوه بالواو لأن أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة ولغتهم الربو فعملوهم صورة الخط على لغتهم قال وكذا قرأها أبو سمالك العدوي بالواو وقرأ حمزة والكسائي بالامالة بسبب كسرة الراء وقرأ الباقون بالتفخيم لفتح الياء قال ويجوز كتبه بالالف والواو والياء وقال أهل اللغة

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تُشْفُوا

والرما بالميم والمد هو الربا وكذلك الرية بضم الراء والتخفيف لغة في الربا وأصل الربا الزيادة يقال ربا الشيء يربو إذا زاد وأربنى الرجل وأرمى عامل بالربا وقد أجمع المسلمون على تحريم الربا في الجملة وإن اختلفوا في ضابطه وتقاريعه قال الله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا والأحاديث فيه كثيرة مشهورة ونص النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الأحاديث على تحريم الربا في ستة أشياء الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والملح فقال أهل الظاهر لاربا في غير هذه الستة بناء على أصلهم في نفي القياس قال جميع العلماء سواهم لا يختص بالسته بل يتعدى الى ما في معناها وهو ما يشاركها في العلة واختلفوا في العلة التي هي سبب تحريم الربا في الستة فقال الشافعي العلة في الذهب والفضة كونهما جنس الأثمان فلا يتعدى الربا منهما الى غيرهما من الموزونات وغيرها لعدم المشاركة قال والعلة في الأربعة الباقية كونها مطعومة فيتعدى الربا منها الى كل مطعوم وأما مالك فقال في الذهب والفضة كقول الشافعي رضى الله عنه وقال في الأربعة العلة فيها كونها تدخر للقوت وتصلح له فعداه الى الريب لأن كالتمر والى القطنية لأنها في معنى البر والشعير وأما أبو حنيفة فقال العلة في الذهب والفضة الوزن وفي الأربعة الكيل فيتعدى الى كل موزون من نحاس وحديد وغيرهما والى كل مكيل كاللص والاشنان وغيرهما وقال سعيد بن المسيب وأحمد والشافعي في القديم العلة في الأربعة كونها مطعومة موزونة أو مكيلة بشرط الأمرين فعلى هذا لاربا في البطيخ والسفرجل ونحوه مما لا يكال ولا يوزن وأجمع العلماء على جواز بيع الربوى ربوى لا يشاركه في العلة متفاضلا وموجلا وذلك كبيع الذهب بالحنطة وبيع الفضة بالشعير وغيره من المكيل وأجمعوا على أنه لا يجوز بيع الربوى بجنسه وأحدهما مؤجل وعلى أنه لا يجوز التفاضل اذا بيع بجنسه حالا كالذهب بالذهب وعلى أنه لا يجوز التفرق قبل التقايض اذا باعه بجنسه أو بغير جنسه مما يشاركه في العلة كالذهب بالفضة والحنطة بالشعير وعلى أنه يجوز التفاضل عند اختلاف الجنس اذا كان يدا يبد كصاع حنطة بصاع شعير ولا خلاف بين العلماء في شيء من هذا إلا ما سذكروه ان شاء الله تعالى عن ابن عباس في تخصيص الربا بالنسيئة قال العلماء واذا بيع الذهب بذهب أو الفضة بفضة سميت مراطة واذا بيعت الفضة بذهب سمي

بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَتَّبِعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ حَرِشًا قَتِيبَةً بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْثٍ إِنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَأْتِرُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رِوَايَةِ قَتِيبَةَ فَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ وَنَافِعُ مَعَهُ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ رُمْحٍ قَالَ نَافِعُ فَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَنَا مَعَهُ وَاللَّيْثُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَقَالَ إِنَّ هَذَا أَخْبَرَنِي أَنَّكَ تُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَرِقِ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَعَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ فَأَشَارَ أَبُو سَعِيدٍ بِأَصْبَعِهِ إِلَى عَيْنَيْهِ وَأُذُنَيْهِ فَقَالَ أَبْصَرْتُ عَيْنَايَ وَسَمِعْتُ أُذُنَايَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

صرفاً لصرفه عن مقتضى البياعات من جواز التفاضل والتفرق قبل القبض والتأجيل وقبل من صرفهما وهو تصويتهما في الميزان والله أعلم . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ لَا تَتَّبِعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ ﴾ قال العلماء هذا يتناول جميع أنواع الذهب والورق من جيد وردى وصحيح ومكسور وحلى وتبر وغير ذلك وسواء الخالص والمخلوط بغيره وهذا كله مجمع عليه . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ ﴾ هو بضم التاء وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء أى لا تفضلوا والشف بكسر الشين ويطلق أيضاً على نقصان فهو من الأضداد يقال شَفَ الدرهم بفتح الشين يشف بكسرهما إذا زاد وإذا نقص وأشفه غيره يشفه . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ ﴾ المراد بالناجز الحاضر والغائب المؤجل وقد أجمع العلماء على تحريم بيع الذهب بالذهب أو بالفضة مؤجلاً وكذلك الخطة بالخطة أو بالشعير وكذلك كل شيئين اشتركا في علة الربا أما إذا باع ديناراً بدينار كلاًهما في الذمة ثم أخرج كل واحد الدينار أو بعث من أحضر له ديناراً من يتيه وتقابضا في المجلس فيجوز

يَقُولُ لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تُشْفُوا بَعْضُهُ
 عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَبِيعُوا شَيْئًا غَائِبًا مِنْهُ بِنَاجِزٍ إِلَّا يَدًا يَدٍ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ حَدَّثَنَا
 جَرِيرٌ «يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ» ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ سَمِعْتُ
 يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ ابْنِ عَوْنٍ كُتِبَ لَهُمْ
 عَنْ نَافِعٍ بَنِي حَوْ حَدِيثُ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ «يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ» عَنْ سُهَيْلٍ
 عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ
 بِالذَّهَبِ وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ
 وَهْرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَاحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالُوا حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي مَحْمُودٌ عَنْ أَبِيهِ
 قَالَ سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ لَمَّا سَمِعَ مَالِكُ بْنُ أَبِي عَامِرٍ يُحَدِّثُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَبِيعُوا الدِّينَارَ بِالدِّينَارِ وَلَا الدِّرْهَمَ بِالدِّرْهَمِ
 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ

بلاخلاف عند أصحابنا لأن الشرط أن لا يتفرقا بلاقض وقد حصل ولهذا قال صلى الله عليه وسلم
 في الرواية التي بعد هذه ولا تبيعوا شيئاً غائباً منه بناجز إلا يداً بيد وأما قول القاضي عياض
 اتفق العلماء على أنه لا يجوز بيع أحدهما بالآخر إذا كان أحدهما مؤجلاً أو غاب عن المجلس
 فليس كما قال فإن الشافعي وأصحابه وغيرهم متفقون على جواز الصور التي ذكرتها والله أعلم. قوله
 صلى الله عليه وسلم ﴿وزناً بوزن مثلاً بمثل سواء بسواء﴾ يحتمل أن يكون الجمع بين هذه

أَبْنُ شَهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ أَنَّهُ قَالَ أَقْبَلْتُ أَقُولُ مَنْ يَصْطَرِفُ الدَّرَاهِمَ فَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ « وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ » أَرْنَا ذَهَبَكَ ثُمَّ أَتَيْنَا إِذَا جَاءَ خَادِمُنَا نَعْطُكَ وَرَفَكَ فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ كَلَّا وَاللَّهِ لَتُعْطِيَنَّهُ وَرَقَهُ أَوْ لَتَرْدَنَّهُ إِلَيْهِ ذَهَبُهُ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْوَرِقُ بِالذَّهَبِ رِبَاً إِلَّا هَاهُ وَهَاهُ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبَاً إِلَّا هَاهُ وَهَاهُ وَالْتِمَرُ بِالْتِمَرِ رِبَاً إِلَّا هَاهُ وَهَاهُ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ قَالَ كُنْتُ بِالشَّامِ فِي حَلَقَةٍ فِيهَا مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ جَاءَ أَبُو الْأَشْعَثِ قَالَ قَالُوا أَبُو الْأَشْعَثِ أَبُو الْأَشْعَثِ فَجَسَّ فَقُلْتُ لَهُ حَدِّثْ أَخَانَا حَدِيثَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ نَعَمْ غَرَوْنَا غَزَاةً وَعَلَى النَّاسِ مُعَاوِيَةُ فَغَنِمْنَا غَنَائِمَ كَثِيرَةً فَكَانَ فِيمَا غَنِمْنَا آتِيَةٌ مِنْ فِضَّةٍ فَأَمَرَ مُعَاوِيَةُ

الْأَلْفَاظُ تَوْكِيداً وَمُبَالَغَةً فِي الْإِيضَاحِ . قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « الْوَرِقُ بِالذَّهَبِ رِبَاً إِلَّا هَاهُ وَهَاهُ » فِيهِ لُغَتَانِ الْمَدُّ وَالْقَصْرُ وَالْمَدُّ أَفْصَحُ وَأَشْهَرُ وَأَصْلُهُ هَاكَ فَأَبْدَلْتُ الْمَدَّ مِنَ الْكَافِ وَمَعْنَاهُ خَذْ هَذَا وَيَقُولُ صَاحِبُهُ مِثْلُهُ وَالْمَدُّ مَفْتُوحَةٌ وَيُقَالُ بِالْكَسْرِ أَيْضاً وَمَنْ قَصَرَهُ قَالَ وَزَنَهُ وَزَنَ خَفَ يُقَالُ لِلوَاحِدِ هَا كَخَفَ وَالْآثِنِينَ هَاهَا كَخَافَا وَلِلْجَمْعِ هَاؤُا كَخَافُوا وَالْمُؤْتَةُ هَاكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَتْنِي وَلَا يَجْمَعُ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ وَلَا يَغْيِرُهَا فِي التَّأْنِيثِ بَلْ يَقُولُ فِي الْجَمْعِ هَا قَالَ السَّيْرَانِي كَأَنَّهُمْ جَعَلُوهَا صَوْتاً كَصِهِ وَمَنْ ثَنَى وَجَمَعَ قَالَ لِلْمُؤْتَةِ هَاكَ وَهِيَ لُغَتَانِ وَيُقَالُ فِي لُغَةِ هَاهُ بِالْمَدِّ وَكَسْرِ الْهَمْزَةِ لِلذِّكْرِ وَاللَّائِي هَاتِي بِزِيَادَةِ تَاءٍ وَأَكْثَرُ أَهْلِ اللَّغَةِ يَنْكُرُونَ هَا بِالْقَصْرِ وَغَلَطَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ الْمُحَدِّثِينَ فِي رِوَايَةِ الْقَصْرِ وَقَالَ الصَّوَابُ الْمَدُّ وَالْفَتْحُ وَلَيْسَتْ بَغْلَطُ بَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ كَمَا ذَكَرْنَا وَإِنْ كَانَتْ قَلِيلَةً قَالَ الْقِيَاضِيُّ فِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى هَاهُكَ بِالْمَدِّ وَالْكَافِ قَالَ الْعَلَمَاءُ وَمَعْنَاهُ التَّقَابُضُ

رَجُلَانِ يَبِيعُ فِي أَعْطِيَاتِ النَّاسِ قَسَارَعَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ فَبَلَغَ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَامَ
فَقَالَ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ
بِالْفِضَّةِ وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ وَالْمِلْحِ بِالْمِلْحِ إِلَّا سَوَاءَ عَيْنًا بَعَيْنٍ
فَمَنْ زَادَ أَوْ زَادَ فَقَدْ أَرَبَى فَرَدَّ النَّاسُ مَا أَخَذُوا فَبَلَغَ ذَلِكَ مُعَاوِيَةَ فَقَامَ خَطِيْبًا فَقَالَ أَلَا

ففيه اشتراط التقابض في بيع الربوى بالربوى اذا اتفقا في علة الربا سواء اتفق جنسهما كذهب
بذهب أم اختلف كذهب بفضة ونبه صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث بمختلف الجنس على
متفقهم واستدل أصحاب مالك بهذا على أنه يشترط التقابض عقب العقد حتى لو أخره عن العقد
وقبض في المجلس لا يصح عندهم ومذهبنا صحة القبض في المجلس وإن تأخر عن العقد يوما أو أياما
وأكثر ما لم يترقأ وبه قال أبو حنيفة وآخرون وليس في هذا الحديث حجة لأصحاب مالك
وأما ما ذكره في هذا الحديث أن طلحة بن عبد الله رضى الله عنه أراد أن يصارف صاحب الذهب
فيأخذ الذهب ويؤخر دفع الدراهم الى محبى الخادم فانما قاله لانه ظن جوازه كسائر البياعات
وما كان بلغه حكم المسألة فأبلغه اياه عمر رضى الله عنه فترك المصارفة . قوله صلى الله عليه وسلم
(البر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدايد) فاذا اختلفت
هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدايد هذا دليل ظاهر في أن البر والشعير صنفان وهو
مذهب الشافعى وأبى حنيفة والثورى وفتها المحدثين وآخرين وقال مالك والليث والاوزاعى
ومعظم علماء المدينة والشام من المتقدمين انها صنف واحد وهو محكى عن عمر وسعيد وغيرهما
من السلف رضى الله عنهم واتفقوا على أن الدخن صنف والذرة صنف والأرز صنف إلا الليث
ابن سعد وابن وهب فقالا هذه الثلاثة صنف واحد . قوله صلى الله عليه وسلم (فمن زاد أو
ازداد فقد أربى) معناه فقد فعل الربا المحرم فدافع الزيادة وأخذها عاصيان مرييان . قوله (فرد
الناس) مأخذوا هذا دليل على أن البيع المذكور باطل قوله (أن عبادَةَ بن الصامت قال لنحدثن
بما سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كره معاوية) أو قال وإن رغم يقال رغم بكسر

مَابَالُ رَجَالٍ يَتَحَدَّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثَ قَدْ كُنَّا نَشْهدهُ وَنَصْبِجُه
فَلَمْ نَسْمَعْهَا مِنْهُ فَقَامَ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ فَأَعَادَ الْقِصَّةَ ثُمَّ قَالَ لَنَحْدِثَنَّ بِمَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنْ كَرِهَ مُعَاوِيَةُ «أَوْ قَالَ وَإِنْ رَغِمَ» مَا بَالِي إِنْ لَا أَصْحَبُهُ فِي جُنْدِهِ لَيْلَةَ سُودَاهُ
قَالَ حَمَادٌ هَذَا أَوْ نَحْوَهُ

حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبْنَى أَبِي عُمَرَ جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ عَنْ أَيُّوبَ
بِهَذَا الْأَسْنَادِ نَحْوَهُ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
«وَاللَّفْظُ لِأَبْنَى أَبِي شَيْبَةَ» قَالَ إِسْحَقُ أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ
عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ
وَالْتَمَرُ بِالتَّمْرِ وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مِثْلًا بِمِثْلٍ سَوَاءٍ بِسَوَاءٍ يَدًا بِيَدٍ فَذَا أُخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ
فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ حَدَّثَنَا
إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْعَبْدِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ وَالشَّعِيرُ

الغين وفتحها ومعناه ذل وصار كاللاصق بالرغام وهو التراب وفي هذا الاهتمام بتبليغ السنن
ونشر العلم وإن كرهه من كرهه لمعني وفيه القول بالحق وإن كان المقول له كبيرا قوله صلى الله عليه
وسلم «يَدًا بِيَدٍ» حجة للعلماء كافة في وجوب التقابض وإن اختلف الجنس وجوز لإسماعيل بن علية
التفرق عند اختلاف الجنس وهو محجوج بالأحاديث والاجماع ولعله لم يبلغه الحديث فلو بلغه

بِالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ وَالْمَلْحُ بِالْمَلْحِ مِثْلًا بِمِثْلِ يَدَايَيْهِ فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرَبَى الْآخِذُ
وَالْمُعْطَى فِيهِ سَوَاءٌ حَدَّثَنَا حَرْشُ بْنُ عَمْرِو النَّاقِدِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الرَّبِيعِ
حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلٍ فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَوَأَصِلُ
ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التَّمْرُ بِالتَّمْرِ وَالْحِنْطَةُ بِالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ وَالْمَلْحُ
بِالْمَلْحِ مِثْلًا بِمِثْلِ يَدَايَيْهِ فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرَبَى إِلَّا مَا اخْتَلَفَتْ أَلْوَانُهُ .
حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ حَدَّثَنَا الْحَارِثِيُّ عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ
وَلَمْ يَذْكُرْ يَدَايَيْهِ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَوَأَصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا حَدَّثَنَا ابْنُ
فُضَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي نَعْمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا بِوِزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزَنًا بِوِزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ فَمَنْ زَادَ
أَوْ اسْتَزَادَ فَهُوَ رِبَاٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَعْنَى ابْنُ بِلَالٍ
عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي يَمِيمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ إِسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ قَالَ الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا . حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ

لما خالفه . قوله ﴿أخبرنا سليمان بن الربيع﴾ هو بفتح الراء والياء الموحدة منسوب إلى أبي ربيعة
قوله صلى الله عليه وسلم ﴿إلا ما اختلفت ألوانه﴾ يعني أجناسه كما صرح به في الأحاديث الباقية

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ قَالَ سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ أَبِي تَمِيمٍ
بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُمَرُو عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ
قَالَ بَاعَ شَرِيكَ لِي وَرَقًا بَنَسِيئَةً إِلَى الْمُوسَمِ أَوْ إِلَى الْحَجِّ جَاءَ إِلَى فَأَخْبَرَنِي فَقُلْتُ هَذَا أَمْرٌ
لَا يَصْلُحُ قَالَ قَدْ بَعَثَهُ فِي الشُّوقِ فَلَمْ يَنْسُكَ ذَلِكَ عَلَى أَحَدٍ فَأَتَيْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ فَسَأَلْتُهُ
فَقَالَ قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَنَحْنُ نَبِيعُ هَذَا الْبَيْعِ فَقَالَ مَا كَانَ يَدًا يَدِ
فَلَا بَأْسَ بِهِ وَمَا كَانَ نَسِيئَةً فَهُوَ رِبَاً وَأَتَتْ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ فَاهُ أَكْثَرُ تِجَارَةٍ مِنِّي فَأَتَيْتُهُ فَسَأَلْتُهُ
فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ حَدَّثَنَا أَنَّى حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حَبِيبٍ
أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الْمُنْهَالِ يَقُولُ سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ عَنِ الصَّرْفِ فَقَالَ سَلْ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ فَهُوَ
أَعْلَمُ فَسَأَلْتُ زَيْدًا فَقَالَ سَلِ الْبَرَاءَ فَاهُ أَكْثَرُ عِلْمٍ ثُمَّ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَنْ بَيْعِ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ دَيْنًا حَدَّثَنَا أَبُو الرَّيْعِ الْعَتَكِيُّ حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَامِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى
أَبْنُ أَبِي إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ وَأَمَرْنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِضَّةَ
بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا وَنَشْتَرِيَ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْنَا قَالَ فَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ يَدًا يَدِ

قوله ﴿نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الورق بالذهب دينا﴾ يعني مؤجلا أما اذا باعه
بعوض في الذمة حال فيجوز كما سبق . قوله ﴿أمرنا أن نشترى الفضة بالذهب كيف شئنا﴾
يعنى سواء ومتفاضلا وشرطه أن يكون حالا ويتقابضا في المجلس .

فَقَالَ هَكَذَا سَمِعْتُ حَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ عَنْ يَحْيَى « وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ » عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَقَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرَةَ قَالَ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ

حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا أَبُو هَانِئٍ الْخَوْلَانِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ رِبَاحٍ اللَّخْمِيَّ يَقُولُ سَمِعْتُ فَضَالَ بْنَ عُبَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُخَيِّرُ بَقْلَادَةً فِيهَا خَرَزٌ وَذَهَبٌ وَهِيَ مِنَ الْمَغَانِمِ تَبَاعُ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالذَّهَبِ الَّذِي فِي الْقِلَادَةِ فَنَزَعَ وَحْدَهُ ثُمَّ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا بوزن حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ أَبِي شُبَّاعٍ سَعِيدٍ بْنِ يَزِيدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ عَنْ حَنْسِ الصَّنَعَانِيِّ عَنْ فَضَالَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ اشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْرِ قِلَادَةٍ بَائِنِي عَشْرَ دِينَارًا فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ

قوله «سمع على بن رباح» هو بضم العين على المشهور وقيل بفتحها وقيل يقال بالوجهين فالفتح اسم والضم لقب. قوله «عن فضالة بن عبيد قال اشتريت يوم خير قِلادة بائني عشر دينارًا فيها ذهب وخرز ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر دينارًا فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تبايع حتى تفصل» هكذا هو في نسخ معتمدة قِلادة بائني عشر دينارًا وفي كثير من النسخ قِلادة فيها اثني عشر دينارًا ونقل القاضي أنه وقع لمعظم شيوخهم قِلادة فيها اثني عشر دينارًا وأنه وجده عند أصحاب الحافظ أبي علي الغساني مصلحه قِلادة بائني عشر دينارًا قال وهذا له وجه حسن وبه يصح الكلام هذا كلام القاضي والصواب ما ذكرناه أولاً بائني عشر وهو الذي أصلحه صاحب أبي علي الغساني واستحسنه القاضي والله أعلم وفي هذا الحديث أنه لا يجوز بيع ذهب مع غيره بذهب حتى يفصل فيبايع الذهب بوزنه ذهبًا ويباع الآخر بما أراد وكذا لا تبايع فضة مع غيرها

فَفَصَّلْتُهَا فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا قَدَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَقَالَ لَا تَبَاعُ حَتَّى تَفْصَلَ حَرَّشَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ فَلَا حَدَّثَنَا أَبُو
مُبَارَكٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ بِهَذَا الْأَسَدِ نَحْوَهُ حَرَّشَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ
أَبْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْجَلَّاحِ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنِي حَنْشُ الصَّنَعَانِي عَنْ نَضَالَةَ بْنِ عُمَيْدٍ قَالَ كُنَّا

بفضة وكذا الحنطة مع غيرها بحنطة والملح مع غيره بملح وكذا سائر الربويات بل لا بد من
فصلها وسواء كان الذهب في الصورة المذكورة أولا قليلا أو كثيرا وكذلك باقي
الربويات وهذه هي المسألة المشهورة في كتب الشافعي وأصحابه وغيرهم المعروفة بمسألة مدعجوة
وصورتها باع مدعجوة ودرهما بمدى عجوة أو بدرهمين لا يجوز لهذا الحديث وهذا منقول عن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه وابنه وجماعة من السلف وهو مذهب الشافعي وأحمد واسحق
ومحمد بن عبد الحكم المالكي وقال أبو حنيفة والثوري والحسن بن صالح يجوز بيعه بأكثر مما فيه من
الذهب ولا يجوز بمثله ولا بدونه وقال مالك وأصحابه وآخرون يجوز بيع السيف المحلى بذهب
وغيره مما هو في معناه مما فيه ذهب فيجوز بيعه بالذهب إذا كان الذهب في المبيع تابعا لغيره وقدره
بأن يكون الثلث فما دونه وقال حماد بن أبي سليمان يجوز بيعه بالذهب مطلقا سواء باعه بمثله
من الذهب أو أقل أو أكثر وهذا غلط بخالف لصريح الحديث واحتج أصحابنا بحديث القلادة
وأجابت الحنفية بأن الذهب كان فيها أكثر من اثني عشر دينارا وقد اشتراها بآثني عشر دينارا
قالوا ونحن لانجيز هذا وإنما نجيز البيع إذا باعها بذهب أكثر مما فيها فيكون ما زاد من الذهب
المفرد في مقابلة الخرز ونحوه ما هو مع الذهب المبيع فيصير كعقدين وأجاب الطحاوي بأنه إنما
نهى عنه لأنه كان في بيع الغنائم لثلاثة من المسلمين في بيعها قال أصحابنا وهذا الجوابان ضعيفان
لا سيما بجواب الطحاوي فإنه دعوى مجردة قال أصحابنا ودليل صحة قولنا وفساد التأويلين أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال لا يباع حتى يفصل وهذا صريح في اشتراط فصل أحدهما عن الآخر في
البيع وأنه لا فرق بين أن يكون الذهب المبيع قليلا أو كثيرا وأنه لا فرق بين بيع الغنائم وغيرها والله
أعلم . قوله (عن الجلاح أبي كثير) هو بضم الجيم وتخفيف اللام وآخره جاء مهملة . قوله (كنا

مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ نَبَّاعُ الْيَهُودِ الْوَقِيَّةُ الذَّهَبُ بِالدينارينِ وَالثَّلَاثَةُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ قُرَّةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُعَاوَرِيُّ وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَغَيْرَهُمَا أَنَّ عَامِرَ بْنَ يَحْيَى الْمُعَاوَرِيَّ أَخْبَرَهُمْ عَنْ حَنْشٍ أَنَّهُ قَالَ كُنَّا مَعَ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ فِي غَزْوَةِ فَطَارَتْ لِي وَلِأَصْحَابِي قِلَادَةٌ فِيهَا ذَهَبٌ وَوَرَقٌ وَجَوْهَرٌ فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيهَا فَسَأَلْتُ فَضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ فَقَالَ أَنْزِعْ ذَهَبَهَا فَاجْعَلْهُ فِي كِفَّةٍ وَاجْعَلْ ذَهَبَكَ فِي كِفَّةٍ ثُمَّ لَا تَأْخُذَنَّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَأْخُذَنَّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ

حَدَّثَنَا هُرُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ وَهْبٍ وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ أَنَّ بَسْرَ بْنَ سَعِيدٍ

نَبَّاعُ الْيَهُودِ الْاَوْقِيَّةُ الذَّهَبُ بِالدينارينِ وَالثَّلَاثَةُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ الْاَوْزَنَ الْاَوْزَنَ يَحْتَمِلُ أَنْ مَرَادُهُ كَانُوا يَتَبَايعُونَ الْاَوْقِيَّةَ مِنْ ذَهَبٍ وَخَرَزٍ وَغَيْرِهِ بدينارينِ أَوْ ثَلَاثَةً وَالْاَوْقِيَّةُ وَزَنُ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَحَدًا لَا يَتَبَايعُ هَذَا الْقَدْرَ مِنْ ذَهَبٍ خَالِصٍ بدينارينِ أَوْ ثَلَاثَةً وَهَذَا سَبَبُ مَبَايَعَةِ الصَّحَابَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ظَنُّوا جَوَازَهُ لَا اخْتِلَاطَ الذَّهَبِ بغيرِهِ فَبَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ حَرَامٌ حَتَّى يُمِيزُوا بِيَاعِ الذَّهَبِ بوزنه ذَهَبًا وَوَقَعَ هُنَا فِي النَّدَاحِ الْوَقِيَّةُ الذَّهَبُ وَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ وَالْأَشْهُرُ الْاَوْقِيَّةُ بِالْهَمْزِ فِي أَوَّلِهِ وَسَبَقَ بَيَانُهَا مَرَاتٍ . قَوْلُهُ ﴿ فَطَارَتْ لِي وَلِأَصْحَابِي قِلَادَةٌ ﴾ أَيُ حَصَلَتْ لَنَا مِنَ الْغَنِيمَةِ . قَوْلُهُ ﴿ وَاجْعَلْ ذَهَبَكَ فِي كِفَّةٍ ﴾ هِيَ بِكسرِ الْكَافِ قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ كِفَّةُ الْمِيزَانِ وَكُلُّ مُسْتَدِيرٍ بِكسرِ الْكَافِ وَكِفَّةُ الثُّوبِ وَالصَّائِدِ بضمها وَكَذَلِكَ كُلُّ مُسْتَطِيلٍ وَقِيلَ بِالْوَجْهِينِ فِيهِمَا مَامَا

حَدَّثَنَا عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ أَرْسَلَ غُلَامَهُ بِصَاعٍ قَحْ فَقَالَ بَعُهُ ثُمَّ اشْتَرِيهِ شَعِيرًا
فَدَهَبَ الْغُلَامُ فَأَخَذَ صَاعًا وَزِيَادَةً بَعْضُ صَاعٍ فَلَمَّا جَاءَ مَعْمَرًا أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ فَقَالَ لَهُ مَعْمَرٌ
لَمْ فَعَلْتَ ذَلِكَ أَنْطَلَقْتُ فَرْدَهُ وَلَا تَأْخُذَنَّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ فَإِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ قَالَ وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرُ قِيلَ لَهُ فَأَنَّهُ
لَيْسَ بِمِثْلِهِ قَالَ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُضَارَعَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْبٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ
«يَعْنِي ابْنُ بِلَالٍ» عَنْ عَبْدِ الْمُجِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ
يُحَدِّثُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ أَخَا بَنِي
عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيَّ فَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى خَيْرِ فَقَدِمَ بَتْمَرٍ جَنِيبَ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

قوله (أن معمر بن عبد الله أرسل غلامه بصاع قح ليدعه و يشتري شمنه شعيرا فباعه بصاع وزيادة
فقال له معمر رده ولا تأخذه الا مثلا بمثل واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم الطعام مثلا بمثل قال وكان
طعامنا يومئذ الشعير ف قيل له انه ليس بمثله فقال اني أخاف أن يضارع) معنى يضارع يشابه ويشارك
ومعناه أخاف أن يكرن في معنى المائل فيكون له حكمه في تحريم الربا واحتج مالك بهذا الحديث
في كون الحنطة والشعير صنفا واحدا لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا ومذهبا
ومذهب الجمهور أنهما صنفان يجوز التفاضل بينهما كالحنطة مع الأرز ودليلنا ما سبق
عند قوله صلى الله عليه وسلم فإذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم مع ما رواه
أبو داود والنسائي في حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا بأس ببيع البر بالشعير والشعير أكثرهما يدايد وأما حديث معمر هذا فلا حاجة فيه لأنه لم
يصرح بأنهما جنس واحد وإنما خاف من ذلك فتورع عنه احتياطاً . قوله (قدم بتمر جنيب فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل تمر خير هكذا قال لا والله يا رسول الله انا لنشتري الصاع

وَسَلَّمَ أَكُلُ ثَمَرِ خَيْرٍ هَكَذَا قَالَ لَا وَاللَّهِ يَارَسُولُ اللَّهِ إِنَّا لَنَشْتَرِي الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ
 مِنَ الْجَمْعِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَفْعَلُوا وَلَكِنْ مِثْلًا بِمِثْلٍ أَوْ يَبْعُوا هَذَا
 وَاشْتَرُوا بِشَمْنِهِ مِنْ هَذَا وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ
 عَبْدِ الْمُجِيدِ بْنِ سَهِيلٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ
 وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْرٍ لِحَاظِهِ بِثَمَرٍ
 جَنِيبٍ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكُلُ ثَمَرِ خَيْرٍ هَكَذَا فَقَالَ لَا وَاللَّهِ يَارَسُولُ اللَّهِ
 إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَلَا تَفْعَلْ بَعِ الْجَمْعَ بِالْدَّرَاهِمِ ثُمَّ اتَّبَعَ بِالْدَّرَاهِمِ جَنِيبًا حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا

بالصاعين من الجمع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعلوا ولكن مثلاً بمثل أو يبيعوا هذا
 واشتروا بشمنه من هذا وكذلك الميزان أما الجنب فيجمع مفتوحة ثم وزن مكسورة ثم مثانة تحت
 ثم موحدة وهو نوع من الثمر من أعلاه وأما الجمع فيفتح الجيم واسكان الميم وهو تدرى وقد فسر
 في الرواية الأخيرة بأنه الخط من الثمر ومعناه مجموع من أنواع مختلفة وهذا الحديث محمول على أن
 هذا العامل الذي باع صاعاً بصاعين لم يعلم تحريم هذا لكونه كان في أوائل تحریم الربا أو لغير ذلك
 واحتج بهذا الحديث أصحابنا وموافقوهم في أن مسألة العينة ليست بحرام وهي الحيلة التي يعملها بعض
 الناس توصلوا إلى مقصود الربا بأن يريد أن يعطيه مائة درهم بمائتين فيبيعه ثوباً بمائتين ثم يشتريه
 منه بمائة وموضع الدلالة من هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبيعوا هذا واشتروا
 بشمنه من هذا ولم يفرق بين أن يشتري من المشتري أو من غيره فدل على أنه لا فرق وهذا كله ليس
 بحرام عند الشافعي وآخرين وقال مالك وأحمد وحرام وأما قوله صلى الله عليه وسلم وكذا الميزان
 فيستدل به الحنفية لأنه ذكر في هذا الحديث الكيل والميزان وأجاب أصحابنا وموافقوهم بأن معناه

يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ الْوُحَاظِيُّ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَهْلٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ التَّمِيمِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ «وَاللَّفْظُ لَهَا جَمِيعًا» عَنْ يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ «وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ» أَخْبَرَنِي يَحْيَى «وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ» قَالَ سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَبْدِ الْغَاثِرِ يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ يَقُولُ جَاءَ بِلَالٌ بِتَمْرٍ بَرْنِي فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَيْنَ هَذَا فَقَالَ بِلَالٌ تَمْرٌ كَانَ عِنْدَنَا رَدِيٌّ فَبَعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ لِمُطْعَمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ أَوْهَ عَيْنُ الرَّبَا لَا تَفْعَلْ وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ التَّمْرَ فَبِعْهُ بِيَعٍ آخَرَ ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ سَهْلٍ فِي حَدِيثِهِ عِنْدَ ذَلِكَ حَدِيثًا سَلَمَةَ بْنُ شَيْبٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي قُرَّةَ الْبَاهِلِيِّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَمْرٍ فَقَالَ مَا هَذَا التَّمْرُ مِنْ تَمْرِنَا فَقَالَ

وَكَذَلِكَ الْمِزَانُ لَا يَجُوزُ التَّفَاضُلُ فِيهِ فَمَا كَانَ رِبْوِيًّا مُوزُونًا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَوْهَ عَيْنُ الرَّبَا» قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ هِيَ كَلِمَةٌ تَوْجَعُ وَتَحْزَنُ وَمَعْنَى عَيْنِ الرَّبَا أَنَّهُ حَقِيقَةُ الرَّبَا الْمَحْرَمِ وَفِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ لُغَاتُ الْفَصِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ فِي الرِّوَايَاتِ أَوْهَ بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ وَوَاوٍ مَفْتُوحَةٍ مُشَدَّدَةٍ وَهَامِسًا كُنْهٌ وَيُقَالُ بِنَصْبِ الْهَامِزِ مَنُونَةٌ وَيُقَالُ أَوْهًا - كَانَ الْوَاوُ وَكُسِرَ الْهَامِزُ مَنُونَةٌ وَغَيْرُ مَنُونَةٍ وَيُقَالُ أَوْ بِشَدِيدِ الْوَاوِ وَكَسُورَةِ مَنُونَةٍ بِلَاهَا وَيُقَالُ آوَهَ الْهَمْزَةُ وَتَوِينُ الْهَامِسَا كُنْهٌ مِنْ غَيْرِ وَوَاوٍ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ لَمَنْ اشْتَرَى صَاعًا بِصَاعَيْنِ «هَذَا الرَّبَا فَرَدَّوهُ» هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَقْبُوضَ بِبَيْعٍ فَاسِدٍ يَجِبُ رَدُّهُ عَلَى بَاتِعِهِ وَإِذَا رَدَّهُ اسْتَرَدَّ الثَّمَنَ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِرَدِّهِ فَالْجَوَابُ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا قَضِيَّةٌ وَاحِدَةٌ وَأَمَرَ بِإِجْرَائِهِ فَبَعْضُ الرِّوَاةِ حَفِظَ ذَلِكَ وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَحْفَظْهُ فَقَبِلْنَا زِيَادَةَ الثَّقَةِ وَلَوْ ثَبَتَتْ أَنَّهُمَا قَضِيَّتَانِ لَحُلَّتِ الْأُولَى عَلَى أَنَّهُ أَيْضًا أَمَرَهُ بِرَدِّهِ وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْنَا ذَلِكَ وَلَوْ ثَبَتَ أَنَّهُ أَمَرَهُ بِرَدِّهِ مَعَ أَنَّهُمَا قَضِيَّتَانِ لَحُلَّتَا عَلَى أَنَّهُ جَهْلٌ بِبَاتِعِهِ وَلَا يُمْكِنُ مَعْرِفَتُهُ فَصَارَ مَا لِإِضَاعَةِ الْمُنْ عَلَيْهِ دِينَ بِقِيَمَتِهِ وَهُوَ

الرَّجُلُ يَأْرُسُ اللَّهَ بَعْنَا تَمْرَنَا صَاعِينَ بِصَاعٍ مِنْ هَذَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الرِّبَا فَرُدُّوهُ ثُمَّ يَبْعُوا تَمْرَنَا وَاشْتَرُوا لَنَا مِنْ هَذَا حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ كُنَّا نَرْزُقُ تَمْرَ الْجَمْعِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الْخَلْطُ مِنَ التَّمْرِ فَكُنَّا نَبِيعُ صَاعِينَ بِصَاعٍ فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَا صَاعِي تَمْرٍ بِصَاعٍ وَلَا صَاعِي حَنْطَةٍ بِصَاعٍ وَلَا دَرْهَمٍ بِدَرْهَمَيْنِ حَدَّثَنِي عُمَرُو النَّاقِدِ وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ فَقَالَ أَيْدَايِدَ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ فَلَا بَأْسَ بِهِ فَأَخْبَرْتُ أَبَا سَعِيدٍ فَقُلْتُ إِنِّي سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ فَقَالَ أَيْدَايِدَ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ فَلَا بَأْسَ بِهِ قَالَ أَوْ قَالَ ذَلِكَ إِنَّا سَنَكْتُبُ إِلَيْهِ فَلَا يُفْتِيكُمْوه قَالَ قَوْلَهُ لَقَدْ جَاءَ بَعْضُ فِتْيَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَمْرٍ فَأَنْكَرَهُ فَقَالَ

التمر الذي قبضه عوضا لحصل أنه لا اشكال في الحديث والله الحمد . قوله ﴿سألت ابن عباس عن الصرف فقال أيدأيد قلت نعم قال لا بأس به﴾ وفي رواية سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يريا به بأسا قال فسألت أبا سعيد الخدري فقال ما زاد فهو ربا فأنكرت ذلك لقولهما فذكر أبو سعيد حديث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع صاعين بصاع وذكرت رجوع ابن عمر وابن عباس عن إباحته الى منعه وفي الحديث الذي بعده أن ابن عباس قال حدثني أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان ربا في النسئمة وفي رواية انما الربا في النسئمة وفي رواية لا ربا فيما كان يدأيد . معنى ما ذكره أولا عن ابن عمر وابن عباس أنهما كانا يعتقدان أنه لا ربا فيما كان يدأيد وأنه يجوز بيع درهم بدرهمين ودينار بدينارين وصاع تمر بصاعين من التمر وكذا الخنطة وسائر الرويات كانا يريان جواز بيع الجنس بعضه ببعض متفاضلا وأن الربا لا يحرم

كَانَ هَذَا لَيْسَ مِنْ تَمْرِ أَرْضِنَا قَالَ كَانَ فِي تَمْرِ أَرْضِنَا «أَوْ فِي تَمْرِنَا» الْعَامَ بَعْضُ الشَّيْءِ فَأَخَذْتُ هَذَا وَزِدْتُ بَعْضَ الزِّيَادَةِ فَقَالَ أَضَعَفْتَ أُرَيْيْتَ لَا تَقْرَبَنَّ هَذَا إِذَا رَأَيْتَكَ مِنْ تَمْرِكَ شَيْءٌ فَبِعْهُ ثُمَّ اشْتَرِ الَّذِي تُرِيدُ مِنَ التَّمْرِ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى أَخْبَرَنَا دَاوُدُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ وَابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ فَلَمْ يَرَبَا بِهِ بَأْسًا فَأَيُّ لِقَاعِدٍ عِنْدَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فَسَأَلْتُهُ عَنِ الصَّرْفِ فَقَالَ مَا زَادَ فُهِوْ رَبًّا فَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ لِقَوْلِهَا فَقَالَ لَا أَحَدُنْكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَهُ صَاحِبٌ نَحْلَهُ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ طَيِّبٍ وَكَانَ تَمْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا اللَّوْنُ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّ لَكَ هَذَا قَالَ انْطَلَقْتُ بِصَاعَيْنِ فَأَشْتَرَيْتُ بِهِ هَذَا الصَّاعَ فَإِنَّ سَعْرَ هَذَا فِي السُّوقِ كَذَا وَسَعْرُ هَذَا كَذَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيْلَكَ أُرَيْيْتَ إِذَا أَرَدْتَ ذَلِكَ فَبِعْ تَمْرَكَ بِسَلْعَةٍ ثُمَّ اشْتَرِ بِسَلْعَتِكَ أَيُّ تَمْرٍ شِئْتَ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ فَالْتَمَرُ بِالْتَمَرِ أَحَقُّ أَنْ يَكُونَ رَبًّا أَمْ الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ قَالَ فَاتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ بَعْدَ فَنَهَائِي وَلَمْ آتِ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو الصَّهْبَاءِ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْهُ بِمَكَّةَ فَكَرِهَهُ

في شيء من الأشياء إلا إذا كان نسيئة وهذا معنى قوله أنه سألهما عن الصرف فلم يربا به بأساً يعني الصرف متفاضلاً كدراهم بدرهمين وكان معتمداً حديث أسامة بن زيد لما ربا في النسيئة ثم رجع ابن عمر وابن عباس عن ذلك وقالوا بتحريم بيع الجنس ببعضه يبيع متفاضلاً حين بلغهما حديث أبي سعيد كما ذكره مسلم من رجوعهما صريحاً وهذه الأحاديث التي ذكرها مسلم تدل على أن ابن عمر وابن عباس لم يكن بلغهما حديث النهي عن التفاضل في غير النسيئة فلما بلغهما

حدثني محمد بن عباد ومحمد بن حاتم وابن أبي عمر جميعاً عن سفيان بن عيينة «واللفظ لابن عباد» قال حدثنا سفيان عن عمرو عن أبي صالح قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم مثلاً بمثل من زاد أو أزداد فقد أربى فقلت له إن ابن عباس يقول غير هذا فقال لقد لقيت ابن عباس فقلت رأيت هذا الذي تقول أشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو وجدته في كتاب الله عز وجل فقال لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم أجده في كتاب الله ولكن حدثني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الربا في النسبة حدثني أبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد وإسحاق بن إبراهيم وابن أبي عمر «واللفظ لعمرو» قال إسحاق أخبرنا وقال الآخرون حدثنا سفيان بن عيينة عن عميد الله بن أبي زيد أنه سمع ابن عباس يقول أخبرني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما الربا في النسبة حدثني زهير بن حرب حدثنا عفان ح وحدثني محمد بن حاتم حدثنا بهز قال حدثنا وهيب حدثنا ابن طائوس عن أبيه عن ابن عباس عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ربا

رجعنا إليه وأما حديث أسامة لا ربا إلا في النسبة فقد قال قائلون بأنه منسوخ بهذه الأحاديث وقد أجمع المسلمون على ترك العمل بظاهره وهذا يدل على نسخه وتأوله آخرون تأويلات أحدها أنه محمول على غير الربويات وهو كييع الدين بالدين مؤجلاً بأن يكون له عنده ثوب موصوف فيبيعه بعبد موصوف مؤجلاً فإن باعه به حالاً جاز. الثاني أنه محمول على الأجناس المختلفة فانه لا ربا فيها من حيث التفاضل بل يجوز تفاضلهما آييد. الثالث أنه يحمل وحديث عبادة بن الصامت وأبي سعيد الخدري وغيرهما مبين فوجب العمل بالمبين وتنزيل المجهول عليه هذا جواب الشافعي

فَمَا كَانَ يَدَا يَدِ حَرْشِ الْحَكَمِ بْنِ مُوسَى حَدَّثَنَا هَقْلٌ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي عَطَاءُ
ابْنُ أَبِي رِيَاحٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ لَقِيَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ لَهُ أَرَأَيْتَ قَوْلَكَ فِي الصَّرْفِ
أَشَيْئًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْ شَيْئًا وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ كَلَّا لَا أَقُولُ أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتَمَّ أَعْلَمُ بِهِ وَأَمَّا كِتَابُ اللَّهِ
فَلَا أَعْلَمُهُ وَلَكِنْ حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِلَّا إِذَا
الرَّبَا فِي النَّسِئَةِ

حَرْشُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ «وَاللَّفْظُ لِعُثْمَانَ» قَالَ إِسْحَقُ أَخْبَرَنَا
وَقَالَ عُثْمَانُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُغِيرَةَ قَالَ سَأَلَ شَبَابُكَ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا عَنْ عُلْقَمَةَ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْلَ الرِّبَا وَمُؤْكَلَهُ قَالَ قُلْتُ وَكَاتِبُهُ
وَشَاهِدِيهِ قَالَ إِيْمًا نَحْدُثُ بِمَا سَمِعْنَا حَرْشُ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ وَزُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ وَعُمَانُ
ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالُوا حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
وَسَلَّمَ أَكْلَ الرِّبَا وَمُؤْكَلَهُ وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدِيهِ وَقَالَ هُمْ سَوَاءٌ

حَرْشُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُمَيَّرٍ الْأُمْدَانِي حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ عَنِ الشَّعْبِيِّ

رَحِمَهُ اللَّهُ . قَوْلُهُ «حَدَّثَنَا هَقْلٌ» هُوَ بَكْرُ الْمَاءِ وَاسْكَانُ الْقَافِ . قَوْلُهُ «سَأَلَ شَبَابُكَ إِبْرَاهِيمَ»
هُوَ بَشِيرٌ مَعْجَمَةٌ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ مَخْفُفَةٌ . قَوْلُهُ «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْلَ الرِّبَا
وَمُؤْكَلَهُ وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدِيهِ وَقَالَ هُمْ سَوَاءٌ» هَذَا تَصْرِيحٌ بِتَحْرِيمِ كِتَابَةِ الْمُبَايَعَةِ بَيْنَ الْمُتَرَاتِبِينَ وَالشَّهَادَةِ
عَلَيْهِمَا وَفِيهِ تَحْرِيمُ الْإِعَانَةِ عَلَى الْبَاطِلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

عَنِ الثَّعْنَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ «وَأَهْوَى الثَّعْنَانُ بِأَصْبَعِهِ إِلَى أُذُنَيْهِ» إِنَّ الْحَلَالَ يَبِزُّ وَإِنَّ الْحَرَامَ يَبِينُ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ إِلَّا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى

— باب أخذ الحلال وترك الشبهات —

قوله صلى الله عليه وسلم لا الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس الى آخره) أجمع العلماء على عظم وقع هذا الحديث وكثرة فوائده وأنه أحد الأحاديث التي عليها مدار الاسلام قال جماعة هو ثلث الاسلام وأن الاسلام يدور عليه وعلى حديث الأعمال بالنية وحديث من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقال أبو داود السخيتاني يدور على أربعة أحاديث هذه الثلاثة وحديث لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه وقيل حديث ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد ما في أيدي الناس يحبك الناس قال العلماء وسبب عظم موقعه أنه صلى الله عليه وسلم نبه فيه على اصلاح المطعم والمشرب والملبس وغيرها وأنه ينبغي ترك المشتبهات فانه سبب لحماية دينه وعرضه وحذر من مواقف الشبهات وأوضح ذلك بضرب المثل بالحي ثم بين أهم الأمور وهو مراعاة القلب فقال صلى الله عليه وسلم ألا وإن في الجسد مضغة الى آخره فينبى صلى الله عليه وسلم أن يصلح القلب يصلح باقي الجسد وبفساده يفسد باقيه وأما قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين فعناه أن الأشياء ثلاثة أقسام حلال بين واضح لا يخفى حله كالخبز والقواكه والزيت والعسل والسمن ولبن ما كول اللحم ويضسه وغير ذلك من المطعومات وكذلك الكلام والنظر والمشى وغير ذلك من التصرفات فيها حلال بين واضح لا شك في حله وأما الحرام البين فكالخنزير والخنزير والميتة والبول والدم المسفوح وكذلك الزنا والكذب والغية والنيمة والنظر الى الأجنبية وأشياء ذلك وأما المشتبهات فعناه أنها ليست بواضحة الحل ولا الحرمة فالهذا لا يعرفها كثير من الناس ولا يعلمون حكمها وأما العلماء

أَلَا وَإِنْ حَمَى اللَّهُ مَحَارِمَهُ أَلَا وَإِنْ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةٌ إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ
وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا
وَكَيْعٌ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بِهَذَا
الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُطَرِّفٍ وَابْنِ فَرُوهٍ الِاهْمْدَانِي ح

فيعرفون حكمها بنص أو قياس أو استصحاب أو غير ذلك فإذا تردد الشيء بين الحل والحرمه
ولم يكن فيه نص ولا إجماع اجتهد فيه المجتهد فألحقه بأحدهما بالدليل الشرعي فإذا ألحقه به
صار حلالاً ولا قد يكون دليله غير خال عن الاحتمال البين فيكون الورع تركه ويكون داخلًا في قوله
صلى الله عليه وسلم فن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه وما لم يظهر للمجتهد فيه شيء وهو
مشتبه فهل يؤخذ بحله أم بحرمته أم يتوقف فيه ثلاثة مذاهب حكاه القاضي عياض وغيره والظاهر
أنها مخرجة على الخلاف المذكور في الأشياء قبل ورود الشرع وفيه أربعة مذاهب الأصح أنه
لا يحكم بحل ولا حرمة ولا إباحة ولا غيرها لأن التكليف عند أهل الحق لا يثبت إلا بالشرع والثاني أن
حكمها التحريم والثالث الإباحة والرابع التوقف والله أعلم . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ فقد استبرأ لدينه
وعرضه ﴾ أى حصل له البراءة لدينه من الذم الشرعي وصان عرضه عن كلام الناس فيه . قوله
صلى الله عليه وسلم ﴿ إن لكل ملك حمى وإن حمى الله محارمه ﴾ معناه أن الملوك من العرب وغيرهم
يكون لكل ملك منهم حمى يحميه عن الناس ويمنعهم دخوله فن دخله أو وقع به العقوبة ومن احتاط
لنفسه لا يقارب ذلك الحمى خوفاً من الوقوع فيه والله تعالى أيضاً حمى وهي محارمه أى المعاصي
التي حرمها الله كالقتل والزنا والسرقة والقتل والخمر والكذب والغيبة والنميمة وأكل المال
بالباطل وأشبه ذلك فكل هذا حمى الله تعالى من دخله بارتكابه شيئاً من المعاصي استحق العقوبة
ومن قاربه يوشك أن يقع فيه فن احتاط لنفسه لم يقاربه ولا يتعلق بشيء يقربه من المعصية
فلا يدخل في شيء من الشبهات . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت
صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب ﴾ قال أهل اللغة يقال صلح الشيء

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ « يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ » عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ

وفسد بفتح اللام والسين وضمهما والفتح أفصح وأشهر والمضغة القطعة من اللحم سميت بذلك لأنها تمضغ في الفم أصغرهما قالوا المراد تصغير القاب بالنسبة الى باقي الجسد مع أن صلاح الجسد وفساده تابعان للقاب وفي هذا الحديث التأكيد على السعي في صلاح القلب وحمايته من الفساد واحتج بهذا الحديث على أن العقل في القلب لا في الرأس وفيه خلاف مشهور مذهب أصحابنا وجهاهير المتكلمين أنه في القلب وقال أبو حنيفة هو في الدماغ وقد يقال في الرأس وحكوا الأول أيضاً عن الفلاسفة والثاني عن الأطباء قال المازري واحتج القائلون بأنه في القلب بقوله تعالى أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها وقوله تعالى إن في ذلك لذكرى لمن كان له قاب وبهذا الحديث فانه صلى الله عليه وسلم جعل صلاح الجسد وفساده تابعا للقلب مع أن الدماغ من جملة الجسد فيكون صلاحه وفساده تابعا للقلب فلم أنه ليس محلا للعقل واحتج القائلون بأنه في الدماغ بأنه اذا فسد الدماغ فسد العقل ويكون من فساد الدماغ الصرع في زعمهم ولا حجة لهم في ذلك لأن الله سبحانه وتعالى أجرى العادة بفساد العقل عند فساد الدماغ مع أن العقل ليس فيه ولا امتناع من ذلك قال المازري لاسيما على أصولهم في الاشتراك الذي يذكرونه بين الدماغ والقلب وهم يجعلون بين رأس المعدة والدماغ اشتراكا والله أعلم . قوله ﴿عن النعمان بن بشير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وأهوى النعمان بأصبعيه الى أذنيه﴾ هذا تصريح بسماع النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا هو الصواب الذي قاله أهل العراق وجهاهير العلماء قال القاضي وقال يحيى بن معين ان أهل المدينة لا يصحون سماع النعمان من النبي صلى الله عليه وسلم وهذه حكاية ضعيفة أو باطلة والله أعلم . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام﴾ يحتمل وجهين أحدهما أنه من كثرة تعاطيه الشبهات يصادف الحرام وان لم يتعمده وقد يأتى بذلك اذا نسب الى تقصير والثاني أنه يعتاد التساهل ويتمرن عليه ويحسر على شبهة ثم شبهة أغفل منها ثم أخرى أغفل وهكذا حتى يقع في الحرام عمدا وهذا نحو قول السلف المعاصي يريد الكفر أى تسوق اليه عافانا الله تعالى من الشر قوله صلى الله عليه وسلم ﴿يوشك أن يقع فيه﴾ يقال أوشك يوشك بضم الياء وكسر الشين أى

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدٍ كُتِبَ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا الْحَدِيثِ غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ زَكْرِيَاءَ أُمُّ مِنْ حَدِيثِهِمْ وَأَكْثَرُ حَدِيثِ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ شُعَيْبٍ ابْنُ الْكَلْبِيِّ عَنْ سَعْدِ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ ابْنُ أَبِي هَلَالٍ عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ ثَعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ عَنْ سَعْدِ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ بِحُمْصٍ وَهُوَ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ يَنْفُذُ كَرَّمَلٍ حَدِيثِ زَكْرِيَاءَ عَنِ الشَّعْبِيِّ إِلَى قَوْلِهِ يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُيَزٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ عَنْ عَامِرٍ حَدَّثَنِي جَابِرُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَغْيَا فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّرَهُ قَالَ فَالْحَقَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَعَا لِي وَضَرَبَهُ فَسَارَ سِيرًا لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ قَالَ بَعْنِي بِوَقْفَةٍ قُلْتُ لَا أُمُّ قَالَ

يسرع ويقرب قوله أُمُّ مِنْ حَدِيثِهِمْ وَأَكْبَرُ هُوَ بِالْبَاءِ الْمَوْحِدَةِ وَفِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ بِالْمُثَلَّثَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

باب بيع البعير واستثناء ركوبه

فيه حديث جابر وهو حديث مشهور احتج به أحد ومن وافقه في جواز بيع الدابة ويشترط البائع لنفسه ركوبها وقال مالك يجوز ذلك إذا كانت مسافة الركوب قريبة وحمل هذا الحديث على هذا وقال الشافعي وأبو حنيفة وآخرون لا يجوز ذلك سواء قلت المسافة أو كثرت ولا يتعقد البيع واحتجوا بالحديث السابق في النهي عن بيع الثنيا وبالحدِيث الآخر في النهي عن بيع وشرط وأجابوا عن حديث جابر بأنها قضية عين تتطرق إليها احتمالات قالوا ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يعطيه الثمن ولم يرد حقيقة البيع قالوا ويحتمل أن الشرط لم يكن

بُعْيَهُ بِبُعْتِهِ بُوْقِيَّةٌ وَاسْتَتْنَيْتُ عَلَيْهِ حِمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي فَلَمَّا بَلَغْتُ أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ فَفَقَدَنِي مِنْهُ ثُمَّ رَجَعْتُ فَأَرْسَلْتُ فِي أَثَرِي فَقَالَ أَتَرَانِي مَا كَسْتُكَ لَأَخْذَ جَمَلِكَ خُذْ جَمَلَكَ وَدَرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ وَحَدَّثَنَاهُ عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ أَخْبَرَنَا عَيْسَى «يَعْنِي ابْنُ يُونُسَ» عَنْ زَكَرِيَّا عَنْ عَامِرٍ حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاسْنِقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ «وَاللَّفْظُ لِعُثْمَانَ» قَالَ اسْنِقُ أَخْبَرَنَا وَقَالَ عُثْمَانُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُغِيرَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَلَحَّحْتُ وَتَحْتَى نَاصِحٌ لِي قَدْ أَغْيَا وَلَا يَكَادُ يَسِيرُ قَالَ فَقَالَ لِي مَالِ بَعِيرِكَ قَالَ قُلْتُ عَلِيلٌ قَالَ فَتَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَزَجَرَهُ وَدَعَا لَهُ فَمَا زَالَ بَيْنَ يَدَيِ الْإِبِلِ قَدَامَهَا يَسِيرُ قَالَ فَقَالَ لِي كَيْفَ تَرَى بَعِيرَكَ قَالَ قُلْتُ بِخَيْرٍ قَدَاصَاتُهُ بِرُكْنِكَ قَالَ أَفَتَبْعِيهِ فَاسْتَحْيَيْتُ

في نفس العقد وإنما يضر الشرط إذا كان في نفس العقد ولعل الشرط كان سابقاً فلم يؤثر ثم تبرع صلى الله عليه وسلم بركابه . قوله صلى الله عليه وسلم «بُعْيَهُ بُوْقِيَّةٌ» هكذا هو في النسخ بُوْقِيَّةٌ وهي لغة صحيحة سبقت مراراً ويقال أُوْقِيَّةٌ وهي أشهر وفيه أنه لا بأس بطلب البيع من مالك السلعة وإن لم يعرضها للبيع . قوله «وَاسْتَتْنَيْتُ عَلَيْهِ حِمْلَانَهُ» هو بضم الحاء أى الحمل عليه . قوله صلى الله عليه وسلم «أَتَرَانِي مَا كَسْتُكَ» قال أهل اللغة الماكسة هي المكاملة في النقص من الثمن وأصلها النقص ومنه مكس الظالم وهو ما ينتقصه ويأخذه من أموال الناس قوله «بُعْتَهُ بُوْقِيَّةٌ» وفي رواية بخمس أواق وزادني أُوْقِيَّةٌ وفي بعضها بأُوْقِيَّتَيْنِ ودرهم أو درهمين وفي بعضها بأُوْقِيَّةٍ ذهب وفي بعضها بأربعة دنائير وذكر البخاري أيضاً اختلاف الروايات وزاد بثمانمائة درهم وفي رواية بعشرين ديناراً وفي رواية أحسبه بأربع أواق قال البخاري وقول الشعبي بُوْقِيَّةٌ أكثر قال القاضي عياض قال أبو جعفر الداودي أُوْقِيَّةٌ الذهب قدرها معلوم وأُوْقِيَّةٌ الفضة

وَلَمْ يَكُنْ لَنَا نَاصِحٌ غَيْرُهُ قَالَ فَقُلْتُ نَعَمْ فَبَعْتَهُ إِيَّاهُ عَلَى أَنْ لِي فَقَارَ ظَهْرُهُ حَتَّى أُبْلَغَ الْمَدِينَةَ
قَالَ فَقُلْتُ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي عَرُوسٌ فَاسْتَأْذِنْتُهُ فَأَذَّنَ لِي فَقَدِمْتُ النَّاسَ إِلَى الْمَدِينَةِ
حَتَّى اتَّهَيْتُ فَلَقَيْنِي خَالِي فَسَأَلَنِي عَنِ الْبَعِيرِ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا صَنَعْتُ فِيهِ فَلَا مَنِي فِيهِ قَالَ
وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِي حِينَ اسْتَأْذَنْتُهُ مَا تَزَوَّجْتَ أَبْكَرًا أَمْ ثِيَابًا
فَقُلْتُ لَهُ تَزَوَّجْتَ ثِيَابًا قَالَ أَفَلَا تَزَوَّجْتَ بَكْرًا تَلَاعِبُكَ وَتَلَاعِبُهَا فَقُلْتُ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ
تَوَفَّى وَالِدِي «أَوْاسْتُشْهِدَ» وَلِي أَخَوَاتٌ صَغَارٌ فَكَّرْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ إِلَيْهِنَّ مِثْلَهُنَّ
فَلَا تُؤَدِّبُهُنَّ وَلَا تَقُومَ عَلَيْهِنَّ فَتَزَوَّجْتُ ثِيَابًا لَتَقُومَ عَلَيْهِنَّ وَتُؤَدِّبُهُنَّ قَالَ فَلَبَّاسًا قَدِمَ

أربعون درهما قال وسبب اختلاف هذه الروايات أنهم رَوَوْا بِالْمَعْنَى وهو جائز فالمراد وقية ذهب
كما فسره في رواية سالم بن أبي الجعد عن جابر ويحمل عليها رواية من روى أوقية مطلقة وأما من
روى خمس أواق فالمراد خمس أواق من الفضة وهي بقدر قيمة أوقية الذهب في ذلك الوقت
فيكون الأخبار بأوقية الذهب عما وقع به العقد وعن أواق الفضة عما حصل به الإيفاء ولا
يتغير الحكم ويحتمل أن يكون هذا كله زيادة على الأوقية كما قال فما زال يزيدني وأما رواية أربعة
دنانير فوافقة أيضا لأنه يحتمل أن تكون أوقية الذهب حينئذ وزن أربعة دنانير وأما رواية
أوقيتين فيحتمل أن أحدهما وقع بها البيع والأخرى زيادة كما قال وزادني أوقية وقوله ودرهم
أودرهمين موافق لقوله وزادني قيراطا وأما رواية عشرين دينارا فمحمولة على دنانير صغار
كانت لهم ورواية أربع أواق شك فيها الراوي فلا اعتبار بها والله أعلم . قوله «على أن لي
فقار ظهري» هو بقاء مفتوحة ثم قاف وهي خرزاته أي مفصلات عظامه وأحدتها فقارة . قوله
«فقلت له يا رسول الله اني عروس» هكذا يقال للرجل عروس كما يقال ذلك للبرأة لفظها
واحد لكن يختلفان في الجمع فيقال رجل عروس ورجال عرس بضم العين والراء وامرأة
عروس ونسوة عرائس . قوله صلى الله عليه وسلم «أفلا تزوجت بكرا تلاعبا وتلاعبك»

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ غَدَوْتُ إِلَيْهِ بِالْبَعِيرِ فَأَعْطَانِي ثَمَنُهُ وَرَدَّهُ عَلَى
 حَرِثِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ
 أَقْبَلْنَا مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْتَلَ جَلِيَّ وَسَاقَ الْحَدِيثَ
 بِقَصِّهِ وَفِيهِ ثُمَّ قَالَ لِي بَعْنِي جَهْلَكَ هَذَا قَالَ قُلْتُ لَا بَلْ هُوَ لَكَ قَالَ لَا بَلْ بَعْنِيهِ قَالَ قُلْتُ
 لَا بَلْ هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ لَا بَلْ بَعْنِيهِ قَالَ قُلْتُ فَإِنْ لَرَجُلٍ عَلَى أُوقِيَّةٍ ذَهَبَ فَبَوْلَكَ بِهَا
 قَالَ قَدْ أَخَذْتُهُ فَبَلَغَ عَلَيْهِ إِلَى الْمَدِينَةِ قَالَ فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ لِبِلَالٍ أَعْطَهُ أُوقِيَّةً مِنْ ذَهَبٍ وَزَدَهُ قَالَ فَأَعْطَانِي أُوقِيَّةً مِنْ ذَهَبٍ وَزَادَنِي قِبْرَاطًا
 قَالَ فَقُلْتُ لَا تُفَارِقُنِي زِيَادَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَكَانَ فِي كَيْسٍ لِي فَأَخَذَهُ
 أَهْلُ الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ حَدَّثَنَا

سبق شرحه في كتاب النكاح وضبط لفظه والخلاف في معناه مع شرح ما يتعلق به . قوله ﴿فان رجل على أوقية ذهب فبولك بها قال قد أخذته به﴾ هذا قد يحتاج به أصحابنا في اشتراط
 الايجاب والقبول في البيع وأنه لا يتعقد بالمعاطاة ولكن الاصح المختار انعقاده بالمعاطاة وهذا
 لا يمنع انعقاده بالمعاطاة فانه لم ينف فيه عن المعاطاة والقائل بالمعاطاة يجوز هذا فلا يرد عليه ولأن
 المعاطاة إنما تكون اذا حضر العوضان فاعطى وأخذ فأما اذا لم يحضر العوضان أو أحدهما فلا بد
 من لفظ وفي هذا دليل لأصح الوجهين عند أصحابنا وهو انعقاد البيع بالكناية . لقوله صلى الله
 عليه وسلم قد أخذته به مع قول جابر هو لك وهذان اللفظان كناية . قوله صلى الله عليه وسلم
 لبلال ﴿اعطه أوقية من ذهب وزده﴾ فيه جواز الوكالة في قضاء الديون وأداء الحقوق
 وفيه استحباب الزيادة في أداء الدين وارجاح الوزن . قوله ﴿فأخذه أهل الشام يوم
 الحرة﴾ يعني حرة المدينة كان قتال ونهب من أهل الشام هناك سنة ثلاث وستين من الهجرة

الجريري عن أبي نصره عن جابر بن عبد الله قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فتخلف ناضحي وساق الحديث وقال فيه فنخسه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال لي اركب باسم الله وزاد أيضا قال فما زال يزيدني ويقول والله يغفر لك وحدثني أبو الربيع العتكي حدثنا حماد حدثنا أيوب عن أبي الزبير عن جابر قال لما أتى على النبي صلى الله عليه وسلم وقد أعيا بعيري قال فنخسه فوثب فكنث بعد ذلك أحبس خطامه لاسمع حديثه فما أقدر عليه فلحقني النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعنيه فبعته منه بخمس أواق قال قلت على أن لي ظهره إلى المدينة قال ولك ظهره إلى المدينة قال فلما قدمت المدينة أتيت به فزادني وقية ثم وهبه لي حريش عقبة بن مكرم العمي حدثنا يعقوب بن إسحق حدثنا بشير بن عقبة عن أبي المتوكل الناجي عن جابر بن عبد الله قال سافرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره «أظنه قال غاريا» واقتص الحديث وزاد فيه قال يا جابر أتوفيت الثمن قلت نعم قال لك الثمن ولك الجمل لك الثمن ولك الجمل حريش عبيد الله بن معاذ العنبري حدثنا أبي حدثنا شعبه عن محارب أنه سمع جابر بن عبد الله يقول اشتري مني رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيرا

قوله «فبعته منه بخمس أواق» هكذا هو في جميع النسخ فبعته منه وهو صحيح جائز في العربية يقال بعته وبعث منه وقد كثر ذكر نظائره في الحديث وقد أوضحته في تهذيب اللغات. قوله «حدثنا عقبة بن مكرم العمي» هو مكرم بضم الميم واسكان الكاف وفتح الراء وأما العمي فبتشديد الميم منسوب إلى بني العم من تميم. قوله «عن أبي المتوكل الناجي» هو بالنون والجيم

بُؤَيْتَيْنِ وَدَرَّهْمٍ أَوْ دَرَّهْمَيْنِ قَالَ فَلَمَّا قَدِمَ صَرَارًا أَمْرَ بَيْقَرَةٍ فُذِّبَتْ فَأَكَلُوا مِنْهَا فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَمَرَنِي أَنْ آتِيَ الْمَسْجِدَ فَأُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ وَوَزَنَ لِي ثَمَنَ الْبُعِيرِ فَارْجَحَ لِي حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فَأَشْتَرَاهُ مِنِّي بِثَمَنٍ قَدْ سَمَاهُ وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَقِيعَتَيْنِ وَالْدَّرَّهْمَ وَالْدَّرَّهْمَيْنِ وَقَالَ أَمْرَ بَيْقَرَةٍ فَتُحَرَّتْ ثُمَّ قَسَمَ خَمَاهَا

منسوب إلى بني ناجية وهم من بني أسامة بن لؤي وقال أبو علي الغساني هم أولاد ناجية امرأة كانت تحت أسامة بن لؤي . قوله ﴿ فلما قدم صرار ﴾ هو بصاد مهملة مفتوحة ومكسورة والكسر أفصح وأشهر ولم يذكر إلا كثرون غيره قال القاضي وهو عند الدارقطني والخطابي وغيرهما وعند أكثر شيوخنا صرار بصاد مهملة مكسورة وتخفيف الراء وهو موضع قريب من المدينة قال وقال الخطابي هي بئر قديمة على الثلاثة أميال من المدينة على طريق العراق قال القاضي والأشبه عندي أنه موضع لا بئر قال وضبطه بعض الرواة في مسلم وبعضهم في البخاري ضرار بكسر الضاد المعجمة وهو خطأ . ووقع في بعض النسخ المعتمدة فلما قدم صرار غير مصروف والمشهور صرفه . قوله ﴿ أمر ببقرة فذبحت ﴾ فيه أن السنة في البقر الذبح لا النحر ولو عكس جاز . وأما قوله في الرواية الأخرى أمر ببقرة فنحرت فالمراد بالنحر الذبح جمعا بين الروايتين . قوله ﴿ أمرني أن آتي المسجد فأصلي ركعتين ﴾ فيه أنه يستحب للقدام من السفر أن يبدأ بالمسجد فيصل في ركعتين وفيه أن نافلة النهار يستحب كونها ركعتين ركعتين كصلاة الليل وهو مذهبنا ومذهب الجمهور وسبق بيانه في كتاب الصلاة واعلم أن في حديث جابر هذا فوائد كثيرة أحدها هذه المعجزة الظاهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم في انبعاث جمل جابر و إسراره بعد أعيانه الثانية جواز طلب البيع لمن لم يعرض سلعته للبيع الثالثة جواز المما كسة في البيع وسبق تفسيرها الرابعة استحباب سؤال الرجل الكبير أصحابه عن أحوالهم والإشارة عليهم بمصالحهم الخامسة استحباب نكاح البكر السادسة استحباب ملاعبة الزوجين السابعة

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا ابن أبي زائدة عن ابن جريج عن عطاء عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له قد أخذت جملك بأربعة دنائير ولك ظهرك إلى المدينة

حدثنا أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح أخبرنا ابن وهب عن مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرة فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكره فرجع إليه أبو رافع فقال لم أجِدْ فيها إلا خياراً رباعياً فقال أعطه إياه إن خيار الناس أحسنهم قضاءً حدثنا أبو كريب حدثنا خالد بن مخلد عن محمد بن جعفر سمعت زيد

فضيلة جابر في أنه ترك حظ نفسه من نكاح البكر واختار مصلحة اخواته بنكاح ثيب تقوم بمصالحهن الثامنة استحباب الابتداء بالمسجد وصلاة ركعتين فيه عند القدوم من السفر التاسعة استحباب الدلالة على الخير العاشرة استحباب ارجاح الميزان فيما يدفعه الحادية عشر أن أجرة وزن الثمن على البائع الثانية عشرة التبرك بآثار الصالحين لقوله لا تفارقة زيادة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثالثة عشرة جواز تقدم بعض الجيش الراجعين بأذن الأمير الرابعة عشرة جواز الوكالة في أداء الحقوق ونحوها وفيه غير ذلك مما سبق والله أعلم

باب جواز اقتراض الحيوان واستحباب توفيته خيراً مما عليه

قوله عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرة فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكره فرجع إليه أبو رافع فقال ما أجد فيها إلا خياراً رباعياً فقال أعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاءً وفي رواية أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم اشترؤا له سناً فاعطوه إياه فقالوا لا نجد إلا سناهاو خير من سنه قال فاشتره فاعطوه إياه فان من خيركم أو خيركم أحسنكم قضاءً وفي رواية له استقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم سناً فاعطاه سناً

ابن أسلم أخبرنا عطاء بن يسار عن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بكرة بمثل غير أنه قال فإن خير عباد الله أحسنهم قضاءً حدثنا محمد بن بشار بن عثمان العبدى حدثنا محمد بن جعفر حدثنا

فوقه وقال خياركم أحسنكم قضاءً أما البكر من الإبل فيفتح الباء وهو الصغير كالغلام من آدميين والأثني بكرة وقلوص وهي الصغيرة كالجارية فإذا استكمل ست سنين ودخل في السابعة والقي رابعة بتخفيف الياء فهو رباع والأثني رابعة بتخفيف الياء وأعطاه رابعاً بتخفيفها وقوله صلى الله عليه وسلم خياركم أحسنكم قضاءً قالوا معناه ذوو المحاسن سماهم بالصفة قال القاضي وقيل هو جمع محسن بفتح الميم وأكثر ما يجي أحاسنكم جمع أحسن وفي هذا الحديث جواز الاقتراض والاستدانة وإنما اقترض النبي صلى الله عليه وسلم للحاجة وكان صلى الله عليه وسلم يستعذ بالله من المغرم وهو وهو الدين وفيه جواز اقتراض الحيوان وفيه ثلاثة مذاهب الشافعي ومالك وجماهير العلماء من السلف والخلف أنه يجوز قرض جميع الحيوان الجارية لمن يملك وطأها فانه لا يجوز ويجوز اقراضها لمن لا يملك وطأها كحارمها والمرأة والخثى والمذهب الثاني مذهب المزني وابن جرير وداود أنه يجوز قرض الجارية وسائر الحيوان لكل واحد الثالث مذهب أبي حنيفة والكوفيين أنه لا يجوز قرض شيء من الحيوان وهذه الأحاديث ترد عليهم ولا تقبل دعواهم النسخ بغير دليل وفي هذه الأحاديث جواز السلم في الحيوان وحكمه حكم القرض وفيها أنه يستحب لمن عليه دين من قرض وغيره أن يرد أجود من الذي عليه وهذا من السنة ومكارم الأخلاق وليس هو من قرض جر منفعة فانه منهي عنه لأن المنهي عنه ما كان مشروطاً في عقد القرض ومذهبنا أنه يستحب الزيادة في الأداء عما عليه ويجوز للقرض أخذها سواء زاد في الصفة أو في العدد بأن أقرضه عشرة فاعطاه أحد عشر ومذهب مالك أن الزيادة في العدد منهي عنها وحجة أصحابنا عموم قوله صلى الله عليه وسلم خياركم أحسنكم قضاءً . قوله ﴿ فقدمت عليه إبل الصدقة الى آخره ﴾ هذا مما يستشكل فيقال فكيف قضى من إبل الصدقة أجود من الذي يستحقه الغريم مع أن الناظر في الصدقات لا يجوز تبرعه منها والجواب أنه صلى الله عليه

شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَقٌّ فَأَغْلَظَ لَهُ فُهِمَ بِهِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا فَقَالَ لَهُمُ اشْتَرُوا لَهُ سَنًا فَأَعْطَوْهُ إِيَّاهُ فَقَالُوا إِنَّا لَا تَجِدُ إِلَّا سَنًا هُوَ خَيْرٌ مِنْ سَنَةٍ قَالَ فَاشْتَرَوْهُ فَأَعْطَوْهُ إِيَّاهُ فَإِنْ مِنْ خَيْرِكُمْ أَوْ خَيْرِكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءَ حَرِشٍ أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ اسْتَقْرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَنًا فَأَعْطَى سَنًا فَوْقَهُ وَقَالَ خِيَارُكُمْ مُحَاسِنُكُمْ قَضَاءَ حَرِشٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُمِرٍ حَدَّثَنَا أَنِّي حَدَّثْنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ يَتَقَاضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعِيرًا فَقَالَ أَعْطَوْهُ سَنًا فَوْقَ سَنَةٍ وَقَالَ خَيْرٌ لَمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءَ

وسلم اقترض لنفسه فلما جاءت ابل الصدقة اشترى منها بعيرا ربا عيا من استحققه فملكه النبي صلى الله عليه وسلم بثمنه وأوفاه متبرعا بالزيادة من ماله ويدل على ما ذكرناه رواية أبي هريرة التي قدمناها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اشترؤا له سنا فهذا هو الجواب المعتمد وقد قيل فيه أجوبة غيره منها أن المقرض كان بعض المحتاجين إقترض لنفسه فأعطاه من الصدقة حين جاءت وأمره بالقضاء. قوله ﴿كان لرجل على النبي صلى الله عليه وسلم حق فأغْلَظَ لَهُ فُهِمَ بِهِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا﴾ فيه أنه يحتمل من صاحب الدين الكلام المعتاد في المطالبة وهذا الاغلاظ المذكور محمول على تشدد في المطالبة ونحو ذلك من غير كلام فيه قدح أو غيره مما يقتضى الكفر ويحتمل أن القائل الذي له الدين كان كافرا من اليهود أو غيرهم والله أعلم

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبْنُ رُمَيْحٍ قَالَا أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ح وَحَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ
أَبْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ جَاءَ عَبْدُ فَبَايَعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَلَى الْهَجْرَةِ وَلَمْ يَشْعُرْ أَنَّهُ عَبْدٌ فَجَاءَ سَيِّدُهُ يَرِيدُهُ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْنِي
فَاشْتَرَاهُ بَعْدِينَ أَسُودِينَ ثُمَّ لَمْ يَبَايِعْ أَحَدًا بَعْدَ حَتَّى يَسْأَلَهُ أَعْبَدُ هُوَ

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى
قَالَ يَحْيَى أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ
عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا بِنَسِيئَةٍ فَأَعْطَاهُ

باب جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه متفاضلا

قوله ﴿جاء عبد فبايع النبي صلى الله عليه وسلم على الهجرة ولم يشعر أنه عبد فجاء سيده يريدُه
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بعننه فاشتراه بعدين أسودين ثم لم يبايع أحدا بعد حتى
يسأله أعبد هو﴾ هذا محمول على أن سيده كان مسلماً ولهذا باعه بالبعدين الأسودين
والظاهر أنهما كانا مسلمين ولا يجوز بيع العبد المسلم لكافر ويحتمل أنه كان كافراً أو أنهما كانا
كافرين ولا بد من ثبوت ملكه للعبد الذي بايع على الهجرة أما بيئته وأما بتصديق العبد قبل
إقراره بالحرية وفيه ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من مكارم الأخلاق والاحسان العام فانه
كره أن يرذل ذلك العبد خائباً بما قصده من الهجرة وملازمة الصحبة فاشتراه ليم له ما أراد وفيه
جواز بيع عبد بعدين سواء كانت القيمة متفقة أو مختلفة وهذا يجمع عليه اذابيع نقداً وكذا حكم
سائر الحيوان فان باع عبداً بعدين أو بعيراً بغيرين إلى أجل فنذهب الشافعي والجمهور جوازُه
وقال أبو حنيفة والكوفيون لا يجوز وفيه مذاهب لغيرهم والله أعلم

باب الرهن وجوازه في الحضر كالسفر

في الباب حديث عائشة رضي الله عنها ﴿أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعاماً

دِرْعًا لَهُ رَهْنًا حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَا أَخْبَرَنَا عَيْسَى
 ابْنُ يُونُسَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا وَرَهْنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
 الْحَنْظَلِيُّ أَخْبَرَنَا الْحُزُمِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ ذَكَرْنَا الرِّهْنَ
 فِي السَّلَمِ عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ فَقَالَ حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ وَرَهْنَهُ دِرْعًا لَهُ مِنْ حَدِيدٍ
 حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ
 حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْ حَدِيدٍ

الى أجل ورهنه درعاً له من حديد)) فيه جواز معاملة أهل الذمة والحكم بثبوت املاكهم على ما في
 أيديهم وفيه بيان ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من التقليل من الدنيا وملازمة الفقر وفيه
 جواز الرهن وجواز رهن آلة الحرب عند أهل الذمة وجواز الرهن في الحضرة وبه قال الشافعي
 ومالك وأبو حنيفة وأحمد والعلاء كافة الاجماعات وداود فقال لا يجوز الا في السفر تعلقاً بقوله
 تعالى وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتاباً فرهان مقبوضة واحتج الجمهور بهذا الحديث وهو مقدم
 على دليل خطاب الآية وأما اشتراء النبي صلى الله عليه وسلم الطعام من اليهودي ورهنه عنده دون
 الصحابة فقبل فعله بياناً لجواز ذلك وقيل لانه لم يكن هناك طعام فاضل عن حاجة صاحبه الا عنده
 وقيل لأن الصحابة لا يأخذون رهنه صلى الله عليه وسلم ولا يقبضون منه الثمن فعدل الى معاملة
 اليهودي لثلاث ايصاق على أحد من أصحابه وقد أجمع المسلمون على جواز معاملة أهل الذمة وغيرهم من
 الكفار اذا لم يتحقق تحريم مامعه لكن لا يجوز للمسلم أن يبيع أهل الحرب سلاحاً وآلة حرب
 ولا يستعينون به في اقامة دينهم ولا يبيع مصحف ولا العبد المسلم لكافر مطلقاً والله أعلم

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعُمَرُ النَّاقِدُ «وَالْفُظُّ لِيَحْيَى» قَالَ عُمَرُ حَدَّثَنَا وَقَالَ يَحْيَى أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي التَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ فَقَالَ مَنْ أَسْلَفَ فِي تَمْرٍ فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ

— باب السلم —

قال أهل اللغة يقال السلم والسلف وأسلم وسلم وأسلف وسلف ويكون السلف أيضا قرضا ويقال استسلف قال أصحابنا ويشترك السلم والقرض في أن كلاهما اثبات مال في الذمة بمبدول في الحال وذكروا في حد السلم عبارات أحسنها أنه عقد على موصوف في الذمة يذل يعطى عاجلا سمي سلبا لتسليم رأس المال في المجلس وسمى سلفا لتقديم رأس المال وأجمع المسلمون على جواز السلم . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿من سلف في تمر فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم﴾ فيه جواز السلم وأنه يشترط أن يكون قدره معلوما بكيل أو وزن أو غيرهما بما يضبط به فإن كان مذروعا كالثوب اشترط ذكر ذرعان معلومة وإن كان معدودا كالحيوان اشترط ذكر عدد معلوم ومعنى الحديث أنه أن أسلم في مكيل فليكن كيله معلوما وإن كان في موزون فليكن وزنا معلوما وأن كان مؤجلا فليكن أجله معلوما ولا يلزم من هذا اشتراط كون السلم مؤجلا بل يجوز حالا لأنه إذا جاز مؤجلا مع الفرر فجواز الحال أولى لأنه أبعد من الفرر وليس ذكر الأجل في الحديث لاشتراط الأجل بل معناه ان كان أجل فليكن معلوما كما أن الكيل ليس بشرط بل يجوز السلم في الثياب بالذرع وإنما ذكر الكيل بمعنى أنه أن أسلم في مكيل فليكن كيلا معلوما أو في موزون فليكن وزنا معلوما وقد اختلف العلماء في جواز السلم الحال مع إجماعهم على جواز المؤجل فجوز الحال الشافعي وآخرون ومنعه مالك وأبو حنيفة وآخرون وأجمعوا على اشتراط وصفه بما يضبط به . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿من سلف في تمر فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم﴾ هكذا هو في أكثر الأصول تمر بالمشاة وفي بعضها تمر

حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ
عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالنَّاسُ يُسَلِّفُونَ
فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَسْلَفَ فَلَا يُسَلِّفُ إِلَّا فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزَنٍ
مَعْلُومٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ جَمِيعًا عَنْ
ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِهَذَا الْأَسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ وَلَمْ يَذْكُرْ إِلَى أَجْلِ
مَعْلُومٍ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ
حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِإِسْنَادِهِمْ مِثْلَ حَدِيثِ
ابْنِ عُيَيْنَةَ يَذْكُرُ فِيهِ إِلَى أَجْلِ مَعْلُومٍ

بالمثلثة وهو أعم وهكذا في جميع النسخ ووزن معلوم بالواو لا بأو ومعناه ان أسلم كيلا أو
وزنا فليكن معلوما وفيه دليل لجواز السلم في المسكيل وزنا وهو جائز بلا خلاف وفي جواز
السلم في الموزون كيلا وجهان لأصحابنا أحصهما جوازه كعكسه . قوله ﴿ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو
بَكْرٍ عَنْ ابْنِ شَيْبَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ﴾ هكذا هو في نسخ بلادنا عن ابن عيينة
وكذا وقع في رواية أبي أحمد الجلودى ووقع في رواية ابن ماهان عن مسلم عن شيوخة هؤلاء
الثلاثة عن ابن عليّ وهو إسماعيل بن إبراهيم قال أبو علي الغساني وآخرون من الحفاظ والصواب
رواية ابن ماهان قالوا ومن تأمل الباب عرف ذلك قال القاضي لأن مسلما ذكر أولا حديث
ابن عيينة عن ابن أبي نجيح وفيه ذكر الأجل ثم ذكر حديث عبد الوارث عن ابن أبي نجيح وليس
فيه ذكر الأجل ثم ذكر حديث ابن عليّ عن ابن أبي نجيح وقال بمثل حديث عبد الوارث ولم
يذكر الى أجل معلوم ثم ذكر حديث سفیان الثوري عن ابن أبي نجيح وقال بمثل حديث ابن
عيينة يذكر فيه الأجل

حدثنا عبد الله بن مسleme بن قعنب حدثنا سليمان « يعني ابن بلال » عن يحيى وهو ابن سعيد « قال كان سعيد بن المسيب يحدث أن معمرًا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احتكر فهو خاطيء فقيل لسعيد فإنك تحتكر قال سعيد إن معمرًا الذي كان يحدث هذا الحديث كان يحتكر حدثنا سعيد بن عمرو الأشعثي حدثنا حاتم ابن إسماعيل عن محمد بن مجلان عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سعيد بن المسيب عن معمر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحتكر إلا خاطيء » قال إبراهيم قال مسلم » وحدثني بعض أصحابنا عن عمرو بن عون أخبرنا خالد بن عبد الله

باب تحريم الاحتكار في الأقوات

قوله صلى الله عليه وسلم « من احتكر فهو خاطيء » وفي رواية لا يحتكر إلا خاطيء قال أهل اللغة الخاطيء بالهمز هو العاصي الآثم وهذا الحديث صريح في تحريم الاحتكار قال أصحابنا الاحتكار المحرم هو الاحتكار في الأقوات خاصة وهو أن يشتري الطعام في وقت الغلاء للتجارة ولا يبيعه في الحال بل يدخره ليغلاؤا ثمه فأما إذا جاء من قريته أو اشتراه في وقت الرخص وادخره أو ابتاعه في وقت الغلاء لحاجته الى أكله أو ابتاعه ليبيعه في وقته فليس باحتكار ولا تحريم فيه وأما غير الأقوات فلا يحرم الاحتكار فيه بكل حال هذا تفصيل مذهبا قال العلماء والحكمة في تحريم الاحتكار دفع الضرر عن عامة الناس كما أجمع العلماء على أنه لو كان عند انسان طعام واضطر الناس اليه ولم يجدوا غيره أجبر على بيعه دفعا للضرر عن الناس وأما ما ذكر في الكتاب عن سعيد بن المسيب ومعمر راوى الحديث انهما كانا يحتكران فقال ابن عبد البر وآخرون انما كان يحتكران الزيت وحملوا الحديث على احتكار القوت عند الحاجة اليه والغلاء وكذا حمله الشافعي وأبو حنيفة وآخرون وهو الصحيح . قول مسلم » وحدثني بعض أصحابنا عن عمرو بن عون قال حدثنا خالد بن

عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ أَبِي مَعْمَرٍ أَحَدِ ابْنَيْ عَدَى ابْنِ كَعْبٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ كَرِهْتُ حَدِيثَ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى

حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأُمَوِيُّ ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى قَالَا أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ كِلَاهُمَا عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ الْحَلْفُ مَنْفَقَةٌ لِلسَّلْعَةِ مَحْقَةٌ لِلرِّبْحِ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ « وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ » قَالَ إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ مَعْبُدِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

عبد الله عن عمر بن يحيى عن محمد بن عمرو عن سعيد بن المسيب قال قال الغساني وغيره هذا أحد الأحاديث الأربعة عشر المقطوعة في صحيح مسلم قال القاضي قد قدمنا أن هذا لا يسمى مقطوعاً إنما هو من رواية المجهول وهم كما قال القاضي ولا يضر هذا الحديث لأنه أتى به متابعة وقد ذكره مسلم من طرق متصلة برواية من سماهم من الثقات وأما المجهول فقد جاء مسمى في رواية أبي داود وغيره فرواه أبو داود في سننه عن وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله عن عمر بن يحيى بإسناده والله أعلم

باب النهي عن الحلف في البيع

قوله صلى الله عليه وسلم «الحلف منفقة للسَّلْعَةِ مَحْقَةٌ لِلرِّبْحِ» وفي رواية إياكم وكثرة الحلف في البيع فإنه ينقُ ثم يمحُ. المنفقة والمحققة بفتح أولهما وثالثهما واسكان ثانيهما وفيه النهي عن كثرة الحلف في البيع فإن الحلف من غير حاجة مكروه وينضم إليه هنا ترويج السلعة وربما

وَسَلَّمَ يَقُولُ إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةُ الْخَلْفِ فِي الْبَيْعِ فَأَنَّهُ يَنْفَقُ ثُمَّ يَمْحَقُ

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ
يَحْيَى أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ فِي رُبْعَةٍ أَوْ نَحْلٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُوْذَنَ شَرِيكُهُ فَإِنْ رَضِيَ أَخَذَ
وَلِنْ كَرِهَ تَرَكَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
«وَاللَّفْظُ لِأَبْنِ مَعْمَرٍ» قَالَ إِسْحَقُ أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ

اغتر المشتري باليمين والله أعلم

باب الشفعة

قوله (صلى الله عليه وسلم من كان له شريك في ربيعة أو نخل فليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان رضى أخذ وان كره ترك) وفي رواية قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربيعة أو حائط لا يخل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أخذ وان شاء ترك فاذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به وفي رواية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل شرك في أرض أو ربع أو حائط لا يصلح أن يبيع حتى يعرض على شريكه فيأخذ أو يدع فان أبى فشريكه أحق به حتى يؤذنه. قال أهل اللغة الشفعة من شفعت الشيء اذا ضمته وثليته ومنه شفع الأذان وسميت شفعة لضم نصيب الى نصيب والرابعة والربع يفتح الراء واسكان الباء والربع الدار والمسكن ومطلق الارض وأصله المنزل الذي كانوا يرتبكون فيه والرابعة تأنيث الربع وقيل واحدة والجمع الذى هو اسم الجنس ربع كشجرة وتمر وجميع المسلمين على ثبوت الشفعة للشريك في العقار ما لم يقسم قال العلماء الحكمة في ثبوت الشفعة ازالة الضرر عن الشريك وخصت بالعقار لانه أكثر الأنواع ضررا واتفقوا على أنه لا شفعة في الحيوان والثياب والأمتعة وسائر المنقول قال القاضي وشذ بعض الناس فأثبت الشفعة في العروض وهي

حَدَّثَنَا أَبُو جَرِيحٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شَرِكَةٍ لَمْ تَقْسَمْ رُبْعَةً أَوْ حَائِطًا لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذَنَ شَرِيكُهُ فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ فَإِذَا بَاعَ وَلَمْ يُؤْذَنَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَخْبَرَنَا أَبُو وَهْبٍ عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

رواية عن عطاء وثبتت في كل شيء حتى في الثوب وكذا حكاهما عنه ابن المنذر وعن أحمد رواية أنها ثبتت في الحيوان والبناء المنفرد وأما المقسوم فهل ثبتت فيه الشفعة بالجواز فيه خلاف مذهب الشافعي ومالك وأحمد وجهاهير العلماء لا تثبت بالجواز وحكاها ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز والزهري ويحيى الأنصاري وأبي الزناد وربيعة ومالك والأوزاعي والمغيرة بن عبد الرحمن وأحمد وإسحاق وأبي ثور وقال أبو حنيفة والثوري ثبتت بالجواز والله أعلم واستسدل أصحابنا وغيرهم بهذا الحديث على أن الشفعة لا تثبت إلا في عقار محتمل للقسمة بخلاف الحمام الصغير والرحى ونحو ذلك واستدل به أيضا من يقول بالشفعة فيما لا يحتمل القسمة وأما قوله صلى الله عليه وسلم فمن كان له شريك فهو عام يتناول المسلم والكافر والذي فُتيت للذي الشفعة على المسلم كما ثبتت للمسلم على الذي هذا قول الشافعي ومالك وأبي حنيفة والجمهور وقال الشعبي والحسن وأحمد رضي الله عنهم لاشفعة للذي على المسلم وفيه ثبوت الشفعة للأعرابي كشوبتها للقيم في البلدوية قال الشافعي والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وابن المنذر والجمهور وقال الشعبي لاشفعة لمن لا يسكن بالمعسر وأما قوله صلى الله عليه وسلم فليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان رضي أخذ وإن كره ترك وفي الرواية الأخرى لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فهو محمول عند أصحابنا على الندب إلى اعلامه وكرهه يبعه قبل اعلامه كراهة تنزيه وليس بجرام ويتأولون الحديث على هذا ويصدق على المكروه أنه ليس بحلال ويكون الحلال بمعنى المباح وهو مستوى الطرفين والمكروه ليس بمباح مستوى الطرفين بل هو راجح التارك واختلاف العلماء فيما لو أعلم الشريك

وَسَلَّمَ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ شَرْكَ فِي أَرْضٍ أَوْ رِبْعٍ أَوْ حَائِطٍ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَعْرِضَ عَلَى شَرِيكَهِ فَيَأْخُذَ أَوْ يَدَعَ فَإِنْ أَبَى فَشَرِيكَهُ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يُؤْذَنَ

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَمْنَعُ أَحَدَكُمْ جَارُهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ قَالَ ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ مَالِي أَرَأَيْتُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ وَاللَّهِ لَا رَمِينَ بَيْنَ أَكْتَا فِكُمْ

بالبيع فاذن فيه فباع ثم أراد الشريك أن يأخذ بالشفعة فقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأصحابهم وعثمان البتي وابن أبي ليلى وغيرهم له أن يأخذ بالشفعة وقال الحكم والثوري وأبو عبيد وطائفة من أهل الحديث ليس له الأخذ وعن أحمد روايتان كالمنهيين والله أعلم

باب غرز الخشب في جدار الجار

قوله صلى الله عليه وسلم «لَا تَمْنَعُ أَحَدَكُمْ جَارُهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ» ثم يقول أبو هريرة مَالِي أَرَأَيْتُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ وَاللَّهِ لَا رَمِينَ بَيْنَ أَكْتَا فِكُمْ قال القاضي روي بقوله خشبة في صحيح مسلم وغيره من الأصول والمصنفات خشبة بالافراد وخشبة بالجمع قال وقال الطحاوي عن روح بن الفرج سألت أبا زيد والحريث بن مسكين ويونس بن عبد الأعلى عنه فقالوا كلهم خشبة بالتثنية على الافراد قال عبد الغني بن سعيد كل الناس يقولونه بالجمع الا الطحاوي وقوله بين أَكْتَا فِكُمْ هو بالتاء المشنة فوق أى بينكم قال القاضي قد رواه بعض رواة الموطأ أَكْتَا فِكُمْ بالنون ومعناه أيضا بينكم والكنف الجانب ومعنى الاول أنى أصرح بها بينكم وأوجعكم بالتفريع بها كما يضرب الانسان بالشئ بين كتفيه قوله مَالِي أَرَأَيْتُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ أى عن هذه السنة والخصلة والموعظة أو الكلمات وجاء في رواية أبي داود فنكسوا رؤوسهم فقال مَالِي أَرَأَيْتُمْ واختلف العلماء في معنى هذا الحديث هل هو على الندب الى تمكين الجار من وضع الخشب على جدار جاره أم على الإيجاب وفيه قولان للشافعي وأصحاب مالك أصحهما في المنهيين الندب وبه قال أبو حنيفة والكوفيون والثاني الإيجاب وبه قال أحمد وأبو ثور وأصحاب الحديث وهو ظاهر الحديث ومن

حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى
قَالَا أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا
مَعْمَرٌ كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ « وَهُوَ
أَبْنُ جَعْفَرٍ » عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ عَنْ سَعِيدِ
أَبْنِ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ اقْتَطَعَ شِبْرًا
مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا طَوَفَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ حَدَّثَنَا حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى

قال بالنسب قال ظاهر الحديث أنهم توقفوا عن العمل فلماذا قال مالى أراكم عنها معرضين وهذا
يدل على أنهم فهموا منه الندب لا الإيجاب ولو كان واجبا لما أبطقوا على الاعراض عنه والله أعلم
— باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها —

قوله صلى الله عليه وسلم (من اقتطع شبرا من الأرض ظلما طوقه الله إياه يوم القيامة من سبع
أرضين) وفي رواية من أخذ شبرا من الأرض بغير حق طوقه الله في سبع أرضين يوم القيامة
قال أهل اللغة الأرضون بفتح الراء وفيها لغة قليلة باسكانها حكاهما الجوهري وغيره قال العلماء
هذا تصريح بأن الأرضين سبع طبقات وهو موافق لقول الله تعالى سبع سموات ومن الأرض
مثلهن وأما تأويل المائلة على الهيئة والشكل بخلاف الظاهر وكذا قول من قال المراد بالحديث
سبع أرضين من سبع أقاليم لأن الأرضين سبع طباق وهذا تأويل باطل أبطله العلماء بأنه لو كان
كذلك لم يطوق الظالم بشبر من هذا الاقليم شيئا من إقليم آخر بخلاف طباق الأرض فانها تابعة
لهذا الشبر في الملك فمن ملك شيئا من هذه الأرض ملكه وما تحته من الطباق قال القاضي وقد جاء
في غلط الأرضين وطباقهن وما يبين حديث ليس بثابت وأما التطويق المذكور في الحديث فقالوا
يحتمل أن معناه أنه يحمل مثله من سبع أرضين ويكلف إطاعة ذلك ويحتمل أن يكون يجعل

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو
ابْنِ نَفِيلٍ أَنَّ أَرْوَى خَاصَمَتْهُ فِي بَعْضِ دَارِهِ فَقَالَ دَعُوهَا وَإِيَّاهَا فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ طَوَقَهُ فِي سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ كَاذِبَةً فَأَعْمِ بَصَرَهَا وَاجْعَلْ قَبْرَهَا فِي دَارِهَا قَالَ فَرَأَيْتُهَا عَمِيَاءَ تَلْتَمِسُ الْجَدْرَ
تَقُولُ أَصَابَتْنِي دَعْوَةُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ فَبَيْنَمَا هِيَ تَمْشِي فِي الدَّارِ مَرَّتْ عَلَى بَيْتٍ فِي الدَّارِ فَوَقَعَتْ
فِيهَا فَكَانَتْ قَبْرَهَا حَدَّثَنَا أَبُو الرَّيِّعِ الْعَتَكِيُّ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ
عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَرْوَى بِنْتُ أُوَيْسٍ أَدْعَتْ عَلَى سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ أَخَذَ شَيْئًا مِنْ أَرْضِهَا خَاصَمَتْهُ
إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ فَقَالَ سَعِيدٌ أَنَا كُنْتُ أَخَذُ مِنْ أَرْضِهَا شَيْئًا بَعْدَ الَّذِي سَمِعْتُ مِنْ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَمَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا طَوَقَهُ
إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ لَا أَسْأَلُكَ بَيْنَهُ بَعْدَ هَذَا فَقَالَ اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ كَاذِبَةً
فَعَمِّ بَصَرَهَا وَأَقْتُلْهَا فِي أَرْضِهَا قَالَ فَمَا مَاتَتْ حَتَّى ذَهَبَ بَصَرُهَا ثُمَّ بَيْنَمَا هِيَ تَمْشِي
فِي أَرْضِهَا إِذْ وَقَعَتْ فِي حُفْرَةٍ فَسَأَلَتْ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ

له كالطوق في عنقه كما قال سبحانه وتعالى سيطرقون ما جلوا به يوم القيامة وقيل معناه أنه يطوق
لأنهم ذلك ويلزمه كل يوم الطوق بعنقه وعلى تقدير التطويق في عنقه يطول الله تعالى عنقه لما جاء
في غلط جلد الكافر وعظم ضرره وفي هذه الأحاديث تحريم الظلم وتحريم الغصب وتغليظ عقوبته
وفيه امكان غصب الأرض وهو مذهبا ومذهب الجمهور وقال أبو حنيفة رضى الله عنه لا يتصور

زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ أَخَذَ شَبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا فَإِنَّهُ يَطْوِفُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ شَبْرًا مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلَّا طَوَّفَهُ اللَّهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا حَرْبٌ «وَهُوَ ابْنُ شَدَّادٍ» حَدَّثَنَا يَحْيَى «وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ» عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ وَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمِهِ خُصُومَةٌ فِي أَرْضٍ وَأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا فَقَالَتْ يَا أَبَا سَلَمَةَ اجْتَنِبِ الْأَرْضَ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ ظَلَمَ قِيدَ شَبْرٍ مِنَ الْأَرْضِ طَوَّفَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا حَبَابُ بْنُ هَلَالٍ أَخْبَرَنَا أَبَانُ حَدَّثَنَا يَحْيَى أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَذَكَرَ مِثْلَهُ

حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءُ عَنْ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

غصب الأرض وقوله صلى الله عليه وسلم «من ظلم قيد شبر من الأرض» هو بكسر القاف واسكان الياء أى قدر شبر من الأرض يقال قيد وقاد وقيس وقاس بمعنى واحد وفى الباب حبان ابن هلال بفتح الحاء وفى حديث سعيد بن زيد رضى الله عنهما منقبة له وقبول دعائه وجواز الدعاء على الظالم ومستدل أهل الفضل والله أعلم

قَالَ إِذَا اُخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ جَعَلْ عَرْضُهُ سَبْعَ أَذْرَعٍ

كتاب الفرائض

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ «وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى»
قَالَ يَحْيَى أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ حَدَّثَنَا أَبُو عِيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ

— باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه —

قوله صلى الله عليه وسلم «إذا اختلفتم في الطريق جعل عرضه سبع أذرع» هكذا هو في أكثر النسخ سبع أذرع وفي بعضها سبعة أذرع وهما صحيحان والذراع يذكر ويؤنث والتأنيث أفصح وأما قدر الطريق فإن جعل الرجل بعض أرضه المملوك طريقاً مسبلةً للمارين فقد رها لخيرته والأفضل توسيعها وليست هذه الصورة مرادة الحديث وإن كان الطريق بين أرض لقوم وأرادوا إحياءها فإن اتفقوا على شيء فذاك وإن اختلفوا في قدره جعل سبع أذرع وهذا مراد الحديث أما إذا وجدنا طريقاً مسلوكة وهو أكثر من سبعة أذرع فلا يجوز لأحد أن يستولى على شيء منه وإن قل لكن له عمارة ماحوالية من الموات ويملكه بالاحياء بحيث لا يضر المارين قال أصحابنا ومتى وجدنا جادة مستطرفة ومسلوكاً مشروعاً نافذاً حكماً باستحقاق الاستطراق فيه بظاهر الحال ولا يعتبر مبتدأ مصير شارعا قال امام الحرمين وغيره ولا يحتاج ما يجعله شارعا الى لفظ في مصيره شارعا ومسبلا هذا ما ذكره أصحابنا فيما يتعلق بهذا الحديث وقال آخرون هذا في الآفنية إذا أراد أهلها البنيان فيجعل طريقهم عرضه سبعة أذرع لدخول الأحمال والأثقال ومخرجها وتلاقيها قال القاضى هذا كله عند الاختلاف كما نص عليه في الحديث فأما إذا اتفق أهل الأرض على قسمتها وإخراج طريق منها كيف شاؤوا فهلم ذلك ولا اعتراض عليهم لأنها ملكهم والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب الفرائض

هي جمع فريضة من الفرض وهو التقدير لأن سبها من الفروض مقدرة ويقال للعالم بالفرائض

عُمَرُ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ «وَهُوَ النَّزَّيْنِيُّ» حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَمَوْلَاؤُهُ رَجُلٌ ذَكَرَ حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ الْعَيْشِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فرضي وفاراض وفريض كعلم وعلم حكاه المبرد وأما الارث في الميراث فقال المبرد أصله العاقبة ومعناه الانتقال من واحد الى آخر . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم ﴾ وفي بعض النسخ ولا الكافر المسلم بحذف لفظه يرث أجمع المسلمون على أن الكافر لا يرث المسلم وأما المسلم فلا يرث الكافر أيضاً عند جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وذهبت طائفة الى تورث المسلم من الكافر وهو مذهب معاذ بن جبل ومعاوية وسعيد ابن المسيب ومسروق وغيرهم وروى أيضاً عن أبي الدرداء والشعبي والزهرى والنخعي نحوه على خلاف بينهم في ذلك والصحيح عن هؤلاء كقول الجمهور واحتجوا بحديث الاسلام يعلو ولا يعلى عليه وحجة الجمهور هذا الحديث الصحيح الصريح ولا حجة في حديث الاسلام يعلو ولا يعلى عليه لأن المراد به فضل الاسلام على غيره ولم يتعرض فيه لميراث فكيف يترك به نص حديث لا يرث المسلم الكافر ولعل هذه الطائفة لم يبلغها هذا الحديث وأما المرتد فلا يرث المسلم بالاجماع وأما المسلم فلا يرث المرتد عند الشافعي ومالك وربيعة وابن أبي ليلى وغيرهم بل يكون ماله فينا للسلبيين وقال أبو حنيفة والكوفيون والاوزاعي واسحاق يرثه ورثته من المسلمين وروى ذلك عن علي وابن مسعود وجماعة من السلف لكن قال الثوري وأبو حنيفة ما كسبه في رده فهو للسلبيين وقال الآخرون الجميع لورثته من المسلمين وأما تورث الكفار بعضهم من

قَالَ الْخَمُوقُ الْفَرَايِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا تَرَكَتِ الْفَرَايِضَ فَلَأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ
 ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ «وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ» قَالَ إِسْحَقُ حَدَّثَنَا
 وَقَالَ الْآخَرَانِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
 قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْسَمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَايِضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ
 فَمَا تَرَكَتِ الْفَرَايِضَ فَلَأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ . وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَبُو كُرَيْبٍ الْهَمْدَانِيُّ
 حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ جُبَابٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثٍ وَهَيْبٍ
 وَرَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ

بعض كاليهودى من النصرانى وعكسه والمجوسى منهما وهما منه فقال به الشافعى وأبو حنيفة رضى
 الله عنهما وآخرون ومنعه مالك قال الشافعى لكن لا يرث حربى من ذى ولا ذى من حربى
 قال أصحابنا وكذا لو كانا حربيين فى بلدين متحاربين لم يتوارثا والله أعلم . قوله صلى الله عليه وسلم
 ﴿الْخَمُوقُ الْفَرَايِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَبِأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ﴾ وفى رواية فتركت الفرائض فلأولى
 رجل ذكر وفى رواية أقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله فما تركت الفرائض
 فلأولى رجل ذكر قال الهلباء المراد بأولى رجل أقرب رجل مأخوذ من الولى باسكان اللام
 على وزن الرمى وهو القرب وليس المراد بأولى هنا أحق بخلاف قولهم الرجل أولى بماله لأنه
 لو حل هنا على أحق لخلى عن الفائدة لأننا لاندري من هو الأحق . قوله صلى الله عليه وسلم
 رجل ذكر وصف الرجل بأنه ذكر تنبيها على سبب استحقاقه وهو الذكورة التى هى سبب
 العصبية وسبب الترجيح فى الارث ولهذا جعل للذكر مثل حظ الانثيين وحكمته أن الرجال
 تاحقهم مؤن كثيرة بالقيام بالعيال والضيغان والارقاء والقاصدين ومواسا قائلين وتحمل الغرامات
 وغير ذلك والله أعلم وهذا الحديث فى توريث العصباء وقد أجمع المسلمون على أن ما بقى بعد
 الفروض فهو للعصباء يقدم الأقرب فالأقرب فلا يرث عاصب بعيد مع وجود قريب فاذا

حدثنا عمرو بن محمد بن بكير الناقد حدثنا سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر

خلف بنتا وأخا وعمما فلبنت النصف فرضا والباقي للأخ ولا شيء للعم قال أصحابنا والعصبة ثلاثة أقسام عصبة بنفسه كالابن وابنه والأخ وابنه والعم وابنه وعم الأب والجد وابنهما ونحوهم وقد يكون الأب والجد عصبة وقد يكون لهما فرض فتي كان للبنت ابن أو ابن ابن لم يرث الأب إلا السدس فرضا ومتى لم يكن ولد ولا ولد ابن ورث بالتعصيب فقط ومتى كانت بنت أو بنت ابن أو بنتان أو بنتا ابن أخذ البنات فرضهن وللأب من الباقي السدس فرضا والباقي بالتعصيب هذا أحد الأقسام وهو العصبة بنفسه القسم الثاني العصبة بغيره وهو البنات بالبنين وبنات الابن بنى الابن والأخوات بالأخوة والثالث العصبة مع غيره وهو الأخوات للأبوين أو للأب مع البنات وبنات الابن فاذا خلف بنتا وأختا لأبوين أو لأب فلبنت النصف فرضا والباقي للأخت بالتعصيب وان خلف بنتا وبنت ابن وأختا لأبوين أو أختا لأب فلبنت النصف ولبنت الابن السدس والباقي للأخت وأن خلف بنتين وبنتي ابن وأختا لأبوين أو لأب فلبنتين الثلثان والباقي للأخت ولا شيء لبنتي الابن لأنه لم يبق شيء من فرض جنس البنات وهو الثلثان قال أصحابنا وحيث أطلق العصبة فالمراد به العصبة بنفسه وهو كل ذكر يدلى بنفسه بالقرابة ليس بينه وبين الميت أثنى ومتى انفرد العصبة أخذ جميع المال ومتى كان مع أصحاب فروض مستغرفة فلا شيء له وإن لم يستغرقوا كان له الباقي بعد فروضهم وأقرب العصبات البنون ثم بنوه ثم الأب ثم الجد إن لم يكن أخ والأخ إن لم يكن جد فإن كان جد وأخ ففيها خلاف مشهور ثم بنو الأخوة ثم بنوه وإن سفلوا ثم أعمام الأب ثم بنوه وإن سفلوا ثم أعمام الجد ثم بنوه ثم أعمام جد الأب ثم بنوه وهكذا ومن أدلى بأبوين يقدم على من يدلى بأب فيقدم أخ من أبوين على أخ من أب ويقدم عم لأبوين على عم أب وكذا الباقي ويقدم الأخ من الأب على ابن الأخ من الأبوين لأن جهة الأخوة أقوى وأقرب ويقدم ابن أخ لأب على عم لأبوين ويقدم عم لأب على ابن عم لأبوين وكذا الباقي والله أعلم ولو خلف بنتا وأختا لأبوين وأخ لأب فذهبنا ومذهب الجمهور أن للبنت النصف والباقي للأخت ولا شيء للأخ وقال ابن عباس رضي الله عنهما للبنت النصف والباقي للأخ دون الأخت وهذا

سَمِعَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ مَرَضْتُ فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُوبَكْرٍ
يَعُودَانِي مَاشِينَ فَأَعْنَى عَلَى فُتُوزٍ ثُمَّ صَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ فَأَلَقْتُ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ
كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي فَلَمْ يردَّ عَلَيَّ شَيْئًا حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ
فِي الْكَلَالَةِ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو جَرِيحٍ
قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الْمُنْكَدَرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ عَادَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَأَبُوبَكْرٍ فِي بَنِي سُلَيْمَةَ يَمْشِيَانِ فَوَجَدَنِي لَا أَعْقِلُ فَدَعَا بِمَاءٍ فُتُوزًا ثُمَّ رَشَّ عَلَيَّ مِنْهُ فَأَلَقْتُ
فَقُلْتُ كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي يَا رَسُولَ اللَّهِ فَنَزَلَتْ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْفُتُوزِ

الحديث المذكور في الباب ظاهر في الدلالة لمذهبه والله أعلم . قوله (عن جابر مرضت فأتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر يعوداني ماشين) هكذا هو في أكثر النسخ ماشيان وفي بعضها ماشين وهذا ظاهر والأول صحيح أيضا وتقديره وهما ماشيان وفيه فضيلة عيادة المريض واستحباب المشي فيها قوله (فأعنى على فتوزاً ثم صب علي من وضوئه فألقت) الوضوء هنا يفتح الواو الماء الذي يتوضأ به وفيه التبرك بآثار الصالحين وفضل طعامهم وشرابهم ونحوهما وفضل مؤاكلتهم ومشاربتهم ونحو ذلك وفيه ظهور آثار بركة رسول الله صلى الله عليه وسلم واستدل أصحابنا وغيرهم بهذا الحديث على طهارة الماء المستعمل في الوضوء والغسل ردا على أبي يوسف القائل بنجاسته وهي رواية عن أبي حنيفة وفي الاستدلال به نظر لأنه يحتمل أنه صب من الماء الباقي في الإناء ولكن قد يقال البركة العظمى فيما لاقي أعضائه صلى الله عليه وسلم في الوضوء والله أعلم قوله (قلت يا رسول الله كيف أقضي في مالي فلم يرد علي شيئا حتى نزلت آية الميراث يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله) وفي رواية فنزلت يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين وفي رواية نزلت آية الميراث فيه جواز وصية المريض وإن كان يذهب عقله في بعض أوقاته بشرط أن تكون الوصية في حال إفاقته وحضور عقله وقد يستدل بهذا

الْأَنْبِيَاءِ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ «يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ»
 حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ عَادَى
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا مَرِيضٌ وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ مَاشِيَيْنِ فَوَجَدَنِي قَدْ أَغْمَى
 عَلَى فِتْوَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ صَبَّ عَلَىَّ مِنْ وَضُوئِهِ فَأَفَقْتُ فَأَذَا رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي فَلَمْ يردْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى نَزَلَتْ
 آيَةُ الْمِيرَاثِ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا بِهِزُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ
 قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا مَرِيضٌ
 لَا أَعْقِلُ فِتْوَاً فَصَبُّوا عَلَىَّ مِنْ وَضُوئِهِ فَعَقَلْتُ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا يَرْتِنِي كَلَالَةٌ نَزَلَتْ آيَةُ
 الْمِيرَاثِ فَقُلْتُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يَفْتِكُمُ فِي الْكَلَالَةِ قَالَ هَكَذَا نَزَلَتْ
 حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقْدِيُّ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ
 بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ كُلُّهُمُ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي حَدِيثٍ وَهَبُ بْنُ
 جَرِيرٍ فَنَزَلَتْ آيَةُ الْفَرَايِضِ وَفِي حَدِيثِ النَّضْرِ وَالْعَقْدِيِّ فَنَزَلَتْ آيَةُ الْفَرَضِ وَلَيْسَ
 فِي رَوَايَةِ أَحَدٍ مِنْهُمْ قَوْلُ شُعْبَةَ لِابْنِ الْمُنْكَدِرِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ
 وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى «وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى» قَالََا حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ حَدَّثَنَا

الحديث من لا يجوز الاجتهاد في الاحكام للنبي صلى الله عليه وسلم والجمهور على جوازه وقد سبق بيانه مرات ويتأولون هذا الحديث وشبهه على انه لم يظهر له بالاجتهاد شيء فلهذا لم يرد

قَتَادَةُ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْحَجْدِ عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ يَوْمَ
 جُمُعَةٍ فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذَكَرَ أَبَا بَكْرٍ ثُمَّ قَالَ إِنِّي لَا أَدْعُ بَعْدِي شَيْئًا أَهْمُ
 عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَيْءٍ مَارَاجَعْتُهُ فِي الْكَلَالَةِ
 وَمَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مِمَّا أَغْلَظَ لِي فِيهِ حَتَّى طَعَنَ بِأَصْبَعِهِ فِي صَدْرِي وَقَالَ يَا عُمَرُ الْإِكْفَافُ
 آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ وَإِنِّي إِنْ أَعْشَ أَقْضِي فِيهَا بِقَضِيَّةٍ يَقْضِي بِهَا مَنْ
 يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ
 عُثَيْمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ
 رَافِعٍ عَنْ شَبَابَةَ بْنِ سَوَّارٍ عَنْ شُعْبَةَ كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوُهُ

عليه شيئا رجاء أن ينزل الوحي . قوله (أن عمر رضى الله عنه قال انى لأدع بعدى شيئا أهم
 عندي من الكلاله ما راجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء ما راجعته في الكلاله وما أغلظ لي
 في شيء ما أغلظ لي فيه حتى طعن بأصبعه في صدري وقال يا عمر الا يكفك آية الصيف التي
 في آخر سورة النساء وانى ان أعش أقض فيها بقضية يقضى بها من يقرأ القرآن ومن لا يقرأ القرآن)
 أما آية الصيف فلانها نزلت في الصيف وأما قوله وانى ان أعش الى آخره هذا من كلام عمر
 لا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وانما آخر القضاء فيها لأنه لم يظهر له في ذلك الوقت ظهورا يحكم
 به فأخبره حتى يتم اجتهاده فيه ويستوفى نظره ويتقرر عنده حكمه ثم يقضى به ويشيعه بين
 الناس ولعل النبي صلى الله عليه وسلم انما أغلظ له خوفا من اتكاله واتكال غيره على مانص
 عليه صريحا وتركهم الاستنباط من النصوص وقد قال الله تعالى ولوردوه الى الرسول وإلى أولى
 الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم فالاعتناء بالاستنباط من أكد الواجبات المطلوبة لأن
 النصوص الصريحة لا تنفى إلا ييسر من المسائل الحادثة فانما أهمل الاستنباط فات القضاء في

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْبَرَاءِ
 قَالَ آخِرُ آيَةِ أَنْزَلَتْ مِنَ الْقُرْآنِ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
 الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ قَالَ سَمِعْتُ
 الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ آخِرُ آيَةِ أَنْزَلَتْ آيَةُ الْكَلَالَةِ وَآخِرُ سُورَةِ أَنْزَلَتْ بَرَاءَةُ

معظم الأحكام النازلة أو في بعضها والله أعلم واختلفوا في اشتقاق الكلالة فقال الأكثرون
 مشتقة من التكل وهو التطرف فابن الغم مثلاً يقال له كلالة لأنه ليس على عمود النسب بل على
 طرفه وقيل من الاحاطة ومنه الاكليل وهو شبه عصاية تزين بالجوهر فسموا كلالة لاحاطتهم
 بالبيت من جوانبه وقيل مشتقة من كل الشيء اذا بعد وانقطع ومنه قولهم كلت الرحم اذا
 بعدت وطال انتسابها ومنه كل في مشيه اذا انقطع لبعده مسافته واختلف العلماء في المراد بالكلالة
 في الآية على أقوال أحدها المراد الورثة اذا لم يكن للبيت ولد ولا والد وتكون الكلالة منصوبة
 على تقدير يورث ورثة كلالة والثاني أنه اسم للبيت الذي ليس له ولد ولا والد ذكر أكان الميت
 أو أنثى كما يقال رجل عقيم وامرأة عقيم وتقديره يورث كما يورث في حال كونه كلالة ومن روى
 عنه هذا أبو بكر الصديق وعمر وعلى وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس رضى الله
 عنهم أجمعين والثالث أنه اسم للورثة الذين ليس فيهم ولد ولا والد احتجوا بقول جابر رضى
 الله عنه انما يرثني كلالة ولم يكن ولد ولا والد والرابع أنه اسم للسال الموروث قال الشيعة
 الكلالة من ليس له ولد وان كان له أب أو جد فورثوا الاخوة مع الأب قال القاضى
 وروى ذلك عن ابن عباس قال وهى رواية باطلة لاتصح عنه بل الصحيح عنه ما عليه جماعة
 العلماء قال وذكر بعض العلماء الاجماع على أن الكلالة من لا ولد له ولا والد قال
 وقد اختلفوا في الورثة اذا كان فيهم جد هل الورثة كلالة أم لا فمن قال ليس الجد أباً جعلها كلالة
 ومن جعله أباً لم يجعلها كلالة قال القاضى واذا كان في الورثة بنت فالورثة كلالة عند جماهير
 العلماء لأن الاخوة والاخوات وغيرهم من العصبات يرثون مع البنت وقال ابن عباس لا يرث

حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ أَخْبَرَنَا عَيْسَى وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْبَرَاءِ أَنَّ آخِرَ سُورَةٍ أُنْزِلَتْ تَامَّةً سُورَةُ التَّوْبَةِ وَأَنَّ آخِرَ آيَةٍ أُنْزِلَتْ آيَةُ الْكَلَالَةِ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى يَعْنِي ابْنَ آدَمَ حَدَّثَنَا عَمَارٌ وَهُوَ ابْنُ رَزِيْقٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْبَرَاءِ بِمِثْلِهِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ آخِرُ سُورَةٍ أُنْزِلَتْ كَامِلَةً حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ عَنْ أَبِي السَّفَرِ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ آخِرُ آيَةٍ أُنْزِلَتْ يَسْتَفْتُونَكَ

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأُمَوِيُّ عَنْ يُونُسَ الْأَيْلِيِّ ح وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى «وَاللَّفْظُ لَهُ» قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ

الْأَخْتُ مَعَ الْبَنَاتِ شَيْئاً لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ وَقَالَتِ الشَّيْخَةُ الْبَنَاتُ تَمْنَعُ كَوْنَ الْوَرِثَةِ كَلَالَةً لِأَنَّهُمْ لَا يَوْرَثُونَ الْأَخَ وَالْأَخْتَ مَعَ الْبَنَاتِ شَيْئاً وَيُعْطُونَ الْبَنَاتُ كُلُّ الْمَالِ وَتُعْلَقُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى إِنْ أَمْرُهُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَهِيَ نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّ مَعْنَى الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ أَنَّ تَوْرِيثَ النِّصْفِ لِلْأَخْتِ بِالْفَرْضِ لَا يَكُونُ إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ فَغَدَمُ الْوَلَدِ شَرْطٌ لِتَوْرِيثِهَا النِّصْفَ فَرْضاً لَا لِأَجْلِ تَوْرِيثِهَا وَنَحْنُ لَمْ يَذْكُرْ عَدَمُ الْأَبِ فِي الْآيَةِ كَمَا ذَكَرَ عَدَمُ الْوَلَدِ مَعَ أَنَّ الْأَخَ وَالْأَخْتَ لَا يَرِثَانِ مَعَ الْأَبِ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ مِنْ قَاعِدَةِ أَصْلِ الْفَرَائِضِ أَنَّ مِنْ أَدْلَى بِشَخْصٍ لَا يَرِثُ مَعَ وَجُودِهِ الْأَوْلَادُ الْأُمُّ فَيرِثُونَ مَعَهَا وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَخَوَةِ وَالْأَخَوَاتِ فِي الْآيَةِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النِّسَاءِ مَنْ كَانَ مِنْ أَبَوَيْنِ أَوْ مِنْ أَبٍ عِنْدَ عَدَمِ الَّذِينَ مِنْ أَبَوَيْنِ وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالَّذِينَ فِي أَوْهْلِ الْأَخَوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأُمِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يَوْرَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَقَوْلُهُ «عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ» هُوَ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَاسْكَانِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةُ . قَوْلُهُ «عَنْ أَبِي السَّفَرِ» هُوَ

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُؤَيِّدُ بِالرَّجُلِ الْمَيِّتِ عَلَيْهِ الدِّينُ فَيَسْأَلُ هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ مِنْ قِضَاءٍ فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ وَإِلَّا قَالَ صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ قَالَ أَنَا أَوَّلُ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ فَمَنْ تُوُفِيَ وَعَلَيْهِ دِينَ فَعَلَى قِضَاؤِهِ وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَهُوَ لَوَرَّثِهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ أَبُو اللَّيْثِ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنُ شِهَابٍ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ مَيْمُونٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثُ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا شَبَابَةُ قَالَ حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

بِفَتْحِ الْفَاءِ عَلَى الْمَشْهُورِ وَقِيلَ بِاسْكَانِهَا حَكَاهُ الْقَاضِي عَنْ أَكْثَرِ شَيْوخِهِمْ قَوْلُهُ ﴿أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ لَا يَصِلُ عَلَى مَيِّتٍ عَلَيْهِ دِينَ إِلَّا وَفَاءً لَهُ﴾ أَمَّا كَانَ يَتَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ لِيَحْرُضَ النَّاسَ عَلَى قِضَاءِ الدِّينِ فِي حَيَاتِهِمْ وَالتَّوَصُّلِ إِلَى الْبِرَامَةِ مِنْهَا لِكُلِّهَا تَقَوُّهُمْ صَلَاةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ عَادَ يَصِلُ عَلَيْهِمْ وَيَقْضِي دِينَ مَنْ لَمْ يَخْلَفْ وَفَاءً . قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ﴾ فِيهِ الْأَمْرُ بِصَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَهِيَ فَرْضٌ كِفَايَةٌ . قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿أَنَا أَوَّلُ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ فَمَنْ تُوُفِيَ وَعَلَيْهِ دِينَ فَعَلَى قِضَاؤِهِ وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَهُوَ لَوَرَّثِهِ﴾ قِيلَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْضِيهِ مِنْ مَالِ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ وَقِيلَ مِنْ خَالِصِ مَالِ نَفْسِهِ وَقِيلَ كَانَ هَذَا الْقِضَاءُ وَاجِبًا عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقِيلَ تَبَرَّعَ مِنْهُ وَالْخِلَافُ وَجِهَانُ لِأَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي قِضَاءِ دِينَ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دِينَ فَقِيلَ يَجِبُ قِضَاؤُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَقِيلَ لَا يَجِبُ وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَنَا قَائِمٌ بِمَصَالِحِكُمْ فِي حَيَاةِ أَحَدِكُمْ وَمَوْتِهِ وَأَنَا وَلِيُّهُ فِي الْحَالَيْنِ فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دِينَ قَضَيْتُهُ مِنْ عِنْدِي إِنْ لَمْ يَخْلَفْ وَفَاءً

وَسَلَّمَ قَالَ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنَّ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا أَنَا أَوَّلَى النَّاسِ بِهَ فَايُكُمْ
 مَا تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَإِنَّا مَوْلَاهُ وَآيُكُمْ تَرَكَ مَالًا فَآلَى الْعَصْبَةِ مِنْ كَانَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
 رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ
 عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا أَوَّلَى النَّاسِ بِالْمُؤْمِنِينَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَايُكُمْ مَا تَرَكَ دِينًا
 أَوْ ضِيعَةً فَادْعُونِي فَإِنَّا وَلِيُّهِ وَآيُكُمْ مَا تَرَكَ مَالًا فَلْيُورَثْ بِمَالِهِ عَصْبَتُهُ مَنْ كَانَ
 حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا حَازِمٍ
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِلْوَرِثَةِ وَمَنْ تَرَكَ
 كَلًّا فَلِإِنِّهِ . وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا
 عَبْدُ الرَّحْمَنِ « يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ » قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ هَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ غُنْدَرٍ
 وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا وَلَيْتَهُ

وإن كان له مال فهو لورثته لا يأخذ منه شيئاً وإن خلف عيالا محتاجين ضائعين فليأتوا الى فعلى
 نفقتهم وموئلتهم . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ فَايُكُمْ مَا تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَإِنَّا مَوْلَاهُ وَآيُكُمْ تَرَكَ
 مَالًا فَآلَى الْعَصْبَةِ مِنْ كَانَ ﴾ وفي رواية دينا أو ضيعة وفي رواية من ترك كلاً فالينا أما الضياع
 والضيعة فبفتح الضاد والمراد عيال محتاجون ضائعون قال الخطابي الضياع والضيعة هنا وصف
 لورثة الميت بالمصدر أى ترك أولادا أو عيالا ذوى ضياع أى لا شئ لهم والضياع فى الأصل
 مصدر ما ضاع ثم جعل اسما لكل ما يعرض للضياع وأما الكل فبفتح الكاف قال الخطابي وغيره
 المراد به هنا العيال وأصله الثقل ومعنى أنا مولاة أى وليه وناصره والله أعلم

كتاب الهبات

حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال حملت على فرس عتيق في سبيل الله فأضاعه صاحبه فظننت أنه بأئنه برخص فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا تتبعه ولا تعد في صدقتك فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه. وحدثني زهير بن حرب حدثنا عبد الرحمن «يعني ابن مهدي» عن مالك بن أنس بهذا الإسناد وزاد لا تتبعه وإن أعطاكه بذره حدثني أمية بن بسطام حدثنا يزيد «يعني ابن زريع» حدثنا روح

كتاب الهبات

— باب كراهة شراء الانسان ماتصدق به من تصدق عليه —

قوله «حملت على فرس عتيق في سبيل الله» معناه تصدقت به ووهبته لمن يقاتل عليه في سبيل الله والعتيق الفرس النفيس الجواد السابق . قوله «فأضاعه صاحبه» أي قصر في القيام بعلفه ومؤنته . قوله صلى الله عليه وسلم «لا تتبعه ولا تعد في صدقتك» هذا نهى تنزيه لالتحريم فيكره لمن تصدق بشيء أو أخرجه في زكاة أو كفارة أو نذر ونحو ذلك من القربات أن يشتريه ممن دفعه هو اليه أو يهبه أو يملكه باختياره منه فاما اذا ورثه منه فلا كراهة فيه وقد سبق بيانه في كتاب الزكاة وكذا لو انتقل الى ثالث ثم اشتراه منه المتصدق فلا كراهة هذا مذهبننا ومذهب الجمهور وقام جماعة من العلماء النهي عن شراء صدقته للتحريم والله أعلم

«وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ» عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَجَدَهُ عِنْدَ صَاحِبِهِ وَقَدْ أَضَاعَهُ وَكَانَ قَلِيلَ الْمَالِ فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ لَا تَشْتَرِهِ وَإِنْ أُعْطِيَتهُ بِدَرْهِمٍ فَإِنَّ مِثْلَ الْعَانِدِ فِي صَدَقَتِهِ كَمِثْلِ الْكَلْبِ يَعودُ فِي قَيْتِهِ وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ هَذَا الْإِسْنَادَ غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ مَالِكٍ وَرُوحِ أَتَمَّ وَأَكْثَرَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَجَدَهُ يَبَاعُ فَأَرَادَ أَنْ يَتْبَاعَهُ فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَا تَبْتَعَهُ وَلَا تُعَدُّ فِي صَدَقَتِكَ وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ رُمْحٍ جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ح وَحَدَّثَنَا الْمُقَدِّمِيُّ وَمُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى قَالَا حَدَّثَنَا يَحْيَى «وَهُوَ الْقَطَّانُ» ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ كُلُّهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ «وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ» قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ رَأَاهُ تَبَاعُ فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا فَسَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تُعَدُّ فِي صَدَقَتِكَ يَا عُمَرُ

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَثَلُ الَّذِي يَرْجِعُ فِي صَدَقَتِهِ كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَقَى ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ
فَيَأْكُلُهُ وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ سَمِعْتُ
مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ يَذْكُرُ هَذَا الْإِسْنَادَ نَحْوَهُ. وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ حَدَّثَنَا
عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا حَرْبٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى «وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ» حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو
أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَهُ هَذَا الْإِسْنَادَ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ
وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَاحْمَدُ بْنُ عَيْسَى قَالَا حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو
«وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ» عَنْ بُكَيْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ يَقُولُ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِنَّمَا مَثَلُ الَّذِي يَتَصَدَّقُ بِصَدَقَةٍ ثُمَّ يَعُودُ
فِي صَدَقَتِهِ كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَقَى ثُمَّ يَأْكُلُ قَيْئَهُ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ
قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ سَمِعْتُ قَتَادَةَ يَحْدُثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ
أَبْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ الْإِعَانَةُ فِي هَبَةٍ كَالْعَائِدَةِ فِي قَيْئِهِ
وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ هَذَا الْإِسْنَادَ مِثْلَهُ

— ﴿باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض﴾ —

﴿الما وهبه لولده وأن سفل﴾

قوله صلى الله عليه وسلم ﴿مَثَلُ الَّذِي يَرْجِعُ فِي صَدَقَتِهِ كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَقَى ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ فَيَأْكُلُهُ﴾
هذا ظاهر في تحريم الرجوع في الهبة والصدقة بعد إقباضهما وهو محمول على هبة الأجنبي أما
إذا وهب لولده وإن سفل فله الرجوع فيه كما صرح به في حديث النعمان بن بشير ولا رجوع في

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا الْمُخْزُومِيُّ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ كَالْكَلْبِ يَبْقَى ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْتِهِ

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ يُحَدِّثَانِهِ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّهُ قَالَ إِنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنِّي تَحَلُّتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلِّ وَلَدٍ تَحَلَّيْتُهُ مِثْلَ هَذَا فَقَالَ لَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَارْجِعْهُ وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ أَتَى ابْنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنِّي تَحَلُّتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا فَقَالَ أ كُلِّ بَنِيكَ تَحَلَّيْتُ قَالَ لَا قَالَ فَارْجِعْهُ

هبة الأخوة والأعمام وغيرهم من ذوى الأرحام هذا المذهب الشافعي وبه قال مالك والأوزاعي وقال أبو حنيفة وآخرون يرجع كل واهب إلا الولد وكل ذى رحم محرم

باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة

قوله (عن النعمان بن بشير أن أباه أتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انى تحلت ابني هذا غلاما كان لى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل ولدتك مثل هذا فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعه) وفي رواية قال فاردده وفي رواية فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أفعلت هذا بولدتك كلهم قال لا قال اتقوا الله واعدوا فى أولادكم قال فرجع أبى فرد تلك الصدقة وفى رواية قال فلا تشهدنى اذا فانى لا أشهد على جور وفى رواية لا تشهدنى على جور

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَإِبْنُ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ح
وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ رَجِّحٍ عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ
قَالَ أَخْبَرَنِي يُونُسُ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ قَالَا أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ
أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ كَثْمٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ هَذَا الْإِسْنَادُ أَمَّا يُونُسُ وَمَعْمَرُ فَقِي حَدِيثُهُمَا أَكَلَ بَيْتُكَ
وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ وَابْنِ عُيَيْنَةَ أَكَلَ وَلَدُكَ وَرَوَايَةُ اللَّيْثِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ وَحَمِيدِ
ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ بَشِيرًا جَاءَ بِالنُّعْمَانِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ هِشَامِ
ابْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ حَدَّثَنَا النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ وَقَدْ أَعْطَاهُ أَبُوهُ غُلَامًا فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا هَذَا الْغُلَامُ قَالَ أَعْطَانِي أَنِّي قَالَ فَكُلْ أَخَوَتَهُ أَعْطَيْتُهُ كَمَا أَعْطَيْتَ
هَذَا قَالَ لَا قَالَ فَرَدَّهُ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ عَنْ حُصَيْنِ

وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ فَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ فَلَيْسَ يَصْلَحُ هَذَا
وَإِنِّي لَا أَشْهَدُ إِلَّا عَلَى حَقٍّ . أَمَّا قَوْلُهُ نَحَلْتُ فَمَعْنَاهُ وَهَبْتُ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ
يَسُوَّى بَيْنَ أَوْلَادِهِ فِي الْهَبَةِ وَيَهَبُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِثْلَ الْآخَرِ وَلَا يَفْضُلُ وَيَسُوَّى بَيْنَ الذَّكَرِ
وَالْأُنْثَى وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا يَكُونُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنْثَى وَالصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ أَنَّهُ يَسُوَّى
بَيْنَهُمَا لظَاهِرِ الْحَدِيثِ فَلَوْ فَضَّلَ بَعْضُهُمْ أَوْ وَهَبَ لِبَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكُ وَأَبُو
حَنِيفَةَ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ وَلَيْسَ بِحَرَامٍ وَالْهَبَةُ صَحِيحَةٌ وَقَالَ طَاوُسٌ وَعُرْوَةُ وَمُجَاهِدٌ وَالثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ
وَأِسْحَاقُ وَدَاوُدُ هُوَ حَرَامٌ وَاحْتَجُّوا بِرَوَايَةِ لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ وَبَغْيٍ هَذَا مِنْ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ
وَاحْتِجَّ الشَّافِعِيُّ وَمُوافِقُوهُ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي قَالُوا وَلَوْ كَانَ حَرَامًا
أَوْ بَاطِلًا لَمَا قَالَ هَذَا الْكَلَامُ فَإِنْ قِيلَ قَالَهُ تَهْدِيدًا قُلْنَا الْأَصْلُ فِي كَلَامِ الشَّارِعِ غَيْرُ هَذَا وَيَحْتَمِلُ
عِنْدَ إِطْلَاقِهِ صِيغَةُ أَفْعَلٍ عَلَى الْوَجُوبِ أَوْ النَّدْبِ فَإِنْ تَعَذَّرَ ذَلِكَ فَعَلَى الْإِبَاحَةِ وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى

عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ سَمِعْتُ الثُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى «وَاللَّفْظُ لَهُ» أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ حُصَيْنٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الثُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ تَصَدَّقَ عَلَيَّ ابْنِي بَعْضَ مَالِهِ فَقَالَتْ أُمِّي عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَنْطَلَقَ ابْنِي إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُشْهَدَهُ عَلَى صَدَقَتِي فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفَعَلْتَ هَذَا بَوْلَدِكَ كُلِّهِمْ قَالَ لَا قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا فِي أَوْلَادِكُمْ فَرَجَعَ ابْنِي فَرَدَّ تِلْكَ الصَّدَقَةَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ أَبِي حَيَّانَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الثُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ «وَاللَّفْظُ لَهُ» حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ حَدَّثَنَا أَبُو حَيَّانَ التَّمِيمِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ حَدَّثَنِي الثُّعْمَانُ ابْنُ بَشِيرٍ أَنَّ أُمَّهُ بِنْتُ رَوَاحَةَ سَأَلَتْ أَبَاهُ بَعْضَ الْمَوْهَبَةِ مِنْ مَالِهِ لِابْنِهَا فَالْتَوَى بِهَا سَنَةً ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَقَالَتْ لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَا وَهَبْتَ لِابْنِي

الله عليه وسلم لا أشهد على جور فليس فيه أنه حرام لأن الجور هو الميل عن الاستواء والاعتدال وكل ماخرج عن الاعتدال فهو جور سواء كان حراماً أو مكروهاً وقد وضع بما قدمناه أن قوله صلى الله عليه وسلم أشهد على هذا غيرى يدل على أنه ليس بحرام فيجب تأويل الجور على أنه مكروه كراهة تنزيه وفي هذا الحديث أن هبة بعض الأولاد دون بعض صحيحة وأنه إن لم يهب الباقيين مثل هذا استحب رد الأول قال أصحابنا يستحب أن يهب الباقيين مثل الأول فإن لم يفعل استحب رد الأول ولا يجب وفيه جواز رجوع الوالد في هبته للولد والله أعلم . قوله «سألت أباه بعض الموهوبة» هكذا هو في معظم النسخ وفي بعضها بعض الموهبة وكلاهما صحيح وتقدير الأول بعض الأشياء الموهوبة . قوله «فالتموى بها سنة» أى مطلقاً

فَأَخَذَ أَيْ يَدَيَّ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ
 إِنَّ أُمَّ هَذَا بِنْتُ رَوَاحَةَ أَعْجَبَهَا أَنْ أَشْهَدَكَ عَلَى الذِّي وَهَبْتُ لَابْنِهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا بَشِيرُ أَلَمْ وَلَدُ سَوَى هَذَا قَالَ نَعَمْ فَقَالَ أَكُلْتُمُ وَهَبْتُ لَهُ مِثْلَ هَذَا قَالَ لَا قَالَ
 فَلَا تُشْهَدُنِي إِذَا فَأَتَى لَا أَشْهَدُ عَلَى جُورٍ حَدَّثَنَا أَبُو عُمَيْرٍ حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ
 الشَّعْبِيِّ عَنِ النُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَلَمْ بَنُونَ سَوَاهُ
 قَالَ نَعَمْ قَالَ فَكُلُّكُمْ أَعْطِيَتْ مِثْلَ هَذَا قَالَ لَا قَالَ فَلَا أَشْهَدُ عَلَى جُورٍ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ
 بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَلِيهِ لَا تُشْهَدُنِي عَلَى جُورٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا
 عَبْدُ الْوَهَّابِ وَعَبْدُ الْأَعْلَى ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَيَعْقُوبُ النَّوْرِيُّ جَمِيعًا عَنْ
 أَبِي عُلَيْةَ « وَاللَّفْظُ لِيَعْقُوبَ » قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ عَنْ
 الشَّعْبِيِّ عَنِ النُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ انْطَلَقَ بِي أَبِي يَحْمِلُنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنِّي قَدْ تَحَلَّيْتُ النُّعْمَانَ كَذَا وَكَذَا مِنْ مَالِي فَقَالَ أَكُلَّ بِنَيْكَ قَدْ تَحَلَّيْتُ
 مِثْلَ مَا تَحَلَّيْتُ النُّعْمَانَ قَالَ لَا قَالَ فَاتَّشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي ثُمَّ قَالَ أَيْسُرُكَ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ
 فِي الْبَرِّ سَوَاهُ قَالَ بَلَى قَالَ فَلَا إِذَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ التَّوْفَلِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ حَدَّثَنَا أَبُو
 عَوْنٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ تَحَلَّيْتُ أَبِي تَحَلَّا ثُمَّ أَتَى بِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيشْهدهُ فَقَالَ أَكُلَّ وَلَيْدِكَ أَعْطَيْتَهُ هَذَا قَالَ لَا قَالَ أَلَيْسَ تَرِيدُ مِنْهُمْ

الْبَرِّ مَثَلُ مَا تُرِيدُ مِنْ ذَا قَالَ بَلَى قَالَ فَأَيُّ لَأَشْهَدُ قَالَ ابْنُ عَوْنٍ حَدَّثْتُ بِهِ مُحَمَّدًا فَقَالَ
 إِنَّمَا حَدَّثْنَا أَنَّهُ قَالَ قَارِبُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ
 حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَتْ أَمْرَأَةٌ بَشِيرٌ أَحْمَلُ ابْنِي غُلَامَكَ وَأَشْهَدُ لِي رَسُولَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَيُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنَّ ابْنَةَ فُلَانٍ سَأَلَتْنِي أَنْ أَحْمَلَ
 ابْنَهَا غُلَامِي وَقَالَتْ أَشْهَدُ لِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ اللَّهُ إِخْوَةٌ قَالَ نَعَمْ قَالَ
 أَفْكَلَهُمْ أَعْطَيْتَ مَثَلِ مَا عَظَيْتُهُ قَالَ لَا قَالَ فَلَيْسَ يَصْلُحَ هَذَا وَإِنِّي لَا أَشْهَدُ إِلَّا عَلَى حَقٍّ
 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنَّمَا رَجُلٌ أَعْمَرَ
 عُمَرَى لَهُ وَلَعَقِبَهُ فَانْهَى لِلَّذِي أُعْطِيَهَا لَاتَرْجِعْ إِلَى الَّذِي أَعْطَاهَا لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ
 فِيهِ الْمَوَارِيثُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ

قوله صلى الله عليه وسلم ﴿قاربوا بين أولادكم﴾ قال القاضي رويناه قاربوا بالباء من المقاربة
 وبالنون من القران ومعناها صحيح أى سوا بينهم فى أصل العطاء وفى قدره . قولها ﴿انحل
 ابني غلامك﴾ هو بفتح الحاء يقال نحل ينحل كذهب يذهب

باب العمرى

قوله صلى الله عليه وسلم ﴿أما رجل أعر عمرى له ولعقبه فانها للذى أعطىها لا ترجع الى
 الذى أعطاه لانه أعطى عطاء وقعت فيه المواريث﴾ وفى رواية من أعر رجلا عمرى له ولعقبه
 فقد قطع قوله حقه فيها وهى لمن أعر ولعقبه وفى رواية قال جابر انما العمرى التى أجاز رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هى لك ولعقبك فاما اذا قال هى لك ما عشت فانها ترجع الى

حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ أَعْمَرَ رَجُلًا عُمَرَى لَهُ وَلَعَقِبَهُ فَقَدْ قَطَعَ قَوْلَهُ حَقَّهُ فِيهَا وَهِيَ لِمَنْ أَعْمَرَ وَلَعَقِبَهُ غَيْرَ أَنْ يَحْيَى قَالَ فِي أَوَّلِ حَدِيثِهِ أَيْمًا رَجُلٌ أَعْمَرَ عُمَرَى فَهِيَ لَهُ وَلَعَقِبَهُ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشْرِ الْعَبْدِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي ابْنُ شَهَابٍ عَنْ الْعُمَرَى وَسُتَيْهَا عَنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَيْمًا رَجُلٌ أَعْمَرَ رَجُلًا عُمَرَى لَهُ وَلَعَقِبَهُ فَقَدْ أُعْطِيَ سَكَا وَعَقَبُكَ مَا بَقِيَ مِنْكُمْ أَحَدٌ فَأَنَّى لِمَنْ أُعْطِيَهَا وَإِنَّمَا لَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ

صاحبها وفي رواية عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال العمري لمن وهبت له وفي رواية العمري جائزة وفي رواية العمري ميراث . قال أصحابنا وغيرهم من العلماء العمري قوله أعمرتك هذه الدار مثلا أوجعلتها لك عمرك أوجياتك أو ما عشت أوحيت أو بقت أو ما يفيد هذا المعنى وأما عقب الرجل فكسر القاف ويجوز اسكانها مع فتح العين ومع كسرهما كما في نظائره والعقب هم أولاد الإنسان ما تناسلوا قال أصحابنا العمري ثلاثة أحوال أحدها أن يقول أعمرتك هذه الدار فإذا مات فهي لورثتك أو لعقبك فتصح بلا خلاف ويملك بهذا اللفظ رقة الدار وهي هبة لكنها بعبارة طويلة فإذا مات فالدار لورثته فإن لم يكن له وارث فلبت المال ولا تعود إلى الواهب بحال خلافا لمالك الحال الثاني أن يقتصر على قوله جعلتها لك عمرك ولا يتعرض لما سواه ففي صحة هذا العقد قولان للشافعي أحدهما وهو الجديد صحته وله حكم الحال الأول والثاني وهو القديم أنه باطل وقال بعض أصحابنا إنما القول القديم أن الدار تكون للعمير حياته فإذا مات عادت إلى الواهب أو ورثته لأنه خصه بها حياته فقط وقال بعضهم القديم أنها

وعبد بن حميد « وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ » قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ
 أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ قَالَ إِمَّا الْعُمَرِيُّ الَّتِي أَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقُولَ
 هِيَ لَكَ وَلِعَقِبِكَ فَأَمَّا إِذَا قَالَ هِيَ لَكَ مَا عَشِيتُ فَأَنهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا قَالَ مَعْمَرٌ وَكَانَ
 الزُّهْرِيُّ يُفْتِي بِهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ عَنْ ابْنِ
 شَهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرٍ « وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ » أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِيمَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ فِيهِ لَهُ بَتْلَةٌ لَا يَجُوزُ لِلْبُعْطِيِّ فِيهَا شَرْطٌ
 وَلَا نُبْيَا قَالَ أَبُو سَلَمَةَ لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ فَتَقَطَّعَتْ الْمَوَارِيثُ شَرْطُهُ
 حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ
 أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا

عارية يستردها الواهب متى شاء فإذا مات عادت إلى ورثته الثالث أن يقول جعلتها لك عمرك
 فإذا مات عادت إلى أوالى ورثتي أن كنت مت ففي صحته خلاف عند أصحابنا منهم من أبطله
 والأصح عندهم صحته ويكون له حكم الحال الأول واعتمدوا على الأحاديث الصحيحة المطابقة
 العمري جائزة وعدلوا به عن قياس الشروط الفاسدة والأصح الصحة في جميع الأحوال وأن
 الموهوب له يملكها ملكاً تاماً يتصرف فيها بالبيع وغيره من التصرفات هذا مذهبنا وقال أحمد
 تصح العمري المطلقة دون المؤقتة وقال مالك في أشهر الروايات عنه العمري في جميع
 الأحوال تملك لمنافع الدار مثلاً ولا يملك فيها رقبه الدار بحال وقال أبو حنيفة بالصحة كنحو
 مذهبنا وبه قال الثوري والحسن بن صالح وأبو عبيدة وحجة الشافعي وموافقيه هذه الأحاديث
 الصحيحة والله أعلم قوله (فهي له بتلة) أي عطية ماضية غير راجعة إلى الواهب. قوله صلى الله عليه وسلم

مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ بِمَثَلِهِ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى «وَاللَّفْظُ لَهُ» أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تَفْسُدُوهَا فَإِنَّهُ مِنْ أَعْمَرٍ عَمَرَى فَهِيَ لِلَّذِي أَعْمَرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلَعَقِبَهُ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ سُفْيَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي عَنْ أَيُّوبَ كُلِّ هَؤُلَاءِ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي خَيْثَمَةَ وَفِي حَدِيثِ أَيُّوبَ مِنَ الزِّيَادَةِ قَالَ جَعَلَ الْأَنْصَارُ يَعْمُرُونَ الْمُهَاجِرِينَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَإِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ «وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ» قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقُ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ أَعْمَرَتْ أُمْرَأَةً بِالْمَدِينَةِ حَاطًا لَهَا ابْنًا لَهَا ثُمَّ تَوَفَّى وَتَوَفَّيْتُ بَعْدَهُ وَتَرَكْتُ وَلَدًا وَلَهُ إِخْوَةٌ بَنُونَ لِلْعُمَرَاءِ

﴿أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تَفْسُدُوهَا إِلَى آخِرِهِ﴾ المراد به اعلامهم أن العمري هبة صحيحة ماضية يملكها الموهوب له ملكا تاما لا يعود إلى الواهب أبدا فإذا علوا ذلك فن شاء أعرم ودخل على بصيرة ومن شاء ترك لأنهم كانوا يتوهمون أنها كالعارية ويرجع فيها وهذا دليل للشافعي وموافقيه والله أعلم

فَقَالَ وَلَدُ الْمُعْمَرَةِ رَجَعَ الْحَائِطُ إِلَيْنَا وَقَالَ بَنُو الْمُعْمَرِ بَلْ كَانَ لَأَيُّنَا حَيَاتُهُ وَمَوْتُهُ فَاخْتَصَمُوا
إِلَى طَارِقٍ مَوْلَى عُثْمَانَ فَدَعَا جَابِرًا فَشَهِدَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعُمَرَى
لصاحبها فَقَضَى بِذَلِكَ طَارِقٌ ثُمَّ كَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ فَأَخْبَرَهُ ذَلِكَ وَأَخْبَرَهُ بِشَهَادَةِ جَابِرٍ
فَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ صَدَقَ جَابِرٌ فَأَمَضَى ذَلِكَ طَارِقٌ فَإِنَّ ذَلِكَ الْحَائِطُ لَبْنَى الْمُعْمَرِ حَتَّى الْيَوْمِ
حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ «وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ» قَالَ إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا
وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ طَارِقًا قَضَى
بِالْعُمَرَى لِلْوَارِثِ لِقَوْلِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ
ابْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ قَتَادَةَ
يُحَدِّثُ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْعُمَرَى جَائِزَةٌ
حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدٌ «يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ» حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ
عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ الْعُمَرَى مِيرَاثٌ لِأَهْلِهَا
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ
عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
الْعُمَرَى جَائِزَةٌ. وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ حَدَّثَنَا خَالِدٌ «يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ» حَدَّثَنَا سَعِيدٌ
عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ مِيرَاثٌ لِأَهْلِهَا أَوْ قَالَ جَائِزَةٌ

قوله «اختصموا إلى طارق مولى عثمان» هو طارق بن عمرو ولاء عبد الملك بن مروان المدينة

بعد إمارة ابن الزبير

كتاب الوصية

حدثني أبو خيثمة زهير بن حرب ومحمد بن المثنى العنزي «واللفظ لابن المثنى»
 قالاً حدثنا يحيى «وهو ابن سعيد القطان» عن عبيد الله أخبرني نافع عن ابن عمر أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه يبيت
 ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبدة بن سليمان
 وعبد الله بن ميمون وحدثنا ابن ميمون حدثني أبي كلاهما عن عبيد الله بهذا الإسناد غير
 أنهما قالاً وله شيء يوصي فيه ولم يقلوا يريد أن يوصي فيه وحدثنا أبو كامل الجحدري

كتاب الوصية

قال الأزهري هي مشتقة من وصيت الشيء أوصيه إذا وصلته وسميت وصية لأنه وصل ما كان
 في حياته بما بعده ويقال وصى وأوصى ايضاء والاسم الوصية والوصاة واعلم أن أول كتاب
 الوصية هو ابتداء القوات الثاني من المواضع الثلاثة التي فانت ابراهيم بن محمد بن سفيان صاحب
 مسلم فلم يسمها من مسلم وقد سبق بيان هذه المواضع في الفصول التي في أول هذا الشرح وسبق
 أحد المواضع في كتاب الحج وهذا أول الثاني وهو قول مسلم حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب
 ومحمد بن المثنى العنزي واللفظ لابن مثنى قالاً حدثنا يحيى وهو ابن سعيد القطان عن عبيد الله قال
 أخبرني نافع عن ابن عمر . قوله صلى الله عليه وسلم «ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي
 فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده» وفي رواية ثلاث ليال فيه الحث على الوصية وقد أجمع
 المسلمون على الأمر بها لكن مذهب الجاهل أنها مندوبة لا واجبة وقال داود وغيره
 من أهل الظاهر هي واجبة لهذا الحديث ولا دلالة لهم فيه فليس فيه تصريح بإيجابها لكن إن

حَدَّثَنَا حَمَّادٌ «يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ» ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ «يَعْنِي ابْنَ عَلِيٍّ»
 كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ ح وَحَدَّثَنِي
 هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ
 ابْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدْيِكٍ أَخْبَرَنَا هِشَامُ «يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ» كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ
 عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَثَلِ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ وَقَالُوا جَمِيعًا لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ إِلَّا
 فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ فَإِنَّهُ قَالَ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ كِرْوَايَةَ يُحْيِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا هُرُونُ بْنُ
 مَعْرُوفٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو «وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ» عَنْ ابْنِ شِهَابٍ
 عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَا حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمَ لَهُ شَيْءٌ
 يُوصِي فِيهِ بَيْتٌ ثَلَاثَ لَيَالٍ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ عِنْدَهُ مَكْتُوبَةٌ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ مَا مَرَّتْ عَلَيَّ
 لَيْلَةٌ مِنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَلِكَ إِلَّا وَعِنْدِي وَصِيَّتِي . وَحَدَّثَنِي
 أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ
 شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي حَدَّثَنِي عَقِيلُ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ

كان على الانسان دين أو حق أو عنده ودعية ونحوها لزمه الايصاء بذلك قال الشافعي رحمه الله
 معنى الحديث ما الحزم والاحتياط للسلم الا أن تكون وصيته مكتوبة عنده ويستحب
 تعجيلها وأن يكتبها في صحته ويشهد عليه فيها ويكتب فيها ما يحتاج اليه فان تجدد له أمر يحتاج
 الى الوصية به ألحقه بها قالوا ولا يكلف أن يكتب كل يوم محقرات المعاملات وجزئيات
 الأمور المتكررة وأما قوله صلى الله عليه وسلم ووصيته مكتوبة عنده فعناه مكتوبة وقد أشهد

أَبْنُ حَمِيدٍ قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ كُلُّهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوُ
حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَامِرِ
ابْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعٍ
أَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَلِّغْنِي مَا تَرَى مِنَ الْوَجَعِ وَأَنَا ذُو مَالٍ وَلَا يَرِثُنِي
إِلَّا ابْنَتُهُ لِي وَاحِدَةٌ أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي قَالَ لَا قَالَ لَا قُلْتُ أَفَأَتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ قَالَ لَا الْثُلْثُ

عليه بها لا أنه يقتصر على الكتابة بل لا يعمل بها ولا تنفع الا اذا كان أشهد عليه بها هذا
مذهبنا ومذهب الجمهور وقال الامام محمد بن نصر المروزي من أصحابنا يكفي الكتاب من غير اشهاد
لظاهر الحديث والله أعلم . قوله في حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ﴿عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وَجَعٍ أَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ﴾ فيه استحباب عيادة المريض وأنها
مستحبة للامام كاستحبابها لأحد الناس ومعنى أَشْفَيْتُ عَلَى الْمَوْتِ أى قاربته وأُشْرِفْتُ عَلَيْهِ يُقَالُ
أُشْفَى عَلَيْهِ وَأُشَافَ قَالَه الهروي وقال ابن قتيبة لا يقال أَشْفَى إِلَّا فِي الشَّرِّ قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ الْوَجَعُ
اسم لكل مرض وفيه جواز ذكر المريض ما يجده لغرض صحيح من مداواة أو دعاء صالح أو
وصية أو استفتاء عن حاله ونحو ذلك وانما يكره من ذلك ما كان على سبيل التسخط ونحوه
فانه قاذح في أجر مرضه . قوله ﴿وَأَنَا ذُو مَالٍ﴾ دليل على إباحة جمع المال لأن هذه الصيغة
لا تستعمل في العرف الا لمال كثير . قوله ﴿وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتُهُ لِي﴾ أى وَلَا يَرِثُنِي مِنَ الْوَلَدِ
وخواص الورثة والا فقد كان له عصبية وقيل معناه لَا يَرِثُنِي مِنْ أَصْحَابِ الْقُرُوضِ . قوله
﴿أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي قَالَ لَا قُلْتُ أَفَأَتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ قَالَ لَا الْثُلْثُ وَالْثُلْثُ كَثِيرٌ﴾ بالمثلثة وفي
بعض بالموحدة وكلاهما صحيح قال القاضي يجوز نصب الثلث الاول ورفعها أما النصب فعلى
الاغراء أو على تقدير فعل أى أعطى الثلث وأما الرفع فعلى أنه فاعل أى يكفيك الثلث أو أنه

وَالثَّلْثُ كَثِيرٌ إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ وَلَسْتَ تُتَفَقُّ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجْرْتَ بِهَا حَتَّى اللَّقْمَةُ تَجْعَلُهَا فِي فَمِ امْرَأَتِكَ قَالَ

مبتدأ وحذف خبره أو خبر محذوف المبتدأ وفي هذا الحديث مراعاة العدل بين الورثة والوصية قال أصحابنا وغيرهم من العلماء ان كانت الورثة أغنياء استحب أن يوصى بالثلث تبرعاً وان كانوا فقراء استحب أن ينقص من الثلث وأجمع العلماء في هذه الأعصار على أن من له وارث لا تنفذ وصيته بزيادة على الثلث إلا بإجازته وأجمعوا على نفوذها بإجازته في جميع المال وأما من لا وارث له فذهبنا ومذهب الجمهور أنه لا تصح وصيته فيما زاد على الثلث وجوز أبو حنيفة وأصحابه واستحق وأحمد في إحدى الروايتين عنه وروى عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما وأما قوله أفأصدق بثألي مالى يحتمل أنه أراد بالصدقة الوصية ويحتمل أنه أراد الصدقة المنجزة وهما عندنا وعند العلماء كافة سواء لا ينفذ ما زاد على الثلث إلا برضا الوارث وخالف أهل الظاهر فقالوا للريض مرض الموت أن يتصدق بكل ماله ويتبرع به كالصحيح ودليل الجمهور ظاهر حديث الثلث كثير مع حديث الذى أعتق ستة أعبد في مرضه فأعتق النبي صلى الله عليه وسلم اثنين وأرق أربعة قوله صلى الله عليه وسلم ﴿إِنَّكَ إِنْ تَذَرُ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ﴾ العالة الفقراء ويتكففون يسألون الناس في أنفسهم قال القاضي رحمه الله روينا قوله إن تذر ورثتك بفتح الهمزة وكسرهما وكلاهما صحيح وفي هذا الحديث حث على صلة الأرحام والاحسان الى الأقارب والشفقة على الورثة وأن صلة القريب الأقرب والاحسان اليه أفضل من الأبعد واستدل به بعضهم على ترجيح الغنى على الفقر . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ولست تنفق نفقة تبغى بها وجه الله تعالى إلا أجرت بها حتى اللقمة تجعلها في فم امرأتك﴾ فيه استحباب الانفاق في وجهه الخير وفيه أن الأعمال بالنيات وأنه إنما يثاب على عمله بنية وفيه أن الانفاق على العيال يثاب عليه اذا قصد به وجه الله تعالى وفيه أن المباح اذا قصد به وجه الله تعالى صار طاعة ويثاب عليه وقد نبه صلى الله عليه وسلم على هذا بقوله صلى الله عليه وسلم حتى اللقمة تجعلها في فم امرأتك لأن زوجة الانسان هي من أخص حظوظه الدنيوية وشهواته وملأذه المباحة

قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْلَفَ بَعْدَ أَصْحَابِي قَالَ إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَعَمَلٌ عَمَلًا تَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَزْدَدَتْ بِهِ دَرَجَةً وَرِفْعَةً وَلَعَلَّكَ تُخْلَفُ حَتَّى يَنْفَعُ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضُرَّ بِكَ آخَرُونَ

وإذا وضع اللقمة في فيها فأنما يكون ذلك في العادة عند الملاعبة والملاطفة والتلذذ بالمباح فهذه الحالة أبعد الأشياء عن الطاعة وأمور الآخرة ومع هذا فأخبر صلى الله عليه وسلم أنه إذا قصد بهذه اللقمة وجه الله تعالى حصل له الأجر بذلك فغير هذه الحالة أولى بحصول الأجر إذا أراد وجه الله تعالى ويتضمن ذلك أن الإنسان إذا فعل شيئاً أصله على الإباحة وقصد به وجه الله تعالى يثاب عليه وذلك كالأكل كل بنية التقوى على طاعة الله تعالى والنوم للاستراحة ليقوم إلى العبادة نشيطاً والاستمتاع بزوجه وجاريته ليكيف نفسه وبصره ونحوهما عن الحرام وليبقي حقها وليحصل ولداً صالحاً وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم وفي بضع أحدكم صدقة والله أعلم قوله ﴿قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْلَفَ بَعْدَ أَصْحَابِي قَالَ إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَعَمَلٌ عَمَلًا تَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا أَزْدَدَتْ بِهِ دَرَجَةً وَرِفْعَةً﴾ فقال القاضي معناه أخلف بمكة بعد أصحابي فقال له إما إشفافاً من موته بمكة لكونه هاجر منها وتركها لله تعالى فخشي أن يقدح ذلك في هجرته أو في ثوابه عليها أو خشى بقاءه بمكة بعد انصراف النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة وتخلّفه عنهم بسبب المرض وكانوا يكرهون الرجوع فيما تركوه لله تعالى ولهذا جاء في رواية أخرى أخلف عن هجرته قال القاضي قيل كان حكم الهجرة باقياً بعد الفتح لهذا الحديث وقيل إنما كان ذلك لمن كان هاجر قبل الفتح فأما من هاجر بعده فلا وأما قوله صلى الله عليه وسلم إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَعَمَلٌ عَمَلًا فالمراد بالتخلف طول العمر والبقاء في الحياة بعد جماعات من أصحابه وفي هذا الحديث فضيلة طول العمر للازدياد من العمل الصالح والحث على إرادة وجه الله تعالى بالأعمال والله تعالى أعلم . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿وَلَعَلَّكَ تُخْلَفُ حَتَّى يَنْفَعُ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضُرَّ بِكَ آخَرُونَ﴾ وفي بعض النسخ يتنفع بزيادة التاء وهذا الحديث من المعجزات فإن سعداً رضي الله عنه عاش حتى فتح العراق وغيره وانتفع به أقوام في دينهم ودنياهم وتضرر به الكفار في دينهم ودنياهم فأنهم قتلوا وصاروا إلى جهنم وسبيت نسائهم وأولادهم وغنمت أموالهم وديارهم وولى العراق فاهتدى

اللهم امض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم لكن البائس سعد بن خولة قال رثي له رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن توفي بمكة حدثنا قتبية بن سعيد وأبو بكر ابن أبي شيبة قالوا حدثنا سفيان بن عيينة ح وحدثني أبو الطاهر وحرمة قالوا أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس ح وحدثنا إسحق بن إبراهيم وعبد بن حميد قالوا أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر كلهم عن الزهري بهذا الإسناد نحوه وحدثني إسحق

على يديه خلائق وتضرربه خلائق باقامته الحق فيهم من الكفار ونحوهم قال القاضي قيل لا يحبط أجر هجرة المهاجر بقاءه بمكة وموته بها اذا كان لضرورة وانما كان يحبطه ما كان بالاختيار قال وقال قوم موت المهاجر بمكة يحبط هجرته كيفما كان قال وقيل لم تفرض الهجرة إلا على أهل مكة خاصة . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿اللهم امض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم﴾ قال القاضي استدلت به بعضهم على أن بقاء المهاجر بمكة كيف كان قايح في هجرته قال ولا دليل فيه عندي لأنه لا يحتمل أنه دعا لهم دعاء عاماً ومعنى امض لأصحابي هجرتهم أى أممها ولا تبطلها ولا تردهم على أعقابهم بترك هجرتهم ورجوعهم عن مستقيم حالهم المرضية . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿لكن البائس سعد بن خولة﴾ البائس هو الذى عليه أثر البؤس وهو الفقر والقلة . قوله ﴿يرثه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن مات بمكة﴾ قال العلماء هذا من كلام الراوى وليس هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم بل انتهى كلامه صلى الله عليه وسلم بقوله لكن البائس سعد بن خولة فقال الراوى تفسيراً لمعنى هذا الكلام أنه يرثه النبي صلى الله عليه وسلم ويتوجع له ويرق عليه لكونه مات بمكة واختلفوا فى قائل هذا الكلام من هو فقيل هو سعد بن أبى وقاص وقد جاء مفسراً فى بعض الروايات قال القاضي وأكثراً جاء أنه من كلام الزهري قال واختلفوا فى قصة سعد بن خولة فقيس لم يهاجر من مكة حتى مات بها قال عيسى بن دينار وغيره وذكر البخارى أنه هاجر وشهد بدراً ثم انصرف إلى مكة ومات بها وقال ابن هشام انه هاجر إلى الحبشة الهجرة الثانية وشهد بدار وغيرها وتوفى بمكة فى حجة الوداع سنة عشر وقيل توفى بها سنة سبع فى المدة خرج مجتازاً من المدينة فعلى هذا

أَبْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعْدٍ قَالَ دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى يَعُودِي فَقَدَّرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنِي مُصْعَبُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ مَرَضْتُ فَأَرْسَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ دَعْنِي أَقْسِمَ مَالِي حَيْثُ شِئْتُ فَأَبَى قُلْتُ فَأَلْتَصِفُ فَأَبَى قُلْتُ فَالْثَلْثُ قَالَ فَسَكَتَ بَعْدَ الثَّلَاثِ قَالَ فَكَانَ بَعْدَ الثَّلَاثِ جَائِزًا وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبْنُ بَشَّارٍ قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكٍ

وعلى قول عيسى بن دينار سبب يؤسه سقوط هجرته لرجوعه مختاراً وموته بها وعلى قول الآخرين سبب يؤسه موته بمكة على أى حال كان وإن لم يكن باختياره لمافاته من الأجر والثواب الكامل بالموت في دار هجرته والغربة عن وطنه الى هجرة الله تعالى قال القاضي وقد روى في هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم خلف مع سعد بن أبي وقاص رجلاً وقال له ان توفى بمكة فلا تدفنه بها وقد ذكر مسلم في الرواية الأخرى أنه كان يكره أن يموت في الأرض التي هاجر منها وفي رواية أخرى لمسلم قال سعد بن أبي وقاص خشيت أن أموت بالأرض التي هاجرت منها كما مات سعد بن خولة وسعد بن خولة هذا هو زوج سبيعة الأسلمية وفي حديث سعد هذا جواز تخصيص عموم الوصية المذكورة في القرآن بالسنة وهو قول جمهور الأصوليين وهو الصحيح . قوله ((حدثنا أبو داود الحفري)) هو بجاء مهملة ثم فاء مفتوحتين منسوب الى الحفري بفتح الحاء والفاء وهي محلة بالكوفة كان أبو داود يسكنها هكذا ذكره أبو حاتم بن حبان وأبو سعد السمعاني وغيرهما واسم أبي داود هذا عمرو بن سعد الثقة الزاهد الصالح العابد قال على المديني ما أعلم أني

بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فَكَانَ بَعْدَ الثَّلَاثِ جَائِزًا وَحَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَّاهُ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ عَادَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ أَوْصِي بِمَالِي كُلَّهُ قَالَ لَا قُلْتُ فَالْنِّصْفُ قَالَ لَا فَقُلْتُ أَبِالْثُلُثِ فَقَالَ نَعَمْ وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ عَنْ عُمَرُو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَمِيرِيِّ عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ كُلُّهُمْ يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَى سَعْدٍ يَعُودُهُ بِمَكَّةَ فَبَكَى قَالَ مَا يُبْكِيكَ فَقَالَ قَدْ خَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرْتُ مِنْهَا كَمَا مَاتَ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُمَّ أَشْفِ سَعْدًا اللَّهُمَّ أَشْفِ سَعْدًا ثَلَاثَ مَرَارٍ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي مَالًا كَثِيرًا وَلِئِمَّا يَرِثُنِي ابْنَتِي أَفَأَوْصِي بِمَالِي كُلِّهِ قَالَ لَا

رَأَيْتُ بِالْكُوفَةِ أَعْبَدَ مِنْ أَبِي دَاوُدَ الْخَفَرِيِّ وَقَالَ وَكَيْفَ إِنْ كَانَ يَدْفَعُ بِأَحَدٍ فِي زَمَانِنَا يَعْنِي الْبَلَاءَ وَالنَّوَازِلَ فَبَأَبَى دَاوُدَ تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَقِيلَ سَنَةَ سِتٍّ وَمِائَتَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَوْلُهُ (عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَمِيرِيِّ عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ كُلِّهِمْ يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَى سَعْدٍ يَعُودُهُ بِمَكَّةَ) وَفِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ قَالُوا مَرَضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ فَأَتَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُهُ فَهَذِهِ الرَّوَايَةُ مَرْسَلَةٌ وَالْأُولَى مُتَّصِلَةٌ لِأَنَّ أَوْلَادَ سَعْدٍ تَابِعُونَ وَانْمَا ذَكَرَ مُسْلِمٌ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ الْمُخْتَلِفَةَ فِي وَصْلِهِ وَارْسَالِهِ لِيُبَيِّنَ اخْتِلَافَ الرَّوَاةِ فِي ذَلِكَ قَالَ الْقَاضِي وَهَذَا وَشَبَّهَهُ مِنَ الْعِلَلِ الَّتِي وَعَدَ مُسْلِمٌ فِي خُطْبَةِ كِتَابِهِ أَنَّهُ يَذْكُرُهَا فِي مَوَاضِعِهَا فَظَنَّ ظَانُونَ أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا مُفْرَدَةً وَأَنَّهُ تَوَفَّى قَبْلَ ذِكْرِهَا وَالصَّوَابُ أَنَّهُ ذَكَرَهَا فِي تَضَاعِيفِ كِتَابِهِ كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي أَوَّلِ هَذَا الشَّرْحِ وَلَا يَقْبَحُ هَذَا الْخِلَافُ فِي صِحَّةِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ وَلَا فِي صِحَّةِ أَصْلِ الْحَدِيثِ لِأَنَّ أَصْلَ الْحَدِيثِ ثَابِتٌ مِنْ طَرُقٍ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ حُمَيْدٍ عَنْ أَوْلَادِ سَعْدٍ وَثَبَتَ وَصْلُهُ عَنْهُمْ فِي بَعْضِ الطَّرُقِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُسْلِمٌ

قَالَ فَبِالثُّلُثَيْنِ قَالَ لَا قَالَ فَالْثُّلُثُ قَالَ لَا قَالَ فَالْثُّلُثُ قَالَ الْثُلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ إِنْ صَدَقْتَ
 مِنْ مَالِكَ صَدَقَهُ وَإِنْ نَفَقْتَكَ عَلَى عِيَالِكَ صَدَقَهُ وَإِنْ مَا تَأْكُلُ أَمْرَاتُكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَهُ
 وَإِنَّكَ أَنْ تَدَعَ أَهْلَكَ بَخِيرٌ « أَوْ قَالَ بَعِيشٌ » خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعُهُمْ يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ
 وَقَالَ يَدِهِ وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ
 عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَمِيرِيِّ عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ قَالُوا مَرَضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ فَأَنَاهُ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُهُ بَنُو حَدِيثِ الثَّقَفِيِّ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى
 حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنِي ثَلَاثَةٌ مِنْ
 وَلَدِ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ كُلُّهُمْ يُحَدِّثُونِي بِمِثْلِ حَدِيثِ صَاحِبِهِ فَقَالَ مَرَضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ فَأَنَاهُ النَّبِيُّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُهُ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمِيدِ الْحَمِيرِيِّ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ
 بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ أَخْبَرَنَا عَيْسَى « يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ » ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ
 وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا ابْنُ مَيْمَرٍ كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ
 ابْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ لَوْ أَنَّ النَّاسَ غَضُّوا مِنَ الثُّلُثِ إِلَى الرَّبِيعِ فَإِنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ كَبِيرٌ أَوْ كَثِيرٌ

وقد قدمنا في أول هذا الشرح أن الحديث إذا روى متصلا ومرسلا فالصحيح الذي عليه
 المحققون أنه محكوم باتصاله لأنها زيادة ثقة وقد عرض الدارقطني بتضعيف هذه الرواية وقد سبق
 الجواب عن اعتراضه الآن وفي مواضع نحو هذا والله أعلم بقوله (عن ابن عباس قال لو أن
 الناس غضوا من الثلث إلى الربع فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الثلث والثلث كثير)

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ
 « وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ » عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ إِنَّ أَبِي مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يُوصِ فَهَلْ يُكْفَرُ عَنْهُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهُ قَالَ نَعَمْ
 حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ
 أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ أُمِّي أَفْتَلَتَتْ نَفْسَهَا وَإِنِّي أَظُنُّهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ
 تَصَدَّقَتْ فَلَئِنْ أَجَرْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا قَالَ نَعَمْ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ
 ابْنُ بَشِيرٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ

قوله غضوا بالغين والضاد المعجمتين أى نقصوا وفيه استحباب النقص عن الثلث وبه قال
 جمهور العلماء مطلقا ومذهبنا أنه ان كان ورثته أغنياء استحباب الايصاء بالثلث والا فيستحب النقص
 منه وعن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أنه أوصى بالخمسة وعن علي رضى الله عنه نحوه وعن
 ابن عمر واسحاق بالربع وقال آخرون بالسدس وآخرون بدونه وقال آخرون بالعشر وقال
 ابراهيم النخعي رحمه الله تعالى كانوا يكرهون الوصية بمثل نصيب أحد الورثة وروى عن علي
 وابن عباس وعائشة وغيرهم رضى الله عنهم أنه يستحب لمن له ورثة وماله قليل ترك الوصية قوله
 فى اسناد هذا الحديث وحدثنا أبو كريب قال حدثنا ابن نمير كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه
 عن ابن عباس هكذا هو فى نسخ بلادنا وهى من رواية الجلودى فى جميعها أبو كريب وذكر
 القاضى أنه وقع فى نسخة ابن ماهان أبو كريب كما ذكرناه وفى نسخة الجلودى أبو بكر ابن أبى
 شيبة بدل أبى كريب والصواب ما قدمناه والله أعلم

— باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت —

قوله « ان أبى مات وترك مالا ولم يوص فهل يكفر عنه أن أتصدق عنه قال نعم » وفى رواية ان أُمِّي أَفْتَلَتَتْ

يَارَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمَّيْ أَفْلَتَتْ نَفْسَهَا وَلَمْ تُوصِ وَأُظْهِرَ لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ أَفْلَهَا أَجْرُ
 أَنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا قَالَ نَعَمْ وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ح وَحَدَّثَنِي الْحَكَمُ
 بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ ح وَحَدَّثَنِي أُمِيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ يُعْنِي
 ابْنَ زُرَيْعٍ « حَدَّثَنَا رَوْحٌ وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ » ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا
 جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ كَلَّمَهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ هَذَا الْإِسْنَادُ أَمَّا أَبُو أُسَامَةَ وَرَوْحٌ فَفِي حَدِيثِهِمَا
 فَهَلْ لِي أَجْرٌ كَمَا قَالَ يُحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَأَمَّا شُعَيْبٌ وَجَعْفَرُ فَفِي حَدِيثِهِمَا أَفْلَهَا أَجْرُ
 رَوَايَةِ ابْنِ بَشِيرٍ

حَدَّثَنَا يُحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ يُعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ « وَابْنُ حَبْرٍ قَالُوا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ

نَفْسَهَا وَإِنِّي أَظْهِرُ لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ فِي أَجْرِ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا قَالَ نَعَمْ. قَوْلُهُ « أَفْلَتَتْ » بِالْفَاءِ وَضَمُّ
 التَّاءِ أَيْ مَاتَتْ بَغْتَةً وَاجْتَاءَةً وَالْأَفْلَاتُ مَا كَانَ بَغْتَةً وَقَوْلُهُ نَفْسَهَا بَرَفَعَ السَّيْنَ وَنَصَبَهَا هَكَذَا
 ضَبْطُوه وَهِيَ صَحِيحَانِ الرَّفْعِ عَلَى مَا لَمْ يَسْمِ فَاعِلُهُ وَالنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي وَأَمَّا قَوْلُهُ أَظْهِرُ
 لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ مَعْنَاهُ لَمَّا عَلِمَهُ مِنْ حَرَصِهَا عَلَى الْخَيْرِ أَوْ لَمَّا عَلِمَهُ مِنْ رَغْبَتِهَا فِي الْوَصِيَّةِ وَفِي
 هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ الصَّدَقَةِ عَنِ الْمَيِّتِ وَاسْتِحْبَابُهَا وَأَنَّ ثَوَابَهَا يَصِلُهُ وَيَنْفَعُهُ وَيَنْفَعُ الْمُتَصَدِّقَ
 أَيْضًا وَهَذَا كُلُّهُ أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ وَسَبَقَتِ الْمَسْئَلَةُ فِي أَوَّلِ هَذَا الشَّرْحِ فِي شَرْحِ مُقَدِّمَةِ صَحِيحِ
 مُسْلِمٍ وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ مَخْصُصَةٌ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى وَأَنَّ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ
 عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْوَارِثِ التَّصَدُّقُ عَنْ مَيِّتِهِ صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ بَلْ هِيَ مُسْتَحَبَّةٌ وَأَمَّا الْحَقُوقُ الْمَالِيَّةُ
 الثَّابِتَةُ عَلَى الْمَيِّتِ فَإِنَّ كَانَ لَهُ تَرْكٌ وَجِبَ قَضَاؤُهَا مِنْهَا سِوَا أَوْصِيَّيْهَا الْمَيِّتِ أَمْ لَا وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ
 رَأْسِ الْمَالِ سِوَا دِيُونِ اللَّهِ تَعَالَى كَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَالنَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ وَبَدْلِ الصَّوْمِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَدَيْنِ
 الْآدَمِيِّ فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ تَرْكٌ لَمْ يَلْزَمْ الْوَارِثُ قَضَاءَ دَيْنِهِ لَكِنْ يَسْتَحِبُّ لَهُ وَلِغَيْرِهِ قَضَاؤُهُ قَوْلُهُ

«وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ» عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ أَخْبَرَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرَ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ نَافِعٍ

فهل يكفر عنه أن أتصدق عنه أي هل تكفر صدقتي عنه سيئاته والله أعلم

— باب ما يلحق الانسان من الثواب بعد وفاته —

قوله صلى الله عليه وسلم «إذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاثة الا من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له» قال العلاء معنى الحديث أن عمل الميت ينقطع بموته وينقطع تجدد الثواب له الا في هذه الاشياء الثلاثة لكونه كان سببها فان الولد من كسبه وكذلك العلم الذي خلفه من تعليم أو تصنيف وكذلك الصدقة الجارية وهي الوقف وفيه فضيلة الزواج لرجاء ولد صالح وقد سبق بيان اختلاف أحوال الناس فيه وأوضحنا ذلك في كتاب النكاح وفيه دليل لصحة أصل الوقف وتظيم ثوابه وبيان فضيلة العلم والحث على الاستكثار منه والترغيب في توريثه بالتعليم والتصنيف والايضاح وأنه ينبغي أن يختار من العلوم الانفع فالانفع وفيه أن الدعاء يصل ثوابه الى الميت وكذلك الصدقة وهما يجمع عليهما وكذلك قضاء الدين كما سبق وأما الحج فيجزى عن الميت عند الشافعي وموافقيه وهذا داخل في قضاء الدين ان كان حجا واجبا وأن كان تطوعا وصى به فهو من باب الوصايا وأما اذا مات وعليه صيام فالصحيح أن الولي يصوم عنه وسبقت المسئلة في كتاب الصيام وأما قراءة القرآن وجعل ثوابها للميت والصلاة عنه ونحوهما فذهب الشافعي والجمهور أنها لا تلحق الميت وفيها خلاف وسبق ايضاحه في أول هذا الشرح في شرح مقدمة صحيح مسلم

عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ أَصَابَ عُمَرُ أَرْضًا بِخَيْرٍ فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَأْذِنُ فِيهَا فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْرٍ لَمْ أَصِبْ مَالًا قَطُّ هُوَ أَنْفَسُ عِنْدِي مِنْهُ فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ قَالَ إِنْ شِئْتَ حَبِسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا قَالَ فَتَصَدَّقُ بِهَا عُمَرُ أَنَّهُ لَا يَبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا يُبْتَاعُ وَلَا يُورَثُ وَلَا يُوهَبُ قَالَ فَتَصَدَّقْ عُمَرُ فِي الْفُقَرَاءِ وَفِي الْقُرْبَى وَفِي الرِّقَابِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَالضَّيْفِ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ قَالَ حَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مُحَمَّدًا فَلَبَّاهُ هَذَا الْمَكَانَ

— باب الوقف —

قوله ﴿أصاب عمر أرضاً بخير فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأذنه فيها فقال يا رسول الله إنني أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط هو أنفَسُ عندي منه فأتأمرني به قال إن شئت حبست أصلها وتصدق بها فتصدق بها عمر أنه لا يباع أصلها ولا يورث ولا يوهب قال فتصدق عمر في الفقراء وفي القربى وفي الرقاب وابن السبيل والضعيف لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقاً غير متمول فيه﴾ وفي رواية غير متائل مالا أما قوله هو أنفَسُ فمعناه أجود والنفيس الجيد وقد نفَسَ بفتح النون وضم الفاء نفَاسَةً واسم هذا المال الذي وقفه عمر ثَمْعٌ ثَاءٌ مثلثة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم غين معجمة وأما قوله غير متائل مالا فمعناه غير جامع وكل شيء له أصل قديم أو جمع حتى يصير له أصل فهو مؤئل ومنه مجد مؤئل أي قديم واثلة الشيء أصله وفي هذا الحديث دليل على صحة أصل الوقف وأنه مخالف لشواذب الجاهلية وهذا مذهبنا ومذهب الجماهير ويدل عليه أيضاً إجماع المسلمين على صحة وقف المساجد والسقايات وفيه أن الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يورث إنما يتبع فيه شرط الواقف وفيه صحة شروط الواقف وفيه فضيلة الوقف وهي الصدقة الجارية وفيه فضيلة الاتفاق مما يحب وفيه فضيلة ظاهرة لعمر رضي الله عنه وفيه مشاورة أهل الفضل والصلاح في الأمور وطرق الخير وفيه أن خير فتحت

غَيْرُ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ قَالَ مُحَمَّدٌ غَيْرُ مُتَأَثِّلٍ مَالًا قَالَ ابْنُ عَوْنٍ وَأَبَانِيُّ مَنْ قَرَأَ هَذَا الْكِتَابَ
 أَنَّ فِيهِ غَيْرُ مُتَأَثِّلٍ مَالًا حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ ح وَحَدَّثَنَا
 إِسْحَقُ أَخْبَرَنَا أَزْهَرُ السَّيِّانِ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى كُلُّهُمْ
 عَنْ ابْنِ عَوْنٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ وَأَزْهَرَ أَنْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ أَوْ يُطْعَمُ
 صَدِيقًا غَيْرُ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ وَحَدِيثُ ابْنِ أَبِي عَدَى فِيهِ مَا ذَكَرَ سَلِيمُ قَوْلَهُ
 حَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مُحَمَّدًا إِلَى آخِرِهِ وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ
 الْحَفَرِيُّ عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ قَالَ
 أَصَبْتُ أَرْضًا مِنْ أَرْضِ خَيْبَرَ فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ أَصَبْتُ أَرْضًا
 لَمْ أَصَبْ مَالًا أَحَبَّ إِلَيَّ وَلَا أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهَا وَسَأَقُ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ وَلَمْ يَذْكُرْ
 حَدَّثْتُ مُحَمَّدًا وَمَا بَعْدَهُ

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعْوَلٍ عَنْ طَلْحَةَ
 ابْنِ مَصْرَفٍ قَالَ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى هَلْ أَوْصَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ

عَنُودَ وَأَنَّ الْغَنَامَيْنِ مَلَكَوْهَا وَاقْتَسَمُوْهَا وَاسْتَقَرَّتْ أَمْلاَكُمْ عَلَى حَصَصِهِمْ وَنَفَذَتْ تَصَرُّفَاتِهِمْ
 فِيْهَا وَفِيْهِ فَضِيلَةُ صَلَاةِ الْإِرْحَامِ وَالْوَقْفِ عَلَيْهِمْ وَأَمَّا قَوْلُهُ يَأْكُلُ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ فَمَعْنَاهُ يَأْكُلُ
 الْمَعْتَادَ وَلَا يَتَجَاوِزُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

— باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصى فيه —

قوله (عن طلحة بن مصرف) هو بضم الميم وفتح الصاد وكسر الراء المشددة وحكى فتح الراء
 والصواب المشهور كسرهما قوله (سألت عبد الله بن أبي أوفى هل أوصى رسول الله صلى الله عليه

لَا قُلْتُ فَلَمْ يَكْتُبْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْوَصِيَّةَ أَوْ فَلَمْ أَمُرُوا بِالْوَصِيَّةِ قَالَ أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَحَرَّشَاهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ مُيْمِرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ كَلَّابٍ عَنْ مَالِكِ ابْنِ مَعْوَلٍ بِهَذَا الْأَسْنَادِ مِثْلَهُ غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَكَيْعٍ قُلْتُ فَكَيْفَ أَمَرَ النَّاسُ بِالْوَصِيَّةِ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مُيْمِرٍ قُلْتُ كَيْفَ كُتِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْوَصِيَّةُ حَرَّشَاهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُيْمِرٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُيْمِرٍ حَدَّثَنَا

وسلم فقال لا قلت فلم يكتب على المسلمين الوصية أو فلم أمروا بالوصية قال أوصى بكتاب الله تعالى وفي رواية عائشة رضي الله عنها مات رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا ولادهما ولا شاة ولا بعيرا ولا أوصى به وفي رواية قال ذكروا عند عائشة رضي الله عنها أن عليا رضي الله عنه كان وصيا فقالت متى أوصى إليه فقد كنت مسندته إلى صدرى أوقالت حجرتي فدخلها الطست فلقد انخنت في حجرتي وما شعرت أنه مات ففتى أوصى. أما قوله انخنت فمعناه مال وسقط وأما حجر الانسان وهو حجر ثوبه فبفتح الحاء وكسرها وأما قوله لم يوص فعناه لم يوص بثلاث ماله ولا غيره إذ لم يكن له مال ولا أوصى إلى علي رضي الله عنه ولا إلى غيره بخلاف ما يزعمه الشيعة وأما الأرض التي كانت له صلى الله عليه وسلم بخير وفدك فقد سبلها صلى الله عليه وسلم في حياته ونجز الصدقة بها على المسلمين وأما الأحاديث الصحيحة في وصيته صلى الله عليه وسلم بكتاب الله ووصيته بأهل بيته ووصيته باخراج المشركين من جزيرة العرب وباجازة الوفد فليست مرادة بقوله لم يوص إنما المراد به ما قدمناه وهو مقصود السائل عن الوصية فلا مناقضة بين الأحاديث وقوله أوصى بكتاب الله أي بالعمل بما فيه وقد قال الله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء ومعناه أن من الأشياء ما يعلم منه نصابها وما يحصل بالاستنباط وأما قول السائل فلم يكتب على المسلمين الوصية فراده قوله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية وهذه الآية منسوخة عند الجمهور ويحتمل أن السائل أراد بكتب الوصية النذب إليها

أَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا وَلَا شَاةً وَلَا بَعِيرًا وَلَا أَوْصَى بِشَيْءٍ وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُمَةُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ كُلُّهُمْ عَنْ جَرِيرِ بْنِ وَحْدَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ خَشْرَمٍ أَخْبَرَنَا عَيْسَى «وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ» جَمِيعًا عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْأَسْنَادِ مِثْلَهُ وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ «وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى» قَالَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ ذَكَرُوا عِنْدَ عَائِشَةَ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ وَصِيًّا فَقَالَتْ مَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ فَقَدْ كُنْتُ مُسْنَدُهُ إِلَى صَدْرِي «أَوْ قَالَتْ حَجَرِي» فَدَعَا بِالطَّاسِثِ فَلَقْدَ انْتَحَثَ فِي حَجَرِي وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُ مَاتَ فَتَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ «وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ» قَالُوا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَوْمَ الْخَنْدِيسِ وَمَا يَوْمَ الْخَنْدِيسِ ثُمَّ بَكَى حَتَّى بَلَ دَمْعُهُ الْحَصَى فَقُلْتُ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ وَمَا يَوْمَ الْخَنْدِيسِ قَالَ أَشَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعَهُ فَقَالَ أَتُونِي أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا

والله أعلم. قوله (عن ابن عباس يوم الخنديس وما يوم الخنديس) معناه تفخيم أمره في الشدة والمكروه فيما يعتقده ابن عباس وهو امتناع الكتاب ولهذا قال ابن عباس الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أن يكتب هذا الكتاب هذا مراد ابن عباس وإن كان الصواب ترك الكتاب كما سنذكره إن شاء الله تعالى. قوله صلى الله عليه وسلم حين اشتد وجعه (أتوني بالكشف والدواة أو اللوح والدواة) أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا فقالوا إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يهجر وفي رواية فقال عمر رضي الله

عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله فاختلف أهل البيت فاختلفوا ثم ذكر أن بعضهم أراد الكتاب وبعضهم وافق عمر وأنه لما أكتروا اللغو والاختلاف قال النبي صلى الله عليه وسلم قوموا . اعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم معصوم من الكذب ومن تغيير شيء من الأحكام الشرعية في حال صحته وحال مرضه ومعصوم من ترك بيان ما أمر ببيانه وتبليغ ما أوجب الله عليه تبليغه وليس معصوما من الأمراض والاسقام العارضة للجسام ونحوها مما لا نقص فيه لمنزله ولا فساد لما تمهد من شريعته وقد سحر صلى الله عليه وسلم حتى صار يخيل اليه أنه فعل الشيء ولم يكن فعله ولم يصدر منه صلى الله عليه وسلم وفي هذا الحال كلام في الأحكام مخالف لما سبق من الأحكام التي قررناها فإذا علمت ما ذكرناه فقد اختلف العلماء في الكتاب الذي هم النبي صلى الله عليه وسلم به فقليل أراد أن ينص على الخلافة في انسان معين لئلا يقع نزاع وفتن وقيل أراد كتابا يبين فيه مهمات الأحكام ملخصة ليرتفع النزاع فيها ويحصل الاتفاق على المنصوص عليه وكان النبي صلى الله عليه وسلم هم بالكتاب حين ظهر له أنه مصلحة أو أوحى اليه بذلك ثم ظهر أن المصلحة تركه أو أوحى اليه بذلك ونسخ ذلك الأمر الأول وأما كلام عمر رضي الله عنه فقد اتفق العلماء المتكلمون في شرح الحديث على أنه من دلائل فقه عمر وفضائله ودقيق نظره لأنه خشي أن يكتب صلى الله عليه وسلم أمورا ربما عجز واعنها واستحقوا العقوبة عليها لأنها منصوصة لا مجال للاجتهاد فيها فقال عمر حسبنا كتاب الله لقوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وقوله اليوم أكملت لكم دينكم فعلم أن الله تعالى أكمل دينه فأمن الضلال على الأمة وأراد الترفية على رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان عمر أفقه من ابن عباس وموافقيه قال الامام الحافظ أبو بكر البيهقي في أواخر كتابه دلائل النبوة إنما قصد عمر التخفيف على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين غلبه الوجع ولو كان مراده صلى الله عليه وسلم أن يكتب ما لا يستغنون عنه لم يتركه لاختلافهم ولا لغيره لقوله تعالى باغ ما أنزل إليك كما لم يترك تبليغ غير ذلك لمخالفة من خالفه ومعادة من عاداه وكما أمر في ذلك الحال باخراج اليهود من جزيرة العرب وغير ذلك مما ذكره في الحديث قال البيهقي وقد حكى سفيان بن عيينة عن أهل العلم قبله أنه صلى الله عليه وسلم أراد أن يكتب استخلاف أبي بكر رضي الله عنه ثم ترك ذلك اعتمادا على ما علمه من تقدير الله

تعالى ذلك كما هم بالكتاب في أول مرضه حين قال وأرأساه ثم ترك الكتاب وقال يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر ثم نبه أمته على استخلاف أبي بكر بتقديمه إياه في الصلاة قال البيهقي وإن كان المراد بيان أحكام الدين ورفع الخلاف فيها فقد علم عمر حصول ذلك لقوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم وعلم أنه لا تقع واقعة إلى يوم القيامة إلا وفي الكتاب أو السنة بيانها نصاً أو دلالة وفي تكلف النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه مع شدة وجعه كتابة ذلك مشقة ورأى عمر الاختصار على ما سبق بيانه إياه نصاً أو دلالة تخفيفاً عليه ولئلا ينسد باب الاجتهاد على أهل العلم والاستنباط والحق الفروع بالأصول وقد كان سبق قوله صلى الله عليه وسلم إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر وهذا دليل على أنه وكل بعض الأحكام إلى اجتهاد العلماء وجعل لهم الأجر على الاجتهاد فرأى عمر الصواب تركهم على هذه الجملة لما فيه من فضيلة العلماء بالاجتهاد مع التخفيف عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي تركه صلى الله عليه وسلم الإنكار على عمر دليل على استصوابه قال الخطابي ولا يجوز أن يحمل قول عمر على أنه توهم الغلط على رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ظن به غير ذلك مما لا يليق به بحال لكنه لما رأى ما غلب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوجع وقرب الوفاة مع ما اعتراه من الكرب خاف أن يكون ذلك القول مما يقوله المريض مما لا عزيمة له فيه فتجد المنافقون بذلك سبيلاً إلى الكلام في الدين وقد كان أصحابه صلى الله عليه وسلم يراجعونه في بعض الأمور قبل أن يحزم فيها بتخيم كما راجعوه يوم الحديبية في الخلاف وفي كتاب الصلح بينه وبين قريش فأما إذا أمر بالشيء أمر عزيمة فلا يراجع فيه أحد منهم قال وأكثر العلماء على أنه يجوز عليه الخطأ فيما لم ينزل عليه وقد أجمعوا كلهم على أنه لا يقر عليه قال ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم وإن كان الله تعالى قد رفع درجته فوق الخلق كلهم فلم ينزهه عن سمات الحدث والعوارض البشرية وقد سهى في الصلاة فلا ينكر أن يظن به حدوث بعض هذه الأمور في مرضه فيتوقف في مثل هذا الحال حتى تبين حقيقته فلهذه المعاني وشبهها راجعه عمر رضى الله عنه قال الخطابي وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اختلاف أمتي رحمة فاستصوب عمر ما قاله قال وقد اعترض على حديث اختلاف أمتي رحمة رجلان أحدهما مغموض عليه في دينه وهو عمرو بن بحر الجاحظ والآخر معروف بالسفخ والخلاعة وهو اسحق بن إبراهيم الموصلي فإنه لما

وضع كتابه في الأغاني وأمكن في تلك الأباطيل لم يرض بما تزود من أئمتها حتى صدر كتابه
 بدم أصحاب الحديث وزعم أنهم يروون ما لا يدرون وقال هو والجاحظ لو كان الاختلاف
 رحمة لكان الاتفاق عذاباً ثم زعم أنه إنما كان اختلاف الأمة رحمة في زمن النبي صلى الله عليه
 وسلم خاصة فإذا اختلفوا سأله فيهم والجواب عن هذا الاعتراض الفاسد أنه لا يلزم من
 كون الشيء رحمة أن يكون ضده عذاباً ولا ياتزم هذا ويذكره الجاهل أو متجاهل وقد قال
 الله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه فسمى الليل رحمة ولم يلزم من ذلك أن
 يكون النهار عذاباً وهو ظاهر لا شك فيه قال الخطابي والاختلاف في الدين ثلاثة أقسام أحدها
 في إثبات الصانع ووحديته وانكار ذلك كفر والثاني في صفاته ومشيتته وإنكارها بدعة
 والثالث في أحكام الفروع المحتملة وجوهاً فهذا جعله الله تعالى رحمة وكرامة للعالم وهو المراد
 بحديث اختلاف أمتي رحمة هذا آخر كلام الخطابي رحمه الله وقال المسازري إن قيل كيف جاز
 للصحابة الاختلاف في هذا الكتاب مع قوله صلى الله عليه وسلم اتقوا أكتف وكيف
 عصوه في أمره فالجواب أنه لا خلاف أن الأوامر تقارنها قرائن تنقلها من التنبه إلى الوجوب
 عند من قال أصلها للندب ومن الوجوب إلى الندب عند من قال أصلها للوجوب وتنقل القرائن
 أيضاً صيغة أفعّل إلى الإباحة وإلى التخيير وإلى غير ذلك من ضروب المعاني فلعله ظهر منه
 صلى الله عليه وسلم من القرائن ما دل على أنه لم يوجب عليهم بل جعله إلى اختيارهم فاختلف
 اختيارهم بحسب اجتهادهم وهو دليل على رجوعهم إلى الاجتهاد في الشرعيات فأدى عمر
 رضي الله عنه اجتهاده إلى الامتناع من هذا ولعله اعتقد أن ذلك صدر منه صلى الله عليه وسلم
 من غير قصد جازم وهو المراد بقولهم هجر ويقول عمر غلب عليه الوجع وما قارنه من القرائن
 الدالة على ذلك على نحو ما يعهدونه من أصوله صلى الله عليه وسلم في تبليغ الشريعة وأنه يجري
 مجرى غيره من طرق التبليغ المعتادة منه صلى الله عليه وسلم فظهر ذلك لعمر دون غيره بخالفوه
 ولعل عمر خاف أن المناققين قد يتطرقون إلى التقدح فيما اشتهر من قواعد الإسلام وبلغه
 صلى الله عليه وسلم الناس بكتاب يكتب في خلوة وأحاد ويضيفون إليه شيئاً لشبهوا به على
 الذين في قلوبهم مرض ولهذا قال عندكم القرآن حسبنا كتاب الله وقال القاضي عياض وقوله
 أھجر رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا هو في صحيح مسلم وغيره أھجر على الاستفهام وهو

لَا تَصَلُّوا بَعْدِي فَتَنَازَعُوا وَمَا يَنْبَغِي عِنْدَنِي تَنَازُعٌ وَقَالُوا مَا شَأْنُهُ أَهَجَرَ اسْتَفْهِمُوهُ قَالَ دَعُونِي
فَالَّذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ أَوْ صِيْكُمْ ثَلَاثَ أَرْجُوَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ وَاجْبِزُوا الْوَفْدَ

أصح من رواية من روى هجر وبهجر لأن هذا كله لا يصح منه صلى الله عليه وسلم لأن معنى هجر هذى وإنما جاء هذا من قائله استفهاه أ لا إنكار على من قال لا تكتبوا أى لا تتركوا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وتجعلوه كأمر من هجر فى كلامه لأنه صلى الله عليه وسلم لا يهجر وإن صححت الروايات الأخرى كانت خطأ من قائلها قالها بغير تحقيق بل لما أصابه من الحيرة والدهشة لعظيم ما شاهده من النبي صلى الله عليه وسلم من هذه الحالة الدالة على وفاته وعظيم المصائب وخوف الفتن والضلال بعده وأجرى الهجر بجرى شدة الوجع وقول عمر رضى الله عنه حسبنا كتاب الله رد على من نازعه لا على أمر النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿دعوني فالذى أنا فيه خير﴾ معناه دعوني من النزاع واللغط الذى شرعتم فيه فالذى أنا فيه من مراقبة الله تعالى والتأهب للقائه والفكر فى ذلك ونحوه أفضل مما أنتم فيه . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿أخرجوا المشركين من جزيرة العرب﴾ قال أبو عبيد قال الأصمعى جزيرة العرب ما بين أقصى عدن اليمن الى ريف العراق فى الطول وأما فى العرض فمن جدة وما والاها الى أطراف الشام وقال أبو عبيدة هى ما بين حفر أبى موسى الى أقصى اليمن فى الطول وأما فى العرض فما بين رمل يرين الى منقطع السماوة وقوله حفر أبى موسى هو بفتح الحاء المهملة وفتح الفاء أيضاً قالوا وسميت جزيرة لاحاطة البحار بها من نواحيها وانقطاعها عن المياه العظيمة وأصل الجزر فى اللغة القطع وأضيفت الى العرب لأنها الأرض التى كانت بأيديهم قبل الاسلام وديارهم التى هى أوطانهم وأوطان أسلافهم وحكى الهروى عن مالك أن جزيرة العرب هى المدينة والصحيح المعروف عن مالك أنها مكة والمدينة واليمامة واليمن وأخذ بهذا الحديث مالك والشافعى وغيرهما من العلماء فأوجبوا إخراج الكفار من جزيرة العرب وقالوا لا يجوز تمكينهم من سكناها ولكن الشافعى خص هذا الحكم ببعض جزيرة العرب وهو الحجاز وهو عنده مكة والمدينة واليمامة وأعمالها دون اليمن وغيره مما هو من جزيرة العرب بدليل آخر مشهور

بَنَحُوا مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ قَالَ وَسَكَتَ عَنِ الثَّالِثَةِ أَوْ قَالَهَا فَأَنْسَيْتَهَا . قَالَ أَبُو إِسْحَقَ إِبْرَاهِيمُ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهَذَا الْحَدِيثِ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعْوِلٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَمَا يَوْمَ الْخَمِيسِ ثُمَّ جَعَلَ تَسِيلُ دُمُوعُهُ حَتَّى رَأَيْتُ عَلَى خَدَيْهِ

في كتبه وكتب أصحابه قال العلماء ولا يمنع الكفار من التردد مسافرين في الحجاز ولا يمكنون من الإقامة فيه أكثر من ثلاثة أيام قال الشافعي وموافقه إلا مكة وحرما فلا يجوز تمكين كافر من دخوله بحال فإن دخله في خفية وجب إخراجه فإن مات ودفن فيه نبش وأخرج ما لم يتغير هذا مذهب الشافعي وبجماهير الفقهاء وجوز أبو حنيفة دخولهم الحرم وحجة الجماهير قول الله تعالى إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ بَنَحُوا مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ ﴾ قال العلماء هذا أمر منه صلى الله عليه وسلم بأجالة الوفود وضيافتهم وإكرامهم تطيباً لنفوسهم وترغيباً لغيرهم من المؤلفة قلوبهم ونحوهم وإعانة على سفرهم قال القاضي عياض قال العلماء سواء كان الوفد مسلمين أو كفارا لأن الكافر إنما يفد غالباً فيما يتعاق بمصالحنا ومصالحهم . قوله ﴿ وَسَكَتَ عَنِ الثَّالِثَةِ أَوْ قَالَهَا فَأَنْسَيْتَهَا ﴾ الساكت ابن عباس والناسي سعيد بن جبير قال المهلب الثالثة هي تجهيز جيش أسامة رضي الله عنه قال القاضي عياض ويحتمل أنها قوله صلى الله عليه وسلم لا تتخذوا قبوري وثناً يعبد فقد ذكر مالك في الموطأ معناه مع إجلاء اليهود من حديث عمر رضي الله عنه وفي هذا الحديث فوائد سوى ما ذكرناه منها جواز كتابة العلم وقد سبق بيان هذه المسئلة مرات وذكرنا أنه جاء فيها حديثان مختلفان فإن السلف اختلفوا فيها ثم أجمع من بعدهم على جوازها وبيننا تأويل حديث المنع ومنها جواز استعمال الحجاز لقوله صلى الله عليه وسلم أكتب لكم أي أمر بالكتابة ومنها أن الأمراض ونحوها لا تنافي النبوة ولا تدل على سوء الحال . قوله ﴿ قَالَ أَبُو إِسْحَقَ إِبْرَاهِيمُ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهَذَا الْحَدِيثِ ﴾ معناه أن أبا إسحاق

كَانَهَا نِظَامُ الثَّلَاثَةِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتُونِي بِالْكِتَفِ وَالِدَوَاةِ
 «أَوِ اللُّوْحِ وَالِدَوَاةِ» أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضَلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا فَقَالُوا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهْجُرُ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ قَالَ عَبْدُ أَخْبَرَنَا وَقَالَ
 ابْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ
 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ لَمَّا حَضَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفَى الْبَيْتِ رَجُلًا فِيهِمْ
 عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلُمَّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّونَ بَعْدَهُ
 فَقَالَ عُمَرُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْوَجَعُ وَعِنْدَكُمْ الْقُرْآنُ حُسْبُنَا
 كِتَابُ اللَّهِ فَأَخْتَلَفَ أَهْلُ الْبَيْتِ فَأَخْتَصِمُوا فَنَهَمَ مَنْ يَقُولُ قَرَّبُوا يَكْتُبُ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كِتَابًا لَنْ تَضَلُّوا بَعْدَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَا قَالَ عُمَرُ فَلَمَّا أَكْثَرُوا اللَّغْوَ
 وَالْإِخْتِلَافَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْمُوا
 قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ إِنَّ الرِّزْيَةَ كُلَّ الرِّزْيَةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ ذَلِكَ الْكِتَابَ مِنْ إِخْتِلَافِهِمْ وَلَفْظِهِمْ

صاحب مسلم ساوى مسلماً في رواية هذا الحديث عن واحد عن سفيان بن عيينة فعلا
 هذا الحديث لأبي إسحاق برجل . قوله «من اختلافهم ولفظهم» هو بفتح الغين المعجمة
 واسكانها والله أعلم

كتاب النذر

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَجِّحَ بْنِ الْمُهَاجِرِ قَالَا أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ح
وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
أَنَّهُ قَالَ أَسْتَفْتَى سَعْدَ بْنَ عِبَادَةَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ تَوَفَّيْتُ
قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاقْضِهِ عَنْهَا وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى
قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ح وَحَدَّثَنِي حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ ح وَحَدَّثَنَا
إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ قَالَا أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ ح وَحَدَّثَنَا
عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ كُلُّهُمْ
عَنِ الزُّهْرِيِّ بِإِسْنَادٍ اللَّيْثِ وَمَعْنَى حَدِيثِهِ

كتاب النذر

قوله «أستفتى سعد بن عبادَةَ رسول الله صلى الله عليه وسلم في نذر كان على أمه توفيت قبل أن
تقضيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقضه عنها» أجمع المسلمون على صحة النذر ووجوب
الوفاء به إذا كان الملتزم طاعة فان نذر معصية أو مباحا كدخول السوق لم ينعقد نذره ولا كفارة
عليه عندنا وبه قال جمهور العلماء وقال أحمد وطائفة فيه كفارة يمين. وقوله صلى الله عليه وسلم
فاقضه عنها دليل لقضاء الحقوق الواجبة على الميت فأما الحقوق المالية فجمع عليها وأما البدنية
ففيها خلاف قدمناه في مواضع من هذا الكتاب ثم مذهب الشافعي وطائفة أن الحقوق المالية

وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا وَقَالَ زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا يَنْهَانَا عَنِ النَّذْرِ وَيَقُولُ إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الشَّحِيحِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ النَّذْرُ لَا يَقْدَمُ شَيْئًا

الواجبة على الميت من زكاة وكفارة ونذر يجب قضاؤها سواء أوصى بها أم لا كديون الآدى وقال مالك وأبو حنيفة وأصحابهما لا يجب قضاء شيء من ذلك إلا أن يوصى به ولأصحاب مالك خلاف في الزكاة إذا لم يوص بها والله أعلم قال القاضي عياض واختلفوا في نذر أم سعد هذا فقليل كان نذرا مطلقاً وقيل كان صوماً وقيل كان عتقاً وقيل صدقة واستدل كل قائل بأحاديث جاءت في قصة أم سعد قال القاضي ويحتمل أن النذر كان غير ماورد في تلك الأحاديث قال والأظهر أنه كان نذرا في المال أو نذرا مبهما ويعضده ما رواه الدارقطني من حديث مالك فقال له يعنى النبي صلى الله عليه وسلم اسق عنها الماء وأما أحاديث الصوم عنها فقد علله أهل الصنعة للاختلاف بين رواته في سنده ومتمنه وكثرة اضطرابه وأما رواية من روى أفأعتق عنها فوافقه أيضاً لأن العتق من الأموال وليس فيه قطع بأنه كان عليها عتق والله أعلم . واعلم أن مذهبنا ومذهب الجمهور أن الوارث لا يلزمه قضاء النذر الواجب على الميت إذا كان غير مالى ولا إذا كان مالياً ولم يخلف تركه لكن يستحب له ذلك وقال أهل الظاهر يلزمه ذلك لحديث سعد هذا ودليلنا أن الوارث لم يلزمه فلا يلزم وحديث سعد يحتمل أنه قضاء من تركتها أو تبرع به وليس في الحديث تصريح بالزامه ذلك والله أعلم . قوله (أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً ينهانا عن النذر ويقول أنه لا يرد شيئاً وإنما يستخرج به من البخيل) وفي رواية عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن النذر وقال أنه لا يأتى بخير وإنما يستخرج به من البخيل

وَلَا يُؤْخِرُهُ وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ شُعْبَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ «وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى» حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ وَقَالَ إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ حَدَّثَنَا مُفَضَّلُ بْنُ حَزْزَانَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ جَرِيرٍ وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ «يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِي» عَنْ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَنْذَرُوا فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ الْعَلَاءَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ وَقَالَ إِنَّهُ لَا يَرِدُ مِنَ الْقَدَرِ وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حَجْرٍ قَالُوا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ «وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ» عَنْ عَمْرِو «وَهُوَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍو»

وفي رواية أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تَنْذَرُوا فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ وفي رواية أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عَنِ النَّذْرِ وقال انه لا يرد من القدر شيئاً قال المازري يحتمل أن يكون سبب النهي عن النذر كون الناذر يصير ما نذر له فيأتي به تكلفاً بغير نشاط قال ويحتمل أن يكون سببه كونه يأتي بالقرعة التي التزمها

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنَّ النَّذْرَ لَا يَقْرُبُ مِنْ ابْنِ آدَمَ شَيْئًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ قَدْرَهُ لَهُ وَلَكِنَّ النَّذْرَ يُوَفِّقُ الْقَدَرَ فَيُخْرِجُ بِذَلِكَ مِنَ الْبَخِيلِ مَا لَمْ يَكُنِ الْبَخِيلُ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ «يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ» وَعَبْدُ الْعَزِيزِ «يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيَّ» كِلَاهُمَا عَنْ عَمْرِو ابْنِ أَبِي عَمْرٍو هَذَا الْإِسْنَادُ مِثْلُهُ

وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ «وَاللَّفْظُ لَزُهَيْرٍ» قَالَا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ كَانَتْ ثَقِيفٌ حُلَفَاءَ لِبَنِي عُقَيْلٍ فَاسْرَتْ ثَقِيفٌ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَسْرَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ وَأَصَابُوا مَعَهُ الْعَضْبَاءَ فَأَتَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الْوَتَاقِ قَالَ يَا مُحَمَّدُ فَأَتَاهُ

في نذره على صورة المعاوضة للأمر الذي طلبه فينقص أجره وشأن العبادة أن تكون متمحضة لله تعالى قال القاضي عياض ويحتمل أن النهي لكونه قد يظن بعض الجهلة أن النذر يرد القدر وينم عن حصول القدر فنهى عنه خوفا من جاهل يعتقد ذلك وسياق الحديث يؤيد هذا والله أعلم وأما قوله صلى الله عليه وسلم انه لا يأتي بخير فعناه أنه لا يرد شيئا من القدر كما بينه في الروايات الباقية وأما قوله صلى الله عليه وسلم يستخرج به من البخل فعناه أنه لا يأتي بهذه القرية تطوعا محضا مبتدأ وانما يأتي بهافي مقابلة شفاء المريض وغيره مما تلاقى النذر عليه ويقال نذر ينذر وينذر بكسر الذا في المضارع وضمها الغتان قوله (عن أبي المهلب) هو بضم الميم وفتح الهاء واللام المشددة اسمه عبد الرحمن بن عمرو وقيل معاوية بن عمرو

فَقَالَ مَا سَأَلْتُكَ فَقَالَ بِمَ أَخَذْتَنِي وَبِمَ أَخَذْتَ سَابِقَةَ الْحَاجِّ فَقَالَ «إِعْظَامًا لِمَا لَكَ» أَخَذْتُكَ
بِجَرِيرَةِ حُلْفَائِكَ ثَقِيفٌ ثُمَّ انْصَرَفَ عَنْهُ فَنَادَاهُ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ يَا مُحَمَّدُ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَحِيمًا رَفِيقًا فَرَجَعَ إِلَيْهِ فَقَالَ مَا سَأَلْتُكَ قَالَ إِنِّي مُسْلِمٌ قَالَ لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ
أَمْرَكَ أَفَلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ ثُمَّ انْصَرَفَ فَنَادَاهُ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ يَا مُحَمَّدُ فَنَادَاهُ فَقَالَ مَا سَأَلْتُكَ قَالَ
إِنِّي جَائِعٌ فَاطْعَمْنِي وَظَمَانٌ فَاسْقِنِي قَالَ هَذِهِ حَاجَتُكَ فَقُدِيَ بِالرَّجُلَيْنِ قَالَ وَأَسْرَتِ امْرَأَةً
مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَصْبِيَتِ الْعَضْبَاءُ فَكَانَتِ الْمَرْأَةُ فِي الْوَنَاقِ وَكَانَ الْقَوْمُ يَرِيحُونُ نَعْمَهُمْ بَيْنَ
يَدَيْ يَوْمِهِمْ فَانْقَلَبَتْ ذَاتَ لَيْلَةٍ مِنَ الْوَنَاقِ فَأَتَتْ الْأَيْلَ فَجَعَلَتْ إِذَا دَنَتْ مِنَ الْبَعِيرِ رَغَا
فَتَرَكَهُ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الْعَضْبَاءِ فَلَمْ تَرَعْ قَالَ وَنَاقَةٌ مُنَوَّقَةٌ فَقَعَدَتْ فِي عَجْرِهَا ثُمَّ زَجَرَتْهَا

وقيل عمره بن معاوية وقيل النضر بن عمرو الحرمي البصري والله أعلم . قوله «سابقة الحاج»
يعني ناقته العضباء وسبق في كتاب الحج بيان العضباء والقصوى والجدعاء وهل هن ثلاث أم
واحدة . قوله صلى الله عليه وسلم «أخذتك بجريرة حلفائك» أي بجنايتهم . قوله صلى الله
عليه وسلم للأسير حين قال إني مسلم «لوقلتها وأنت تملك أمرك أفلحت كل الفلاح» إلى قوله
فقُدِيَ بالرجلين معناه لوقلت كلمة الإسلام قبل الأسيرين كنت مالك أمرك أفلحت كل الفلاح
لأنه لا يجوز أسرك لو أسلمت قبل الأسير فكنت فزت بالإسلام وبالإسلامة من الأسير ومن اغتنام
مالك وأما إذا أسلمت بعد الأسير فيسقط الخيار في قتلك ويبقى الخيار بين الاسترقاق والمن والفداء
وفي هذا جواز المفاداة وأن إسلام الأسير لا يسقط حق الغائبين منه بخلاف ما لو أسلم قبل
الأسير وليس في هذا الحديث أنه حين أسلم وفادى به رجع إلى دار الكفر ولو ثبت رجوعه إلى داره
وهو قادر على إظهار دينه لقوة شوكة عشيرته أو نحو ذلك لم يحرم ذلك فلا إشكال في الحديث وقد
استشكله المازري وقال كيف يرد المسلم إلى دار الكفر وهذا الاشكال باطل مردود بما ذكرته
قوله «وأسرت امرأة من الأنصار» هي امرأة أبي ذر رضي الله عنه . قوله «ناقاة منووقة» هي بضم الميم

فَاطْلَقَتْ وَنَذَرُوا بِهَا فَطْلَبُوهَا فَأَجْزَتَهُمْ قَالَ وَنَذَرْتُ لِلَّهِ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرِنَهَا
 فَلَمَّا قَدِمَتِ الْمَدِينَةَ رَأَاهَا النَّاسُ فَقَالُوا الْعَضْبَاءُ نَاقَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَقَالَتْ إِنَّهَا نَذَرْتُ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرِنَهَا فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ بِئْسَمَا جَزَيْتَهَا نَذَرْتُ لِلَّهِ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرِنَهَا
 لَا وِفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةٍ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ حُجْرٍ لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ
 حَدَّثَنَا أَبُو الرَّيْحِ الْعَتَكِيُّ حَدَّثَنَا حَمَادٌ «يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ» ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
 وَابْنُ أَبِي عُمَرَ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ وَفِي حَدِيثِ
 حَمَادٍ قَالَ كَانَتْ الْعَضْبَاءُ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ وَكَانَتْ مِنْ سَوَائِقِ الْحَاجِّ وَفِي حَدِيثِهِ أَيْضًا

وفتح النون والواو المشددة أى مذلة قوله «ونذروا بها» هو بفتح النون ولسر الذال أى علموا. قوله
 صلى الله عليه وسلم «لا وفاء لنذر في معصية ولا فيما لا يملك العبد» وفي رواية لا نذر في
 معصية الله تعالى. في هذا دليل على أن من نذر معصية كشرب الخمر ونحو ذلك فنذره باطل لا ينعقد
 ولا تازمه كفارة يمين ولا غيرها وبهذا قال مالك والشافعي وأبو حنيفة وداود وجمهور العلماء
 وقال أحمد يجب فيه كفارة اليمين بالحديث المروى عن عمران بن الحصين وعن عائشة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين واحتج الجمهور بحديث عمران بن حصين
 المذكور في الكتاب وأما حديث كفارته كفارة يمين فضعيف باتفاق المحدثين وأما قوله صلى
 الله عليه وسلم ولا فيما لا يملك العبد فهو محمول على ما إذا أضاف النذر إلى معين لا يملكه بأن قال
 إن شئني الله مريض فنته على أن أعتق عبد فلان أو أتصدق بشي أو بداره أو نحو ذلك فأما إذا
 ألزم في الذمة شيئاً لا يملك فيصح نذره مثاله قال إن شئني الله مريض. فنته على عتق رقبة وهو في
 ذلك الحال لا يملك رقبة ولا قيمتها فيصح نذره وإن شئني المريض ثبت العتق في ذمته

فَأَتَتْ عَلَى نَاقَةٍ ذُلُولٍ مُجْرَسَةٍ وَفِي حَدِيثِ الثَّقَفِيِّ وَهِيَ نَاقَةٌ مَدْرَبَةٌ

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ ح
وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ «وَاللَّفْظُ لَهُ» حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ حَدَّثَنَا
ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى شَيْخًا يُهَادِي بَيْنَ ابْنَيْهِ فَقَالَ مَا بَالُ هَذَا
قَالُوا نَذَرْنَا أَنْ يَمْشِيَ قَالَ إِنْ اللَّهُ عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ لَغَنَى وَأَمْرُهُ أَنْ يَرْكَبَ وَحَدَّثَنَا يَحْيَى
أَبْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَأَبْنُ حَجْرٍ قَالُوا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ «وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ» عَنْ عَمْرِو «وَهُوَ

قوله «ناقَة ذلول مجرسة» وفي رواية مدربة أما المجرسة فبضم الميم وفتح الجيم والرام المشددة وأما المدربة
فبفتح الدال المهملة وبالباء الموحدة والمجرسة والمدربة والمنوقة والذلول كله بمعنى واحد وفي هذا
الحديث جواز سفر المرأة وحدها بلا زوج ولا محرم ولا غيرها إذا كان سفر ضرورة كالهجرة
من دار الحرب إلى دار الإسلام وكالحرب ممن يريد منها فاحشة ونحو ذلك والنهي عن سفرها
وحدها محمول على غير الضرورة وفي هذا الحديث دلالة للمذهب الشافعي وموافقيه أن الكفار
إذا غنموا مالا للسلم لا يملكونه وقال أبو حنيفة وآخرون يملكونه إذا حازوه إلى دار الحرب
وحجة الشافعي وموافقيه هذا الحديث وموضع الدلالة منه ظاهر والله أعلم. قوله «أن النبي
صلى الله عليه وسلم رأى شيخا يهادى بين ابنيه فقال ما بال هذا قالوا نذر أن يمشى قال إن الله عز
وجل عن تعذيب هذا نفسه لغنى وأمره أن يركب» وفي رواية يمشى بين ابنيه متوكئا عليهما
وهو معنى يهادى وفي حديث عقبة بن عامر قال نذرت أختي أن تمشى إلى بيت الله حافية فأمرتني
أن أستفتي لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتيته فقال لتمش ولتركب. أما الحديث الأول
فمحمول على العاجز عن المشى فله الركوب وعليه دم وأما حديث أخت عقبة فمعناه تمشى في
وقت قدرتها على المشى وتركب إذا عجزت عن المشى أو لحقتها مشقة ظاهرة فتركب وعليها دم
وهذا الذي ذكرناه من وجوب الدم في صورتين هو راجع القولين للشافعي وبه قال جماعة والقول

أَبْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَدْرَكَ
شَيْخًا يَمْشِي بَيْنَ ابْنَيْهِ يَتَوَكَّأُ عَلَيْهِمَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا شَأْنُ هَذَا قَالَ ابْنَاهُ
يَا رَسُولَ اللَّهِ كَانَ عَلَيَّ نَذْرٌ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَكَبُ أَبَاهُ الشَّيْخُ فَإِنَّ اللَّهَ غَنَى
عَنْكَ وَعَنْ نَذْرِكَ «وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ وَابْنِ حَجْرٍ» وَحَرِشٌ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ
«يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِي» عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ وَحَرِشٌ زَكْرِيَاءُ بْنُ يَحْيَى
أَبْنُ صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ «يَعْنِي ابْنَ فَضَالَةَ» حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ يَزِيدَ
أَبْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ
حَافِيَةً فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَقْفِيَ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَقْفَيْتُهُ فَقَالَ لَتَمْشِيَ وَلَتَرْكَبَ
وَصَدَّقَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ
أَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا الْخَيْرِ حَدَّثَهُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ نَذَرْتُ
أُخْتِي فَذَكَرْتُ بِمِثْلِ حَدِيثِ مُفَضَّلٍ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ حَافِيَةً وَزَادَ وَكَانَ أَبُو الْخَيْرِ لَا يُفَارِقُ
عُقْبَةَ . وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ قَالَا حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ
أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ أَخْبَرَهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ

الثاني لادم عليه بل يستحب الدم وأما المشي حافيا فلا يلزمه الحفاء بل ليلبس النعلين وقد جاء حديث
أخت عقبة في سنن أبي داود مبيناً أنها ركبت للعجز قال ان أختي نذرت أن تحج ماشية وأنها
لا تطيق ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله غنى عن مشي أختك فلتركب ولتهذب دنة

وَحَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى وَاحْمَدُ بْنُ عَيْسَى قَالَ يُونُسُ أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ تَعْبِ بْنِ عُلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ

كتاب الإيمان

وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَالِمِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ

قوله صلى الله عليه وسلم ﴿كفارة النذر كفارة اليمين﴾ اختلف العلماء في المراد به فحمله جمهور أصحابنا على نذر اللجاج وهو أن يقول انسان يريد الامتناع من كلام زيد مثلاً ان كلمت زيداً مثلاً فله على حجة أو غيرها فيكلمه فهو بالخيار بين كفارة يمين وبين ما التزمه هذا هو الصحيح في مذهبنا وحمله مالك وكثيرون أو الأكثر على النذر المطلق كقوله على نذر وحمله أحمد وبعض أصحابنا على نذر المعصية كمن نذر أن يشرب الخمر وحمله جماعة من فقهاء أصحاب الحديث على جميع أنواع النذر وقالوا هو بخير في جميع النذورات بين الوفاء بما التزم وبين كفارة يمين والله أعلم

كتاب الإيمان

باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى

قوله صلى الله عليه وسلم ﴿إِنْ أَلْفَ نَفْسٍ هَمَّتْ شَيْئاً فَمَا يَسَمِعُ اللَّهُ مِنْ حَمَلٍ عَلَيْهِمْ﴾

عَزَّ وَجَلَّ بِهَا كُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِأَيْمَانِكُمْ قَالَ عُمَرُ قَوْلَ اللَّهِ مَا حَلَفْتُ بِهَا مِنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنْهَا ذَاكِرًا وَلَا آثَرًا وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ هَذَا السَّانِدُ مِثْلُهُ غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عُقَيْلٍ مَا حَلَفْتُ بِهَا مِنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنْهَا وَلَا تَكَلَّمْتُ بِهَا وَلَمْ يَقُلْ ذَاكِرًا وَلَا آثَرًا وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُمَرُوهُ وَهُوَ يَحْلِفُ بِأَيْمَانِهِ بِمِثْلِ رِوَايَةِ يُونُسَ وَمَعْمَرٍ وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثُ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ «وَاللَّفْظُ لَهُ» أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ وَعُمَرُ يَحْلِفُ بِأَيْمَانِهِ فَنَادَاهُمُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلَا إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بِهَا كُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِأَيْمَانِكُمْ

أَوْ لِيَصْمِتَ) وَفِي رِوَايَةٍ لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاغِي وَلَا بِأَيْمَانِكُمْ قَالَ الْعُلَمَاءُ الْحِكْمَةُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّ الْحَلْفَ يَقْتَضِي تَعْظِيمَ الْمَحْلُوفِ بِهِ وَحَقِيقَةَ الْعِظَمَةِ مَخْتَصَةً بِاللَّهِ تَعَالَى فَلَا يُضَاهَى بِهِ غَيْرُهُ وَقَدْ جَاءَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ أَحْلَفَ بِاللَّهِ مِائَةَ مَرَّةً فَأَتَمَّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ أَحْلَفَ بِغَيْرِهِ فَأَبْرَ فَإِنْ قِيلَ الْحَدِيثُ مُخَالَفٌ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْلَحَ وَأَيُّهُ إِنْ صَدَّقَ لِجَوَابِهِ أَنَّ هَذِهِ كَلِمَةٌ تَجْرَى عَلَى اللِّسَانِ لَا تَقْصِدُ بِهَا الْيَمِينَ فَإِنْ قِيلَ فَقَدْ أَقْسَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَخْلُوقَاتِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَالصَّافَاتِ وَالذَّارِيَاتِ وَالطُّورِ وَالنَّجْمِ فَالْجَوَابُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقْسِمُ بِمَا شَاءَ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ تَنْبِيْهًُا عَلَى شَرْفِهِ قَوْلُهُ «مَا حَلَفْتُ بِهَا ذَاكِرًا وَلَا آثَرًا» مَعْنَى ذَاكِرًا قَائِلًا لَهَا مِنْ قَبْلِ نَفْسِي وَلَا آثَرًا بِالْمَدِّ أَيْ

فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا
أَبِي ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى «وَهُوَ الْقَطَّانُ» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ح وَحَدَّثَنَا
بُشَيْرُ بْنُ هَلَالٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ
عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمِيَّةَ ح
وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُذَيْكٍ أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ
ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ رَافِعٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ كُلُّ هَؤُلَاءِ
عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَدَّثَنَا يَحْيَى
ابْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حَجَرٍ قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرُونَ
حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ «وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلَا يَحْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَحْلِفُ
بِأَبَائِهِمْ فَقَالَ لَا تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ

حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ ح وَحَدَّثَنَا حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى
أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَخْبَرَنِي حَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ
أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ

حَالِفًا عَنْ غَيْرِي وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ إِبَاحَةُ الْحَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ كُلِّهَا وَهَذَا يَجْمَعُ عَلَيْهِ وَفِيهِ
النَّهْيُ عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ أَسْمَائِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَصِفَاتِهِ وَهُوَ عِنْدَ أَهْلِ بَيْتِهِ مَكْرُوهٌ لَيْسَ بِحَرَامٍ. قَوْلُهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ بِاللَّهِ وَالْعَزَى فَلْيَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» إِنَّمَا أَمَرَ

بِاللَّاتِ فَلْيَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَنْ قَالَ لَصَاحِبِهِ تَعَالَى أَقَامَكَ فَلْيَتَّصِقْ وَحَدَّثَنِي سُؤدَدُ بْنُ صَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَحَدَّثَ مَعْمَرٌ مِثْلَ حَدِيثِ يُونُسَ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فَلْيَتَّصِقْ بِشَيْءٍ وَفِي حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى . قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمٌ هَذَا الْحَرْفُ « يَعْنِي قَوْلُهُ تَعَالَى أَقَامَكَ فَلْيَتَّصِقْ » لَا يَرْوِيهِ أَحَدٌ غَيْرُ الزُّهْرِيِّ قَالَ وَلِلزُّهْرِيِّ نَحْوُ مَنْ تَسْعِينَ حَدِيثًا يَرْوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ أَحَدٌ بِأَسَانِيدٍ جَيَادٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا

بقول لا إله إلا الله لأنه تعاطى تعظيم صورة الأصنام حين حلف بها قال أصحابنا إذا حلف باللات والعزى وغيرهما من الأصنام أو قال إن فعلت كذا فأنا يهودى أو نصرانى أو برىء من الاسلام أو برىء من النبي صلى الله عليه وسلم أو نحو ذلك لم تنعقد يمينه بل عليه أن يستغفر الله تعالى ويقول لا إله إلا الله ولا كفارة عليه سواء فعله أم لا هذا مذهب الشافعى ومالك وجمهور العلماء وقال أبو حنيفة تجب الكفارة في كل ذلك إلا في قوله أنا مبتدع أو برىء من النبي صلى الله عليه وسلم أو واليهودية واحتج بأن الله تعالى أوجب على المظاهر الكفارة لأنه منكر من القول وزور والخلف بهذه الأشياء منكر وزور واحتج أصحابنا والجمهور بظاهر هذا الحديث فإنه صلى الله عليه وسلم إنما أمر بقول لا إله إلا الله ولم يذكر كفارة ولأن الأصل عدم احتجى ثبت فيها شرعاً وأما قيامهم على الظهار فينتقص بما استثنوه والله أعلم. قوله صلى الله عليه وسلم « ومن قال لصاحبه تعال أقامرك فليتصدق » قال العلماء أمر بالصدقة تكفيراً لخطيئته في كلامه بهذه المعصية قال الخطابى معناه فليتصدق بمقدار ما أمر أن يقامر به والصواب الذى عليه المحققون وهو ظاهر الحديث أنه لا يختص بذلك المقدار بل يتصدق بما تيسر مما ينطق عليه اسم الصدقة ويؤيده رواية معمر التي ذكرها مسلم فليتصدق بشيء قال القاضى فى هذا الحديث دلالة لمذهب الجمهور أن العزم على المعصية إذا استقر

عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ هِشَامٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاغِي وَلَا بَأَبَائِكُمْ

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَقَتِيبةُ بْنُ سَعِيدٍ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ «وَاللَّفْظُ لَخَلْفٍ» قَالُوا حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى

في القلب كان ذنباً يكتب عليه بخلاف الخاطر الذي لا يستقر في القلب وقد سبقت المسألة واضحة في أول الكتاب . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاغِي وَلَا بَأَبَائِكُمْ﴾ هذا الحديث مثل الحديث السابق في النهي عن الحلف باللات والعزى قال أهل اللغة والغريب الطوಾಗಿ هي الأصنام واحداها طاغية ومنه هذه طاغية دوس أى صنمهم ومعبودهم سمي باسم المصدر لطغيان الكفار بعبادته لأنه سبب طغيانهم وكفرهم وكل ما جاوز الحد في تعظيم أو غيره فقد طغى فالطغيان المجاوزة للحد ومنه قوله تعالى لما طغى الماء أى جاوز الحد وقيل يجوز أن يكون المراد بالطوಾಗಿ هنا من طغى من الكفار وجاوز القدر المعتاد في الشر وهم عظماءهم وروى هذا الحديث في غير مسلم لا تحلفوا بالطوಾಗಿ وهو جمع طاغوت وهو الصنم ويطلق على الشيطان أيضاً ويكون الطاغوت واحداً وجمعاً ومذكراً ومؤنثاً قال الله تعالى واجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها وقال تعالى يريدون أن يتحاكموا الى الطاغوت الآية يكفروا به

— باب نذب من حلف يمينا فرأى غيرها خيراً منها أن يأتي —

﴿الذى هو خير ويكفر عن يمينه﴾

قوله صلى الله عليه وسلم ﴿إني والله إن شاء الله لأحلف على يمين ثم أرى خيراً منها إلا كفرت عن يميني وأتيت الذى هو خير﴾ وفي الحديث الآخر من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذى هو خير وليكفر عن يمينه وفي رواية إذا حلف أحدكم على اليمين فرأى خيراً منها فليكفرها وليأت الذى هو خير . في هذه الأحاديث دلالة على من حلف على فعل شيء أو تركه وكان الحث خيراً من التمسك على اليمين استحب له الحث وتلزمه الكفارة وهذا

الْأَشْعَرِيُّ قَالَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحِمُّهُ فَقَالَ
وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ قَالَ فَلَبَّيْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ اتَى بَابِلَ فَأَمَرَ لَنَا ثَلَاثَ
ذُودٍ غُرَّ الذُّرَى فَلَبَّيْنَا أَنْطَلَقْنَا قُلْنَا « أَوْ قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ » لَا يُبَارِكُ اللَّهُ لَنَا أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَسْتَحِمُّهُ خَافَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا ثُمَّ حَمَلَنَا فَأَتَوْهُ فَأَخْبَرُوهُ فَقَالَ مَا أَنَا

متفق عليه وأجمعوا على أنه لا يجب عليه الكفارة قبل الحنث وعلى أنه يجوز تأخيرها عن
الحنث وعلى أنه لا يجوز تقديمها على اليمين واختلفوا في جوازها بعد اليمين وقبل الحنث فجوزها
مالك والاوزاعي والثوري والشافعي وأربعة عشر صحابياً وجماعات من التابعين وهو قول
جماهير العلماء لكن قالوا يستحب كونها بعد الحنث واستثنى الشافعي التكفير بالصوم فقال
لا يجوز قبل الحنث لأنه عبادة بدنية فلا يجوز تقديمها على وقتها كالصلاة وصوم رمضان وأما
التكفير بالمال فيجوز تقديمه كما يجوز تعجيل الزكاة واستثنى بعض أصحابنا حنث المعصية
فقال لا يجوز تقديم كفارته لأن فيه إعانة على المعصية والجمهور على اجزائها كغير المعصية وقال
أبو حنيفة وأصحابه وأشباه المالكي لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث بكل حال ودليل
الجمهور ظواهر هذه الأحاديث والقياس على تعجيل الزكاة . قوله ﴿ أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحِمُّهُ ﴾ أى نطلب منه ما يحملنا من الإبل ويحمل أنقالنا
قوله ﴿ فَأَمَرَ لَنَا ثَلَاثَ ذُودٍ غُرَّ الذُّرَى ﴾ وفى رواية بخمس ذود وفى رواية بثلاثة ذود بقع
الذرى . أما الذرى فبضم الذال وكسرهما وفتح الراء المخففة جمع ذروة بكسر الذال وضمها وذروة
كل شيء أعلاه والمراد هنا الأسنة وأما الغر فهى البيض وكذلك البقع المراد بها البيض وأصلها
ما كان فيه بياض وسواد ومعناه أمر لنا بابل ببيض الأسنة . وأما قوله بثلاث ذود فهو من إضافة
الشيء إلى نفسه وقد يحتاج به من يطلق الذود على الواحد وسبق إيضاحه فى كتاب الزكاة . وأما قوله
بثلاث وفى رواية بخمس فلا منافاة بينهما إذ ليس فى ذكر الثلاث نفي للخمس والزيادة مقبولة
ووقع فى الرواية الأخيرة بثلاثة ذود باثبات الهاء وهو صحيح يعود إلى معنى الإبل وهو

تَحَلَّتُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَمَلَكُمْ وَإِنِّي وَاللَّهِ إِن شَاءَ اللَّهُ لَا أَخْلَفُ عَلَى يَمِينٍ ثُمَّ أَرَى خَيْرًا مِنْهَا
إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَآتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنْ يَمِينِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَشْعَرِيُّ وَنَحْمَدُ
ابْنَ الْعَلَاءِ الْأَهْمَدَانِيَّ وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ « قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بَرِيدٍ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ
عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ أَرْسَلَنِي أَصْحَابِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْأَلُهُ لِمَ الْخِلَانُ
إِذْ هُمْ مَعَهُ فِي جَيْشِ الْعُسَيْرَةِ وَهِيَ غَزْوَةُ تَبُوكَ » فَقُلْتُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّ أَصْحَابِي أَرْسَلُونِي
إِلَيْكَ لِتَحْمِلَهُمْ فَقَالَ وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ وَوَافَقْتُهُ وَهُوَ غَضَبَانٌ وَلَا أَشْعُرُ فَرَجَعْتُ
حَزِينًا مِنْ مَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمِنْ مَخَافَةٍ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ عَلَى فَرَجَعْتُ إِلَى أَصْحَابِي فَأَخْبَرْتَهُمُ الَّذِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ أَتِ إِلَّا سُوَيْعَةَ إِذْ سَمِعْتُ بِلَالًا يَنَادِي أَيُّ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ فَاجَبْتُهُ
فَقَالَ أَجِبْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُوكَ فَلَبَّيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ قَالَ خُذْ هَذَيْنِ الْقَرِينَيْنِ وَهَذَيْنِ الْقَرِينَيْنِ « لَسْتَهُ أَبْعَرَةُ ابْتَاعَهُنَّ
حِينَئِذٍ مِنْ سَعْدٍ » فَانْطَلَقَ بِهِنَّ إِلَى أَصْحَابِكَ فَقُلْ إِنَّ اللَّهَ « أَوْ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

الابرة والله أعلم . قوله صلى الله عليه وسلم « ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم » ترجم البخاري
لهذا الحديث . قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون وأراد أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وهذا
مذهب أهل السنة خلافاً للبعثرة وقال الماوردي معناه أن الله تعالى آتاني ما حملتكم عليه
ولولا ذلك لم يكن عندي ما أحملكم عليه قال القاضي ويجوز أن يكون أوحى إليه أن يحملهم
أو يكون المراد دخولهم في عموم من أمر الله تعالى بالقسم فيهم والله أعلم . قوله « أسأله لم
الخلان » بضم الخاء أي الحمل . قوله صلى الله عليه وسلم « خذ هذين القرينين » أي البعيرين

وَسَلَّمَ يَحْمِلُكُمْ عَلَى هَؤُلَاءِ فَارْكَبُوهُنَّ قَالَ أَبُو مُوسَى فَأَنْطَلَقْتُ إِلَى أَصْحَابِي بِهِنَّ فَقُلْتُ إِنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْمِلُكُمْ عَلَى هَؤُلَاءِ وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَا أَدْعُكُمْ حَتَّى يَنْطَلِقَ مَعِيَ
بَعْضُكُمْ إِلَى مَنْ سَمِعَ مَقَالََةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ سَأَلْتَهُ لَكُمْ وَمَنْعُهُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ
ثُمَّ إِنْ عَاطَاهُ إِيَّايَ بَعْدَ ذَلِكَ لَا تَنْظُنُّوا أَنِّي حَدَّثْتُكُمْ شَيْئًا لَمْ يَقُلْهُ فَقَالُوا لِي وَاللَّهِ إِنَّكَ عِنْدَنَا
لَمُصَدِّقٌ وَلِنَفْعَلَنَّ مَا أَحْبَبْتَ فَأَنْطَلَقَ أَبُو مُوسَى يَنْفِرُ مِنْهُمْ حَتَّى أَتَا الَّذِينَ سَمِعُوا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْعَهُ إِيَّاهُمْ ثُمَّ إِنْ عَاطَاهُمْ بَعْدَ خُذُّثِهِمْ بِمَا حَدَّثَهُمْ بِهِ أَبُو مُوسَى سِوَاهُ
حَدَّثَنِي أَبُو الرَّيِّعِ الْعَتَكِيُّ حَدَّثَنَا حَمَادٌ «يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ» عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ وَعَنْ الْقَاسِمِ
ابْنِ عَاصِمٍ عَنْ زَهْدِمِ الْجَرْمِيِّ قَالَ أَيُّوبُ وَأَنَا لِحَدِيثِ الْقَاسِمِ أَحْفَظُ مِنْهُ لِحَدِيثِ أَبِي قَلَابَةَ
قَالَ كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى فَدَعَا بِمَائِدَتِهِ وَعَلَيْهَا لَحْمٌ دَجَاجٍ فَدَخَلَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللَّهِ آخَرُهُ
شَبِيهُهُ بِالْمَوْلَى فَقَالَ لَهُ هَلُمَّ فَتَلَكَّا فَقَالَ هَلُمَّ فَأَنَّى قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَأْكُلُ مِنْهُ فَقَالَ الرَّجُلُ إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا فَقَدَرْتُهُ خُلْفَتُ أَنْ لَا أَطْعَمُهُ فَقَالَ هَلُمَّ أَحَدْتُكَ
عَنْ ذَلِكَ إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ فَقَالَ
وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ فَلَبِثْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ فَأَنَّى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

المقرون أحدهما بصاحبه . قوله ﴿عن زهدم الجرمي﴾ هو بزاي مفتوحة ثم هاء ساكنة
ثم دال مهملة مفتوحة . قوله ﴿في لحم الدجاج رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل منه﴾
فيه إباحة لحم الدجاج وملاذ الاطعمة ويقع اسم الدجاج على الذكور والاناث وهو

وَسَلَّمَ بِنَهْبِ إِبِلٍ فَدَعَانَا فَأَمَرَنَا بِخُمْسِ ذَوْدِ غُرِّ النَّزْرِى قَالَ فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ
 أَغْفَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمِينَهُ لَا يُبَارِكُ لَنَا فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا
 أَتَيْنَاكَ نَسْتَحْمِلُكَ وَإِنَّكَ حَلَفْتَ أَنْ لَا تَحْمِلَنَا ثُمَّ حَمَلْتَنَا أَفَنَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ إِنِّي وَاللَّهِ
 إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَحَمَلْتَهَا
 فَانْطَلِقُوا فَأَمَّا حَمْلُكَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ وَحَرِّشَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ
 عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ وَالْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ عَنْ زُهْدِ الْجَرْمِيِّ قَالَ كَانَ بَيْنَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ جَرْمٍ
 وَبَيْنَ الْأَشْعَرِيِّينَ وَدٍ وَإِخَاءٌ فَكُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فَقُرِبَ إِلَيْهِ طَعَامٌ فِيهِ لَحْمٌ
 دَجَاجٍ فَذَكَرَ نَحْوَهُ وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ السَّعْدِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبْنُ مَسِيرٍ عَنْ
 إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ الْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ عَنْ زُهْدِ الْجَرْمِيِّ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ
 حَدَّثَنَا سُمْفَيَانُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ زُهْدِ الْجَرْمِيِّ ح وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ
 حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ وَالْقَاسِمِ عَنْ زُهْدِ الْجَرْمِيِّ
 قَالَ كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى وَاقْتَصَوْا جَمِيعًا الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ وَحَرِّشَ شَيْبَانُ
 ابْنُ قُرُوحٍ حَدَّثَنَا الصَّعْقُ «يَعْنِي ابْنَ حَزْنٍ» حَدَّثَنَا مَطَرُ الْوَرَّاقُ حَدَّثَنَا زُهْدِ الْجَرْمِيِّ قَالَ

بكسر الدال وفتحها . قوله ﴿نهب إبل﴾ قال أهل اللغة النهب الغنيمة وهو بفتح النون وجمعه
 نهاب بكسرهما ونهوب بضمهما وهو مصدر بمعنى المنهوب كالحلق بمعنى المخلوق . قوله ﴿أغفلنا﴾
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يمينه ﴿هو باسكان اللام أى جعلناه غافلا ومعناه كنا سبب غفله﴾
 عن يمينه ونسيانه إياها وما ذكرناه إياها أى أخذنا منه مأخذنا وهو ذاهل عن يمينه . قوله
 ﴿حدثنا الصعق﴾ يعنى ابن حزن قال حدثنا مطر الوراق عن زهدم ﴿هو الصعق بفتح الصاد

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي مُوسَى وَهُوَ يَأْكُلُ لَحْمَ دَجَاجٍ وَسَاقَ الْحَدِيثَ بَنَحْوِ حَدِيثِهِمْ وَزَادَ فِيهِ قَالَ
إِنِّي وَاللَّهِ مَانِسْتُهَا وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ عَنْ
ضُرَيْبِ بْنِ نَقِيرٍ الْقَيْسِيِّ عَنْ زُهْدٍ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَسْتَحْمِلُهُ فَقَالَ مَا عِنْدِي مَا أَحْكُمُ وَاللَّهِ مَا أَحْكُمُ ثُمَّ بَعَثَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَةَ ذُودٍ بَقَعَ الذَّرَى فَقُلْنَا إِنَّا أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَسْتَحْمِلُهُ خَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلُنَا فَأَتَيْنَاهُ فَأَخْبَرْنَاهُ فَقَالَ إِنِّي لَا أَخْلِفُ
عَلَى يَمِينٍ أَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى
التَّمِيمِيُّ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ عَنْ أَبِيهِ حَدَّثَنَا أَبُو السَّلِيلِ عَنْ زُهْدٍ يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِي مُوسَى
قَالَ كُنَّا مِثْلًا فَأَتَيْنَا نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَسْتَحْمِلُهُ بَنَحْوِ حَدِيثِ جَرِيرٍ

وبكر العين وإسكانها والكسر أشهر قال الدارقطني الصعق ومطر ليساقويين ولم يسمعه
مطر من زهدم وإنما رواه عن القاسم عنه فاستدركه الدارقطني على مسلم وهذا الاستدلال
فاسد لأن مسلما لم يذكره متاصلا وإنما ذكره متابعة للطرق الصحيحة السابقة وقد سبق
أن المتابعات يحتمل فيها الضعف لأن الاعتماد على ما قبلها وقد سبق ذكر مسلم لهذه المسئلة
في أول خطبة كتابه وشرحناه هناك وأنه يذكر بعض الأحاديث الضعيفة متابعة للصحيحة
وأما قوله أنهما ليساقويين فقد خالفه الأكثرون فقال يحيى ابن معين وأبو زرعة هو ثقة
في الصعق وقال أبو حاتم مابه بأس وقال هؤلاء الثلاث في مطر الوراق هو صالح وإنما ضعفوا
روايته عن عطاء خاصة . قوله ((عن ضريب بن نقير)) أما ضريب فبضاد معجمة مصغر ونقير
بضم النون وفتح القاف وآخره راه هذا هو المشهور المعروف عن أكثر الرواة في كتب الأسماء
ورواه بعضهم بالفاء وقيل نفيل بالفاء وآخره لام . قوله ((حدثنا أبو السليل)) هو بفتح السين المهملة

حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ
 أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ أَعَمَّ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ
 فَوَجَدَ الصَّيَّةَ قَدْ نَامُوا فَأَتَاهُ أَهْلَهُ بِطَعَامِهِ خَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ أَجْلِ صَبِيئِهِ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَأَكَلَ
 فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ
 حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِهَا وَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ
 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي مَالِكٌ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيُكْفِرْ
 عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَفْعَلْ وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ
 ابْنُ الْمُطَّلِبِ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيُكْفِرْ
 عَنْ يَمِينِهِ وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ «يَعْنِي ابْنَ بَلَالٍ»
 حَدَّثَنِي سُهَيْلٌ فِي هَذَا الْأَسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ فَلْيُكْفِرْ بِمَعْنَى وَلْيَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ
 وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ «يَعْنِي ابْنَ رَفِيعٍ» عَنْ تَيْمٍ بْنِ طَرَفَةَ
 قَالَ جَاءَ سَائِلٌ إِلَى عَدِيِّ بْنِ حَاطِمٍ فَسَأَلَهُ نَفَقَةً فِي ثَمَنِ خَادِمٍ أَوْ فِي بَعْضِ ثَمَنِ خَادِمٍ فَقَالَ
 لَيْسَ عِنْدِي مَا أُعْطِيكَ إِلَّا دِرْعِي وَمَغْفِرِي فَأَكْتُبُ إِلَى أَهْلِي أَنْ يُعْطَوْكَهَا قَالَ فَلَمْ يَرْضَ
 فَغَضِبَ عَدِي فَقَالَ أَمَا وَاللَّهِ لَا أُعْطِيكَ شَيْئًا ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ رَضِيَ فَقَالَ أَمَا وَاللَّهِ لَوْ لَا أَنِّي

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ثُمَّ رَأَى أَنْتَقَى اللَّهُ مِنْهَا فَلْيَاثَ التَّقْوَى مَا حَثَّتْ يَمِينِي وَحَرَّشَ عِبْدُ اللَّهِ بِنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا ابْنِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ عَنْ تَمِيمٍ بْنِ طَرْفَةَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاطِمٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَاثَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيَتْرِكْ يَمِينَهُ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُيَرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ الْجَلِّي «وَاللَّفْظُ لِابْنِ طَرِيفٍ» قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ عَنْ تَمِيمِ الطَّائِي عَنْ عَدِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا حَلَفَ أَحَدُكُمْ عَلَى الْيَمِينِ فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَكْفُرْهَا وَلْيَاثَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَحَرَّشَ مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ عَنْ تَمِيمِ الطَّائِي عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاطِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ذَلِكَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرْفَةَ قَالَ سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاطِمٍ وَأَتَاهُ رَجُلٌ يَسْأَلُهُ مِائَةَ دِرْهَمٍ فَقَالَ تَسْأَلُنِي مِائَةَ دِرْهَمٍ وَأَنَا ابْنُ حَاطِمٍ وَاللَّهِ لَا أُعْطِيكَ ثُمَّ قَالَ لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ثُمَّ رَأَى خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَاثَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاطِمٍ حَدَّثَنَا بِهِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا سِمَاكِ

وكسر اللام وهو ضرب بن نفيير المذكور في الرواية الاولى. قوله صلى الله عليه وسلم (من حلف على يمين ثم رأى انتقى لله فليأث التقوى) هو بمعنى الروايات السابقة فرأى خيرا منها فليأث الذي

ابن حَرْبٍ قَالَ سَمِعْتُ تَمِيمَ بْنَ طَرْقَةَ قَالَ سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ فَقَدْ كَرَّمْتُهُ
وَزَادَ وَلَكَ أَرْبَعُمِائَةٍ فِي عَطَائِي حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخٍ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ حَدَّثَنَا
الْحُسَيْنُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُمْرَةَ قَالَ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ
ابْنَ سُمْرَةَ لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ فَإِنَّكَ إِنِ اعْطَيْتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلْتَ إِلَيْهَا وَإِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ غَيْرِ
مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكُفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ
وَأَنْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ . قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْجَلُودِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَاسَرَجِيُّ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ
ابْنَ فَرُّوخٍ هَذَا الْحَدِيثُ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ السَّعْدِيُّ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يُونُسَ وَمَنْصُورٍ
وَحُمَيْدٍ حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سِمَاكِ بْنِ عَطِيَّةٍ وَيُونُسَ
ابْنَ عُبَيْدٍ وَهَشَامُ بْنُ حَسَّانٍ فِي آخِرِينَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمَرُ
عَنْ أَبِيهِ حَدَّثَنَا عَقْبَةُ بْنُ مَكْرَمٍ الْعُمِيُّ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ كُلِّهِمْ
عَنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُمْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ

هو خير . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿يا عبد الرحمن بن سُمرة لا تسأل الإمارة فانك ان أعطيتها
عن مسئلة وكتلت اليها وان أعطيتها عن غير مسئلة أعنت عايتها﴾ هكذا هو في أكثر النسخ
وكتلت اليها وفي بعضها أكلت اليها بالهمزة وفي هذا الحديث فوائد منها كراهة سؤال الولاية
سواء ولاية الإمارة والقضاء والحسبة وغيرها ومنها بيان أن من سأل الولاية لا يكون معه إغاثة
من الله تعالى ولا تكون فيه كفاية لذلك العمل فينبغي أن لا يولى ولهذا قال صلى الله عليه وسلم
لا نولى عملنا من طلبه أو حرص عليه . قوله ﴿حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا جرير إلى آخره﴾
وقع في بعض النسخ في آخر هذا الحديث قال أبو أحمد الجلودي حدثنا أبو العباس الماسرجسي

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ أَبِيهِ ذِكْرُ الْأَمَارَةِ
 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو النَّاقِدُ قَالَ يَحْيَى أَخْبَرَنَا هُشَيْمُ بْنُ بِشِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
 ابْنِ أَبِي صَالِحٍ وَقَالَ عَمْرُو حَدَّثَنَا هُشَيْمُ بْنُ بِشِيرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ

قال حدثنا شيخان بهذا ومراده أنه علا برجل

باب اليمين على نية المستحلف

قوله صلى الله عليه وسلم ﴿يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ﴾ وفي رواية اليمين على نية المستحلف
 المستحلف بكسر اللام وهذا الحديث محمول على الحلف باستحلاف القاضي فإذا ادعى رجل
 على رجل حقا لحلفه القاضي لحلف وورى فنوى غير مانوى القاضي انعقدت يمينه على مانواه
 القاضي ولا تنفعه التورية وهذا مجمع عليه ودليله هذا الحديث والاجماع فأما إذا حلف بغير
 استحلاف القاضي وورى تنفعه التورية ولا يحنث سواء حلف ابتداء من غير تحليف أو حلفه
 غير القاضي وغير نائبه في ذلك ولا اعتبار بنية المستحلف غير القاضي وحاصله أن اليمين على نية
 الحالف في كل الأحوال إلا إذا استحلفه القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليه فتكون على نية
 المستحلف وهو مراد الحديث أما إذا حلف عند القاضي من غير استحلاف القاضي في دعوى
 فالاعتبار بنية الحالف وسواء في هذا كله اليمين بالله تعالى أو بالطلاق والعتاق إلا أنه إذا حلفه
 القاضي بالطلاق أو بالعتاق تنفعه التورية ويكون الاعتبار بنية الحالف لأن القاضي ليس
 له التحليف بالطلاق والعتاق وإنما يستحلف بالله تعالى واعلم أن التورية وإن كان لا يحنث بها
 فلا يجوز فعلها حيث يبطل بها حق مستحق وهذا مجمع عليه هذا تفصيل مذهب الشافعي وأصحابه
 ونقل القاضي عياض عن مالك وأصحابه في ذلك اختلافاً وتفصيلاً فقال لا خلاف بين العلماء
 أن الحالف من غير استحلاف ومن غير تعلق حق يمينه له نيته ويقبل قوله وأما إذا حلف
 لغيره في حق أو وثيقة متبرعاً أو بقضاء عليه فلا خلاف أنه يحكم عليه بظاهر يمينه سواء حلف

صَاحِبُكَ وَقَالَ عُمَرُو يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ وَحَرِشَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ
ابْنُ هُرُونَ عَنْ هُشَيْمٍ عَنْ عَبَّادِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ . عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْيَمِينَ عَلَى نِيَةِ الْمُسْتَحْلِفِ

حَدَّثَنَا أَبُو الرَّيِّعِ الْعَتَكِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ « وَاللَّفْظُ
لِأَبِي الرَّيِّعِ » قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ « وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ » حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
قَالَ كَانَ لِسُلَيْمَانَ سِتُونَ أَمْرَةً فَقَالَ لَا طُوفَنَ عَلَيْهِنَّ اللَّيْلَةَ فَتَحْمِلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ قَتْلَهُ
كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا فَارِسًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا وَاحِدَةً فَوَلَدَتْ

متبرعاً باليمين أو باستحلاف وأما فيما بينه وبين الله تعالى ففصيل اليمين على نية المحلوف له وقيل
على نية الحالف وقيل إن كان مستحلفاً فعلى نية المحلوف له وإن كان متبرعاً باليمين فعلى نية الحالف
وهذا قول عبد الملك وسحنون وهو ظاهر قول مالك وابن القاسم وقيل عكسه وهي رواية يحيى
عن ابن القاسم وقيل تنفعه نيته فيما لا يقضى به عليه ويفترق التبرع وغيره فيما يقضى به عليه
وهذا مروى عن ابن القاسم أيضاً وحكى عن مالك أن ما كان من ذلك على وجه المكر والخديعة
فهو فيه آثم حانت وما كان على وجه العذر فلا بأس به وقال ابن حبيب عن مالك ما كان على وجه
المكر والخديعة فله نيته وما كان في حق فهو على نية المحلوف له قال القاضي ولا خلاف في إثم
الحالف بما يقع به حق غيره وإن ورى والله أعلم

— باب الاستثناء في اليمين وغيرها —

ذكر في الباب حديث سليمان بن داود عليه السلام وفيه فوائد منها أنه يستحب للإنسان
إذا قال سأفعل كذا أن يقول إن شاء الله تعالى لقوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا
الأن يشاء الله ولهذا الحديث ومنها أنه إذا حلف وقال متصلاً يمينه إن شاء الله تعالى لم يحث
بفعله المحلوف عليه وأن الاستثناء يمنع انعقاد اليمين لقوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث لو

نُصِفَ إِنْسَانٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ كَانَ اسْتَنْتَى لَوَلَدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمْ غُلَامًا فَارْسًا يَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ وَابْنِ أَبِي عُمَرَ « وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ » قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجِيرٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ نَبِيُّ اللَّهِ لَا طُوفَانَ اللَّيْلَةِ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً

قال ان شاء الله لم يبحث وكان دركا لحاجته ويشترط لصحة هذا الاستثناء شرطان أحدهما أن يقوله متصلا باليمين والثاني أن يكون نوى قبل فراغ اليمين أن يقول ان شاء الله تعالى قال القاضي أجمع المسلمون على أن قوله ان شاء الله يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلا قال ولو جاز منفصلا كما روى عن بعض السلف لم يبحث أحد قط في يمين ولم يحتج الى كفارة قال واختلفوا في الاتصال فقال مالك والأوزاعي والشافعي والجمهور هو أن يكون قوله ان شاء الله متصلا باليمين من غير سكوت بينهما ولا تضر سكتة النفس وعن طاووس والحسن وجماعة من التابعين أن له الاستثناء ما لم يقم من مجلسه وقال قتادة ما لم يقم أو يتكلم وقال عطاء قدر حلبة ناقة وقال سعيد بن جبيرة بعد أربعة أشهر وعن ابن عباس له الاستثناء أبدا متى تذكره وتأول بعضهم هذا المنقول عن هؤلاء على أن مرادهم أنه يستحب له قول ان شاء الله تبركا قال تعالى واذكر ربك اذا نسيت ولم يريدوا بهحل اليمين ومنع الحنث أما اذا استثنى في الطلاق والعنق وغير ذلك سوى اليمين بالله تعالى فقال أنت طالق ان شاء الله تعالى أو أنت حر ان شاء الله تعالى أو أنت على كظهر أمي ان شاء الله تعالى أو لزيد في ذمتي ألف درهم ان شاء الله أو أن شفي مريضني فله على صوم شهر ان شاء الله أو ما أشبه ذلك فذهب الشافعي والكوفيون وأبى ثور وغيرهم صحة الاستثناء في جميع الأشياء كما أجمعوا عليها في اليمين بالله تعالى فلا يبحث في طلاق ولا عتق ولا ينعقد ظهاره ولا نذره ولا إقراره ولا غير ذلك مما يتصل به قوله ان شاء الله وقال مالك والأوزاعي لا يصح الاستثناء في شيء من ذلك إلا اليمين بالله تعالى وقوله صلى الله عليه وسلم لو قال ان شاء الله لم يبحث فيه إشارة الى أن الاستثناء يكون بالقول ولا تكتفي فيه النية وبهذا قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك

كَلَّهْنِ تَأْتِي بَعْلَامٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ أَوِ الْمَلِكُ قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَمْ يَقُلْ وَنَسِيَ فَلَمْ تَأْتِ وَاحِدَةٌ مِنْ نِسَائِهِ إِلَّا وَاحِدَةٌ جَاءَتْ بِشِقِّ غَلَامٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

وأحمد والعلماء كافة إلا ما حكى عن بعض المالكية أن قياس قول مالك صحة الاستثناء بالنية من غير لفظ . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ قد يحتاج به من يقول بجواز انفصال الاستثناء وأجاب الجمهور عنه بأنه يحتمل أن يكون صاحبه قاله ذلك وهو بعد في أثناء اليمين أو أن الذي جرى منه ليس يمين فانه ليس في الحديث تصريح يمين والله أعلم قوله صلى الله عليه وسلم ﴿لَا طُوفَنَ﴾ وفي بعض النسخ لاطيفن الليلة هما لنتان فصيحتان طاف بالشيء وأطاف به إذا دار حوله وتكرر عليه فهو طائف ومطيف وهو هنا كناية عن الجماع . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿كَانَ لِسُلَيْمَانَ سِتُونَ امْرَأَةً﴾ وفي رواية سبعون وفي رواية تسعون وفي غير صحيح مسلم تسع وتسعون وفي رواية مائة . هذا كله ليس بمتعارض لأنه ليس في ذكر القليل نفي الكثير وقد سبق بيان هذا مرات وهو من مفهوم العدد ولا يعمل به عند جماهير الأصوليين وفي هذا بيان ما خص به الأنبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم من القوة على اطلاقه هذا في ليلة واحدة وكان نبينا صلى الله عليه وسلم يطوف على إحدى عشرة امرأة له في الساعة الواحدة كما ثبت في الصحيح وهذا كله من زيادة القوة والله أعلم . قوله ﴿فَتَحْمِلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ فَذَلِكَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غَلَامًا فَارِسًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ هذا قاله على سبيل التمني للخير وقصده الآخرة والجهاد في سبيل الله تعالى لا لغرض الدنيا . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا وَاحِدَةً فَوَلَدَتْ نِصْفَ إِنْسَانٍ﴾ وفي رواية جاءت بشق غلام قيل هو الجسد الذي ذكره الله تعالى أنه ألقى على كرسيه . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿لَوْ كَانَ اسْتَنْشَى لَوَلَدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غَلَامًا فَارِسًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى﴾ هذا محمول على أن النبي صلى الله عليه وسلم أوحى إليه بذلك في حق سليمان لأن كل من فعل هذا يحصل له هذا . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ أَوِ الْمَلِكُ قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَمْ يَقُلْ وَنَسِيَ﴾ قيل المراد بصاحبه الملك وهو الظاهر من لفظه وقيل القرن وقيل صاحب له آدمي . وقوله نسي ضبطه بعض الأئمة

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْتِثْ وَكَانَ دَرَكًا لَهُ فِي حَاجَتِهِ وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ أَوْ نَحْوَهُ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَبِي طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ لِأَطِيفِ اللَّيْلَةِ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقِيلَ لَهُ قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَمْ يَقُلْ فَأُطَافَ بِهِمْ فَلَمْ تَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً نَصَفَ إِنْسَانٌ قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْتِثْ وَكَانَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شَبَابَةُ حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ قَالَ سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ لِأَطِيفِ اللَّيْلَةِ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً كُلُّهَا تَأْتِي بِقَارِسٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَمْ يَقُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَطَافَ عَلَيْهِنَّ جَمِيعًا فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً بَشَقَّ رَجُلٌ وَائِمٌ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَرَسَانَا أَجْمَعُونَ . وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ

بِضْمِ النُّونِ وَتَشْدِيدِ السِّينِ وَهُوَ ظَاهِرٌ حَسَنٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿وَكَانَ دَرَكًا لَهُ فِي حَاجَتِهِ﴾ هُوَ بَفَتْحِ الرَّاءِ اسْمٌ مِنَ الْإِدْرَاكِ أَيْ لِحَاقًا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَا تَخَافْ دَرَكًا . قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿وَائِمٌ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ فِيهِ جَوَازُ الْيَمِينِ هَذَا اللَّفْظُ وَهُوَ ائِمٌّ وَالْإِمْنُ وَالْإِيمَنُ وَالْإِيمَانُ وَاسْتَلْخَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ هُوَ يَمِينٌ وَقَالَ أَصْحَابُنَا إِنْ نَوَى بِهِ الْيَمِينَ فَهُوَ يَمِينٌ وَالْآفَلَا . قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَجَاهِدُوا﴾ فِيهِ جَوَازُ قَوْلِ لَوْ وَلَوْ قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ هَذَا يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى جَوَازِ قَوْلِ لَوْ وَلَوْ لَا

مُوسَى بْنُ عَقَبَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ كُلُّهَا تَحْمِلُ غُلَامًا يُمَاهِدُ

قال وقد جاء في القرآن كثيرا وفي كلام الصحابة والسلف وترجم البخارى على هذا باب ما يجوز من اللغو وأدخل فيه قول لوط صلى الله عليه وسلم لو أن لى بكم قوة وقول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجعا بغير بيعة لرجعت هذه ولومدى الشهر لو اصلت ولولا حدثان قومك بالكفر لأتممت البيت على قواعد ابراهيم ولولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار وأمثال هذا قال والذي ينفعهم من ترجمة البخارى وما ذكره في الباب من القرآن والآثار أنه يجوز استعماله ولو لا فيما يكون للاستقبال مما امتنع من فعله لا تمتنع غيره وهو من باب الممتنع من فعله لوجود غيره وهو من باب لولا لأنه لم يدخل في الباب سوى ما هو للاستقبال أو ما هو حق صحيح متيقن كحديث لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار دون الماضى والمنقضى أو ما فيه اعتراض على الغيب والقدر السابق وقد ثبت في الحديث الآخر في صحيح مسلم قوله صلى الله عليه وسلم وإن أصابك شيء فلا تقل لو أنى فعلت كذا لكان كذا ولكن قل قدر الله وما شاء فعل قال القاضى قال بعض العلماء هذا اذا قاله على جهة الحتم والقطع بالغيب أنه لو كان كذا لكان كذا من غير ذكر مشيئة الله تعالى والنظر الى سابق قدره وخفى عليه علينا فأما من قاله على التسليم ورد الأمر الى المشيئة فلا كراهة فيه قال القاضى وأشار بعضهم الى أن لولا بخلاف لو قال القاضى والذي عندى أنهما سواء اذا استعملتا فيما لم يحط به الانسان علما ولا هو داخل تحت مقدور قائلهما ما هو تحكم على الغيب واعتراض على القدر كما نبه عليه في الحديث ومثل قول المنافقين لو أطاعونا ما قتلوا لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا . ولو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا وهنا فرد الله تعالى عليهم باطلهم فقال فادروا عن أنفسكم الموت إن كنتم صادقين فمثل هذا هو المنهى عنه وأما هذا الحديث الذى نحن فيه فانما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم فيه عن يقين نفسه أن سليمان لو قال إن شاء الله لجاهدوا لإدليس هذا ما يدرك بالظن والاجتهاد وإنما أخبر عن حقيقة أعلى الله تعالى بها وهو نحو قوله صلى الله عليه وسلم لولا بنو اسرائيل لم يختر اللحم ولولا حواء لم تخن امرأة زوجها فلما معارضة بين هذا وبين حديث النهى عن لو وقد قال الله تعالى قل لو كنتم فى يوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتل الى مضاجعهم ولوردوا لعادوا

فِي سَبِيلِ اللَّهِ

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللَّهِ لَأَنْ يَلِجَ أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ فِي أَهْلِهِ أَثَمَّ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطَى كَفَّارَتُهُ الَّتِي فَرَضَ اللَّهُ

لَهَا نَهَوَا عَنْهُ وَكَذَلِكَ مَا جَاءَ مِنْ لَوْلَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى لَوْلَا كِتَابُ اللَّهِ سَبَقَ لِمُسْكُمْ وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ لَلْبَثُ فِي بَطْنِهِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُخْبِرُ فِي كُلِّ ذَلِكَ عَمَامُضًى أَوْ يَأْتِي عَنْ عِلْمٍ خَبِيرًا قَطْعِيًّا وَكُلُّ مَا يَكُونُ مِنْ لَوْلَا مَا يُخْبِرُ بِهِ الْإِنْسَانُ عَنْ عِلَّةِ امْتِنَاعِهِ مِنْ فِعْلِهِ مِمَّا يَكُونُ فِعْلُهُ فِي قُدْرَتِهِ فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ لِأَنَّهُ أَخْبَارُ حَقِيقَةٍ عَنْ امْتِنَاعِ شَيْءٍ لِسَبَبِ شَيْءٍ وَحُصُولِ شَيْءٍ لَا امْتِنَاعَ شَيْءٍ وَتَأْتِي لَوْ غَالِبًا لِبَيَانِ السَّبَبِ الْمَوْجِبِ أَوْ الْوَاقِفِ فِي كُلِّ مَا كَانَ مِنْ هَذَا الْأَنَ يَكُونُ كَاذِبًا فِي ذَلِكَ كَقَوْلِ الْمُنَافِقِينَ لَوْ نَعْلَمُ قَتَالًا لَا تَبْعُنَا كَمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

بابُ النَّهْيِ عَنِ الْإِصْرَارِ عَلَى الْيَمِينِ فِيما

﴿يَتَأَذَى بِهِ أَهْلُ الْحَاكِمِ مِمَّا لَيْسَ بِحَرَامٍ﴾

قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿لَأَنْ يَلِجَ أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ فِي أَهْلِهِ أَثَمَّ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطَى كَفَّارَتُهُ الَّتِي فَرَضَ اللَّهُ﴾ أَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّ الْيَمِينَ فِيهِ سَلَامٌ وَهُوَ لَامُ الْقَسَمِ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلِجُ هُوَ يَفْتَحُ الْبَاءَ وَاللَّامُ وَتَشْدِيدُ الْجِيمِ وَأَثَمُ بِهَمْزَةٍ عُدُودَةٍ وَثَاءٌ مِثْلَةُ أَيْ أَكْثَرُ أَثَمًا وَمَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ يَمِينًا تَعَلَّقَ بِأَهْلِهِ وَتَضَرَّرُونَ بِعَدَمِ حَنَثِهِ وَيَكُونُ الْحَنَثُ لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَحْثَ فَيَفْعَلَ ذَلِكَ الشَّيْءَ وَيَكْفُرُ عَنْ يَمِينِهِ فَإِنْ قَالَ لَا أَحْنَثُ بَلْ أَتَوَرَّعُ عَنْ ارْتِكَابِ الْحَنَثِ وَأَخَافُ الْإِثْمَ فِيهِ فَهُوَ مُخْطِئٌ بِهَذَا الْقَوْلِ بَلْ اسْتِمْرَارِهِ فِي عَدَمِ الْحَنَثِ وَإِدَامَةِ الضَّرَرِ عَلَى أَهْلِهِ أَكْثَرُ أَثَمًا مِنَ الْحَنَثِ وَاللَّجَاجِ فِي اللُّغَةِ هُوَ الْإِصْرَارُ عَلَى الشَّيْءِ فَهَذَا مُخْتَصَرُ بَيَانِ مَعْنَى الْحَدِيثِ وَلَا بَدَّ مِنْ تَنْزِيلِهِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْحَنَثُ لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ كَمَا ذَكَرْنَا وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَقْدِسِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ
 «وَاللَّفْظُ لَزُهَيْرٍ» قَالُوا حَدَّثَنَا يَحْيَى «وَهُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ
 أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ
 أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قَالَ فَلَوْفَ بَنَدْرَكَ وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ
 حَدَّثَنَا أَبُو سَامَةَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ «يَعْنِي الثَّقَفِيَّ» ح
 وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعًا عَنْ حَفْصِ

الله عليه وسلم آثم فخرج على لفظ المفاعلة المقتضية للاشتراك في الاثم لانه قصد مقابلة اللفظ
 على زعم الحالف وتوهمه فانه يتوهم أن عليه اثما في الحنث مع أنه لا اثم عليه فقال صلى الله عليه
 وسلم الاثم عليه في اللجاج أكثر لو ثبت الاثم والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم

فيه حديث عمر رضي الله عنه أنه نذر أن يعتكف ليلة في الجاهلية وفي رواية نذر اعتكاف
 يوم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أوف بنذرَكَ. اختلف العلماء في صحة نذر الكافر فقال مالك
 وأبو حنيفة وسائر الكوفيين وجمهور أصحابنا لا يصح وقال المغيرة الخزومي وأبو ثور والبخاري
 وابن جرير وبعض أصحابنا يصح وحجتهم ظاهر حديث عمر وأجاب الأولون عنه أنه محمول على
 الاستحباب أى يستحب لك أن تفعل الآن مثل ذلك الذى نذرت في الجاهلية وفي هذا الحديث
 دلالة للمذهب الشافعى وموافقيه في صحة الاعتكاف بغير صوم وفي صحته بالليل كما يصح بالنهار
 سواء كانت ليلة واحدة أو بعضها أو أكثر ودليله حديث عمر هذا وأما الرواية التى فيها اعتكاف
 يوم فلا تخالف رواية اعتكاف ليلة لانه يحتمل أنه سأله عن اعتكاف ليلة وسأله عن اعتكاف
 يوم فأمره بالوفاء بما نذر فحصل منه صحة اعتكاف الليل وحده ويؤيده رواية نافع عن ابن
 عمر أن عمر نذر أن يعتكف ليلة في المسجد الحرام فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم

أَبْنِ غِيَاثٍ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَادٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَقَالَ حَفْصُ بْنُ يَنْبَغٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ هَذَا الْحَدِيثِ أَمَّا أَبُو أَسَامَةَ وَالتَّقْفِيُّ فَقِي حَدِيثُهُمَا اِئْتِكَافُ لَيْلَةٍ وَأَمَّا فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ فَقَالَ جَعَلَ عَلَيْهِ يَوْمًا يَتَعَكَّفُهُ وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ حَفْصٍ ذِكْرُ يَوْمٍ وَلَا لَيْلَةٍ وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ أَنَّ أَيُّوبَ حَدَّثَهُ أَنَّ نَافِعًا حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ بَعْدَ أَنْ رَجَعَ مِنَ الطَّائِفِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَتَعَكَّفَ يَوْمًا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَكَيْفَ تَرَى قَالَ أَذْهَبَ فَأَتَعَكَّفَ يَوْمًا قَالَ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَعْطَاهُ جَارِيَةً مِنَ الْخُمْسِ فَلَمَّا أَعْتَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبَايَا النَّاسِ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَصْوَاتَهُمْ يَقُولُونَ ائْتَقْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ مَا هَذَا فَقَالُوا ائْتَقْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبَايَا النَّاسِ فَقَالَ عُمَرُ يَا عَبْدَ اللَّهِ أَذْهَبَ إِلَى تِلْكَ الْجَارِيَةِ نَحْلُ سَيْلِمَهَا وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ لَمَّا قُتِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ حِينِ سَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نَذْرِكَ أَنْ تَذَرَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ائْتِكَافَ يَوْمٍ ثُمَّ ذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّمِيِّ حَدَّثَنَا حَمَادُ

فَقَالَ لَهُ أَوْفَ بِنَذْرِكَ فَأَتَعَكَّفَ عُمَرُ لَيْلَةً رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَقَالَ إِسْنَادُهُ ثَابِتٌ هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ

ابن زيد حدثنا أيوب عن نافع قال ذكر عند ابن عمر عمرة رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجعرانة فقال لم يعتمر منها قال وكان نذر اعتكاف ليلة في الجاهلية ثم ذكر نحو حديث جرير بن حازم ومعمّر عن أيوب وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي حدثنا حجاج بن المنهال حدثنا حماد عن أيوب ح وحدثنا يحيى بن خلف حدثنا عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق كلاهما عن نافع عن ابن عمر بهذا الحديث في النذر وفي حديثهما جميعاً اعتكاف يوم

حدثني أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري حدثنا أبو عوانة عن فراس عن ذكوان أبي صالح عن زاذان أبي عمر قال أتيت ابن عمر وقد اعتق مملوكاً قال فأخذ من الأرض عوداً أو شيئاً فقال مافيه من الأجر مايسوي هذا إلا أني سمعت رسول الله

وبه قال الحسن البصري وأبو ثور وداود وابن المنذر وهو أصح الروایتين عن أحمد قال ابن المنذر وهو مروى عن علي وابن مسعود وقال ابن عمر وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير والزهرى ومالك والاوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق في رواية عنهما لا يصح الا بصوم وهو قول أكثر العلماء . قوله (ذكر عند ابن عمر عمرة رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجعرانة فقال لم يعتمر منها) هذا محمول على نفى عنه أى أنه لم يعلم ذلك وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر من الجعرانة والاثبات مقدم على النفي لما فيه من زيادة العلم وقد ذكر مسلم في كتاب الحج اعتبار النبي صلى الله عليه وسلم من الجعرانة عام حين من رواية أنس رضي الله عنه والله أعلم

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتَقَهُ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ «وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى» قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ فِرَاسٍ قَالَ سَمِعْتُ ذَكَوَانَ يَحْدُثُ عَنْ زَادَانَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ دَعَا بَغْلَامَ لَهُ فَرَأَى بَطْنَهُ أَثَرًا فَقَالَ لَهُ أَوْجَعْتُكَ قَالَ لَا قَالَ فَأَنْتَ عَتِيقٌ قَالَ ثُمَّ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ فَقَالَ مَالِي فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَزِينُ هَذَا إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ ضَرَبَ غُلَامًا لَهُ حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ أَوْ لَطَمَهُ فَإِنَّ كَفَّارَتَهُ أَنْ يُعْتَقَهُ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ عَنْ فِرَاسٍ بِإِسْنَادٍ

— باب صحبة المماليك —

قوله صلى الله عليه وسلم «من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يعتقه» قال العلماء في هذا الحديث الرفق بالمماليك وحسن صحبتهم وكف الأذى عنهم وكذلك في الأحاديث بعده وأجمع المسلمون على أن عتقه بهذا ليس واجبا وإنما هو مندوب رجاء كفارة ذنبه. فيه إزالة أثم ظلمه وما استدلوا به لعدم وجوب اعتاقه حديث سويد بن مقرن بعده أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم حين لطم أحدهم خادمهم بعتقها قالوا ليس لنا خادم غيرها قال فليستخدموها فإذا استغفروا عنها فليخلوا سبيلها قال القاضي عياض وأجمع العلماء أنه لا يجب اعتاق العبد لشيء مما يفعله به مولاة مثل هذا الأمر الخفيف قالوا واختلفوا فيما كثر من ذلك وشنع من ضرب مبرح منك لغير موجب لذلك أو حرقه بنار أو قطع عضوا له أو أفسده أو نحو ذلك مما فيه مثله ذهب مالك وأصحابه والليث إلى عتق العبد على سيده بذلك ويكون ولاؤه له ويعاقبه السلطان على فعله وقال سائر العلماء لا يعتق عليه واختلف أصحاب مالك فيما لو حلق رأس الأمة أو نحى العبد واحتج مالك بحديث ابن عمر وبن العاص في الذي جب عبده فأعتقه النبي صلى الله عليه وسلم. قوله صلى الله عليه وسلم «من ضرب غلاما حدا لم يأت به أو لطمه فإن كفارته أن يعتقه هذه الرواية مينة أن المراد بالأولى من ضربه بلا ذنب ولا

شُعْبَةَ وَإِي عَوَانَةَ أَمَّا حَدِيثُ ابْنِ مَهْدِيٍّ فَذَكَرَ فِيهِ حَدًّا لَمْ يَأْتَهُ فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ مِنْ لَطَمِ عَبْدِهِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَدَّ حَرِشٌ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَيْمُونٍ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ مَيْمُونٍ «وَاللَّفْظُ لَهُ» حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ لَطَمْتُ مَوْلَى لَنَا فَهَرَبْتُ ثُمَّ جِئْتُ قَبِيلَ الظَّهْرِ فَصَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي فِدْعَاءٍ وَدَعَانِي ثُمَّ قَالَ امْثُلْ مِنْهُ فَعَفَا ثُمَّ قَالَ كُنَّا بَنِي مُقَرِّنٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا خَادِمٌ وَاحِدَةٌ فَلَطَمَهَا أَحَدُنَا فَلَبَّغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ اعْتَقُوهَا قَالُوا لَيْسَ لَكُمْ خَادِمٌ غَيْرُهَا قَالَ فَلَيْسَتْ خَدِمُوهَا فَإِذَا اسْتَعْنَوْا عَنْهَا فَلْيُخْلَوْا سَبِيلَهَا حَرِشٌ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَنَحْمَدُ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ «وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ» قَالَا حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ هِلَالٍ

على سبيل التعليم والأدب قوله «أن ابن عمر أعتق مملوكا فأخذ من الأرض عوداً أو شيتاً فقال ما فيها من الأجر ما يسوى هذا إلا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يعتقه» هكذا وقع في معظم النسخ ما يسوى وفي بعضها ما يساوى بالالف وهذه هي اللغة الصحيحة المعروفة والأولى عدها أهل اللغة في لحن العوام وأجاب بعض العلماء عن هذه اللفظة بأنها تغيير من بعض الرواة لا أن ابن عمر نطق بها ومعنى كلام ابن عمر أنه ليس في اعتاقه أجر الملتق تبرعاً وإنما عتقه كفارة لضربه وقيل هو استثناء منقطع وقيل بل هو متصل ومعناه ما أعتقه إلا لأنني سمعت كذا . قوله «لطمت مولى لنا فهربت ثم جئت قبيل الظهر فصليت خلف أبي فِدْعَاءٍ وَدَعَانِي ثُمَّ قَالَ امْثُلْ مِنْهُ فَعَفَا» قوله امْثُلْ قيل معناه عاقبه قصاصاً وقيل أفعَلْ به مثل ما فعل بك وهذا محمول على تطييب نفس المولى المضروب والافلا يجب القصاص في اللطمة ونحوها وإنما واجبه التعزير لكنه تبرع فأمكنه من القصاص فيها وفيه الرفق بالموالي واستعمال التواضع . قوله «ليس لنا الاخدام واحدة» هكذا هو في جميع النسخ والخدام بلاهاء

أَبْنُ يَسَافٍ قَالَ يَجْعَلُ شَيْخٌ فَلَطَمَ خَادِمًا لَهُ فَقَالَ لَهُ سُؤِيدٌ بْنُ مُقَرِّنٍ عَجَزَ عَلَيْكَ إِلَّا حَرَّوْجَهَا
لَقَدْ رَأَيْتُنِي سَابِعَ سَبْعَةٍ مِنْ بَنِي مُقَرِّنٍ مَالَنَا خَادِمٌ إِلَّا وَاحِدَةً لَطَمَهَا أَصْرُنَا فَأَمَرْنَا
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَعْتَقَهَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا حَدَّثَنَا
أَبْنُ أَبِي عَدَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ هَلَالِ بْنِ يَسَافٍ قَالَ كُنَّا نَبِيعُ الْبَزَّ فِي دَارِ سُؤِيدٍ
أَبْنِ مُقَرِّنٍ أَخِي الثَّمَانِ بْنِ مُقَرِّنٍ نَحْرَجَتْ جَارِيَةٌ فَقَالَتْ لِرَجُلٍ مَنَا كَلْبَةً فَلَطَمَهَا فَغَضِبَ
سُؤِيدٌ فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ إِدْرِيسَ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ حَدَّثَنِي
أَبْنُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْتَكِدِرِ مَا اسْمُكَ قُلْتُ شُعْبَةُ فَقَالَ مُحَمَّدٌ حَدَّثَنِي
أَبُو شُعْبَةَ الْعِرَاقِيُّ عَنْ سُؤِيدِ بْنِ مُقَرِّنٍ أَنَّ جَارِيَةً لَهُ لَطَمَهَا إِنْسَانٌ فَقَالَ لَهُ سُؤِيدٌ أَمَا عَلِمْتَ
أَنَّ الصُّورَةَ مُحَرَّمَةٌ فَقَالَ لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَإِنِّي لَسَابِعُ إِخْوَةٍ لِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَمَا لَنَا خَادِمٌ غَيْرُ وَاحِدٍ فَعَمَدَ أَحَدُنَا فَلَطَمَهُ فَأَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَعْتَقَهَا

يطلق على الجارية كما يطلق على الرجل ولا يقال خادمة بالهاء إلا في لغة شاذة قليلة أو ضحمتا في
تهذيب الاسماء واللغات . قوله (هلال بن يساف) هو بفتح الياء وكسرها ويقال أيضا أساف
قوله (عجز عليك إلا حر وجها) معناه عجزت ولم تجد أن تضرب إلا حر وجها وحر الوجه
صفحته ومارق من بشرته وحركل شيء أفضله وأرفعه قيل ويحتمل أن يكون مراده بقوله عجز
عليك أي امتنع عليك وعجز بفتح الجيم على اللغة الفصيحة وبها جاء القرآن أعجزت أن أكون مثل
هذا الغراب ويقال بكسرها . قوله (فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نعتقها) هذا
محمول على أنهم كلهم رضوا بعقوبتها وتبرعوا به والا فاللطمة إنما كانت من واحد منهم فسمحوا
له بعقوبتها تكفيرا لذنبه . قوله (أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الصُّورَةَ مُحَرَّمَةٌ) فيه إشارة إلى ما صرح به في
الحديث الآخر إذا ضرب أحدكم العبد فليجتنب الوجه إكراما له لأن فيه محاسن الإنسان

وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ قَالَ لِي
 مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدَرِ مَا أَسْمَكَ فَذَكَرَ بِنْتَ حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ
 حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ «يَعْنَى ابْنَ زِيَادٍ» حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ
 قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ الْبَدْرِيُّ كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَامًا لِي بِالسَّوْطِ فَسَمِعْتُ صَوْتًا مِنْ خَلْفِي أَعْلَمُ
 أَبَا مَسْعُودٍ فَلَمْ أَفْهَمْ الصَّوْتَ مِنَ الْغَضَبِ قَالَ فَلَمَّا دَنَا مِنِّي إِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ فَذَا هُوَ يَقُولُ أَعْلَمُ أَبَا مَسْعُودٍ أَعْلَمُ أَبَا مَسْعُودٍ قَالَ فَالْقَيْتُ السَّوْطَ مِنْ يَدَيَّ فَقَالَ أَعْلَمُ
 أَبَا مَسْعُودٍ أَنَّ اللَّهَ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَى هَذَا الْغُلَامِ قَالَ فَقُلْتُ لَا أَضْرِبُ مَمْلُوكًا بَعْدَهُ أَبَدًا
 وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
 حُمَيْدٍ «وَهُوَ الْمَعْمَرِيُّ» عَنْ سَفْيَانَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا
 سَفْيَانُ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَفَّانُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ
 بِإِسْنَادِ عَبْدِ الْوَاحِدِ نَحْوَ حَدِيثِهِ غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ فَسَقَطَ مِنْ يَدَيَّ السَّوْطَ مِنْ هَيْبَتِهِ
 وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو معاوية حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ
 عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَامًا لِي فَسَمِعْتُ مِنْ خَلْفِي صَوْتًا

وأعضاه اللطيفة وإذا حصل فيه شين أو أثر كان أفبح . قوله في حديث أبي مسعود (أنه ضرب
 غلامه بالسوط فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أعلم أبا مسعود أن الله أقدر عليك منك على
 هذا الغلام) فيه الحث على الرفق بالمملوك والوعظ والتنبيه على استعمال العقوب وكظم الغيظ والحكم
 كما يحكم الله على عباده . قوله (حدثنا محمد بن حميد المعمرى) هو بفتح الميم واسكان العين قيل

أَعْلَمَ أَبَا مَسْعُودٍ اللَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ فَالْتَفَتَ فَإِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ هُوَ حَرُّ لَوْجِهِ اللَّهُ فَقَالَ أَمَا لَوْلَمْ تَفْعَلْ لِلْفَحْحَكِ النَّارُ أَوْلَسْتُكَ النَّارَ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبْنُ بَشَّارٍ «وَاللَّفْظُ لِأَبْنِ الْمُثَنَّى» قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يَضْرِبُ غُلَامَهُ جَعَلَ يَقُولُ أَعُوذُ بِاللَّهِ قَالَ جَعَلَ يَضْرِبُهُ فَقَالَ أَعُوذُ بِرَسُولِ اللَّهِ فَفَرَّكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللَّهِ اللَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ قَالَ فَأَعْتَقَهُ . وَحَدَّثَنِي بَشْرُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْنَى بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَعُوذُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ مُيَرِّحٍ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُيَرِّحٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي نَعْمٍ حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ بِالزَّانَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ

له المعمرى لأنه رُحل إلى معمر بن راشد وقيل لأنه كان يتبع أحاديث معمر . قوله ﴿عن أبي مسعود أنه كان يضرب غلامه فجعل يقول أَعُوذُ بِاللَّهِ فجعل يضربه فقال أَعُوذُ بِرَسُولِ اللَّهِ فَفَرَّكَ﴾ قال العلماء لعله لم يسمع استعاذته الأولى لشدة غضبه كما لم يسمع نداء النبي صلى الله عليه وسلم أو يكون لما استعاذ برسول الله صلى الله عليه وسلم تنبه لمكانه . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿من قذف مملوكه بالزنا يُقَامُ عليه الحد يوم القيامة إلا أن يكون كما قال﴾ فيه إشارة إلى أنه

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوْسُفَ الْأَزْرُقِيُّ كِلَاهُمَا عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ هَذَا الْإِسْنَادُ فِي حَدِيثِهِمَا
سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَبِيَّ التَّوْبَةِ

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ
قَالَ مَرَرْنَا بِأَبِي ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ وَعَلَى غُلَامِهِ مِثْلُهُ فَقُلْنَا يَا أَبَا ذَرٍّ لَوْ جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا
كَانَتْ حُلَّةً فَقَالَ إِنَّهُ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنْ إِخْوَانِي كَلَامٌ وَكَانَتْ أُمُّهُ أَعْجَمِيَّةً فَعَيَّرَتْهُ بِأُمِّهِ
فَشَكَكَنِي إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَقِيتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا أَبَا ذَرٍّ
إِنَّكَ أَمْرُؤُ فَيْكِ جَاهِلِيَّةٌ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ سَبَّ الرِّجَالَ سَبَّوْا أَبَاهُ وَأُمَّهُ قَالَ يَا أَبَا ذَرٍّ

لاحد على قاذف العبد في الدنيا وهذا مجمع عليه لكن يعزر قاذفه لأن العبد ليس بمحصن وسواء
في هذا كله من هو كامل الرق وليس فيه سبب حرية والمدير والمكاتب وأم الولد ومن بعضه حر
هذا في حكم الدنيا أما في حكم الآخرة فيستوفي له الحسد من قاذفه لاستواء الأحرار والعبيد في
الآخرة قوله «سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ نَبِيَّ التَّوْبَةِ» قال القاضي وسمى بذلك لأنه بعث صلى الله عليه وسلم
بقبول التوبة بالقول والاعتقاد وكانت توبة من قبلنا يقتل أنفسهم قال ويحتمل أن يكون المراد
بالتوبة الإيمان والرجوع عن الكفر إلى الإسلام وأصل التوبة الرجوع. قوله «عن المعرور
ابن سويد» هو بالعين المهملة وبالراء المكسرة قوله «لَوْ جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا كَانَتْ حُلَّةً» إنما قال ذلك
لأن الحلة عند العرب ثوبان ولا تطلق على ثوب واحد. قوله في حديث أبي ذرٍّ «كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ
رَجُلٍ مِنْ إِخْوَانِي كَلَامٌ وَكَانَتْ أُمُّهُ أَعْجَمِيَّةً فَعَيَّرَتْهُ بِأُمِّهِ» صلى الله عليه وسلم فقال يا أبا
ذر إنك أمرؤ فَيْكِ جَاهِلِيَّةٌ» أما قوله رجل من إخواني فمعناه رجل من المسلمين والظاهر أنه كان
عبدًا وإنما قال من إخواني لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال له إخوانكم خولكم فمن كان أخوه
تحت يده. قوله صلى الله عليه وسلم فَيْكِ جَاهِلِيَّةٌ أى هذا التعبير من أخلاق الجاهلية فَيْكِ
خلق من أخلاقهم. وينبغي للمسلم أن لا يكون فيه شيء من أخلاقهم ففيه النهي عن التعبير

إِنَّكَ أَمْرُؤُ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ هُمْ إِخْوَانُكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ فَأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ
وَالْبَسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ
أَبْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ
أَبْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَزَادَ فِي حَدِيثِ
زُهَيْرٍ وَأَبِي مُعَاوِيَةَ بَعْدَ قَوْلِهِ إِنَّكَ أَمْرُؤُ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ قَالَ قُلْتُ عَلَى حَالِ سَاعَتِي مِنَ الْكِبَرِ
قَالَ نَعَمْ وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي مُعَاوِيَةَ نَعَمْ عَلَى حَالِ سَاعَتِكَ مِنَ الْكِبَرِ وَفِي حَدِيثِ عَيْسَى فَإِنْ
كَفَّهُ مَا يَغْلِبُهُ فَلْيَبِعْهُ وَفِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ فَلْيَبِعْهُ عَلَيْهِ وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ فَلْيَبِعْهُ

وتنقيص الآباء والأمهات وأنه من أخلاق الجاهلية . قوله ﴿ قلت يا رسول الله من سب الرجال سبوا
أباه وأمه قال يا أباذرانك امرؤ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ ﴾ معنى كلام أبي ذر الاعتذار عن سبه أم ذلك الانسان
يعنى أنه سبني ومن سب انساناً سب ذلك الانسان أبا الساب وأمه فأنكر عليه النبي صلى الله
عليه وسلم وقال هذا من أخلاق الجاهلية وانما يباح للسبب أن يسب الساب نفسه بقدر ما
سبه ولا يتعرض لأبيه ولا لأمه . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ هم اخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم
فأطعموهم مِمَّا تَأْكُلُونَ وَالْبَسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ ﴾
الضمير في هم اخوانكم يعود إلى المالك والأمر باطعامهم مما يأكل السيد والباسم مما يلبس
محمول على الاستحباب لا على الإيجاب وهذا باجماع المسلمين وأما فعل أبي ذر في كسوة غلامه
مثل كسوته ففعل بالمستحب وانما يجب على السيد نفقة المملوك وكسوته بالمعروف بحسب
البلدان والأشخاص سواء كان من جنس نفقة السيد ولباسه أو دونه أو فوقه حتى لو قتر السيد
على نفسه تقيراً خارجاً عن عادة أمثاله اما زهدا واما شحلا ليجل له التقيير على المملوك والزامه
وموافقة الابرضاء وأجمع العلماء على أنه لا يجوز أن يكلفه من العمل ما لا يطيقه فان كان
ذلك لزمه اعانتة بنفسه أو بغيره . قوله ﴿ فَإِنْ كَفَّهُ مَا يَغْلِبُهُ فَلْيَبِعْهُ ﴾ وفي رواية فليبعنه عليه وهذه

وَلَا فُلَيْعَنهُ أَنْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ وَلَا يَكْلَفُهُ مَا يَغْلِبُهُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ
«وَالْفَلَّطُ لَابْنُ الْمُثَنَّى» قَالََا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاصِلِ الْأَحْذَبِ عَنْ
الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ رَأَيْتُ أَبَا ذَرٍّ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ وَعَلَى غُلَامُهُ مِثْلَهَا فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ قَالَ
فَذَكَرَ أَنَّهُ سَأَلَ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعِيرَهُ بِأَمْرِهِ قَالَ فَأَنَّى الرَّجُلُ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ
جَاهِلِيَّةٌ إِخْوَانُكُمْ وَخَوْلُكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدَيْهِ فَلْيُطْعِمْهُ
مِمَّا يَأْكُلُ وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ عَلَيْهِ
وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرْحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ
أَنْ بُكِّرَ ابْنُ الْأَشَجِّ حَدَّثَهُ عَنْ الْعَجْلَانِ مَوْلَى فَاطِمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لِلْمَلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ وَلَا يَكْلَفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ
وَحَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَنَعَ لِأَحَدِكُمْ خَادِمَهُ طَعَامَهُ ثُمَّ جَاءَهُ بِهِ وَقَدْ وَلِيَ حَرَهُ

الثانية هي الصواب الموافقة لباقي الروايات وقد قيل ان هذا الرجل المسبوب هو بلال المؤذن
قوله صلى الله عليه وسلم ﴿للملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل الا ما يطيق﴾ هو
موافق للحديث أبى ذر وقد شرحناه والكسوة بكسر الكاف وضمة لغتان الكسر أفصح و به
جاء القرآن ونبه بالطعام والكسوة على سائر المؤن التي يحتاج اليها العبد والله أعلم بقوله صلى
الله عليه وسلم ﴿اذا صنع لأحدكم خادمه طعامه ثم جاءه به وقد ولي حره

وَدَخَانَهُ فليَقْعِدَهُ مَعَهُ فَمَا كُلُّ فَنَ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوهًا قَلِيلًا فَلْيَضَعْ فِي يَدِهِ مِنْهُ أَكْلَةً
أَوْ أَكْلَتَيْنِ قَالَ دَاوُدُ يَعْنِي لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا نَصَحَ لِسَيِّدِهِ وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ
وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا حَدَّثَنَا يَحْيَى « وَهُوَ الْقَطَّانُ » ح وَحَدَّثَنَا
ابْنُ عُثْمَانَ ابْنُ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُثْمَانَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ
عُبَيْدِ اللَّهِ ح وَحَدَّثَنَا هُرُوزُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ جَمِيعًا عَنْ
نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ
وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ سَمِعْتُ سَعِيدَ
ابْنِ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الْمُصْلِحِ
أَجْرَانِ وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْحَجُّ وَرَأَى أُمِّي لَا حَبِيبَ

فَمَا كُلُّ فَنَ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوهًا قَلِيلًا فَلْيَضَعْ فِي يَدِهِ مِنْهُ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ قَالَ دَاوُدُ يَعْنِي لُقْمَةً
أَوْ لُقْمَتَيْنِ أَمَا الْأَكْلَةُ فَبُضْمُ الْهَمْزِ وَهِيَ اللَّقْمَةُ كَمَا فَسَّرَهُ وَأَمَّا الْمَشْفُوهُ فَهُوَ الْقَلِيلُ لِأَنَّهُ الشَّفَاءُ كَثُرَتْ عَلَيْهِ
حَتَّى صَارَ قَلِيلًا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَشْفُوهًا قَلِيلًا أَيْ قَلِيلًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ
الْحَثُّ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَالْمُوَاسَاةِ فِي الطَّعَامِ لِأَسْبَابٍ فِي حَقِّ مَنْ صَنَعَهُ أَوْ حَمَلَهُ لِأَنَّهُ وَلِيَ حَرَهُ وَدَخَانَهُ
وَتَعَلَّقَتْ بِهِ نَفْسُهُ وَشَمَّرَتْهُ وَهَذَا كُلُّهُ يَحْمُولُ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « الْعَبْدُ إِذَا نَصَحَ
لِسَيِّدِهِ وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ » وَفِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَةِ لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الْمُصْلِحِ أَجْرَانِ فِيهِ فَضِيلَةٌ
ظَاهِرَةٌ لِلْمَمْلُوكِ الْمُصْلِحِ وَهُوَ النَّاصِحُ لِسَيِّدِهِ وَالْقَائِمُ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ الْمُتَوَجِّهُةِ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ لَهُ أَجْرَانِ لِقِيَامِهِ

أَنَّ أُمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ قَالَ وَبَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَمْ يَكُنْ يَحْجُ حَتَّى مَاتَتْ أُمُّهُ لَصَحْبَتِهَا قَالَ
أَبُو الطَّاهِرِ فِي حَدِيثِهِ لِلْعَبْدِ الْمُصْلِحِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَمْلُوكَ. وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا
أَبُو صَفْوَانَ الْأُمَوِيُّ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ هَذَا الْأَسْنَادَ وَلَمْ يَذْكُرْ بَلَّغْنَا وَمَا بَعْدَهُ
وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَدَّى الْعَبْدُ حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوْلَاهُ
كَانَ لَهُ أَجْرَانِ قَالَ حَدَّثَنَا كَعْبٌ قَالَ كَعْبٌ لَيْسَ عَلَيْهِ حِسَابٌ وَلَا عَلَى مُؤْمِنٍ مَزْهَدٌ. وَحَدَّثَنِي
زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ هَذَا الْأَسْنَادَ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا
عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مُعَمَّرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا وَقَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

بِالْحَقِّينَ وَلَا تَكْسَارُهُ بِالرَّقِ وَأَمَا قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْحَجُّ وَبَرَأى
لَأَحْبَبَ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ فَقِيهِ أَنْ الْمَمْلُوكَ لَا جِهَادَ عَلَيْهِ وَلَا حَجَّ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَطِيعٍ وَأَرَادَ بِبَرَأى
الْقِيَامَ بِمَصْلَحَتِهَا فِي النِّفَقَةِ وَالْمُؤْنِ وَالْخِدْمَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مَا لَا يُمْكِنُ فَعَلَهُ مِنَ الرِّقِيقِ . قَوْلُهُ ﴿ وَبَلَّغْنَا أَنْ
أَبَاهُ رَيْرَةَ لَمْ يَكُنْ يَحْجُ حَتَّى مَاتَتْ أُمُّهُ لَصَحْبَتِهَا ﴾ الْمُرَادُ بِهِ حَجُّ النَّطْوَعِ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ حَجَّ حِجَّةَ الْإِسْلَامِ
فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدِمَ بِرَأْمٍ عَلَى حَجِّ النَّطْوَعِ لِأَنَّهُ بَرَأَ فَرَضَ قَدَّمَ عَلَى النَّطْوَعِ
وَمَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ مَالِكٍ أَنَّ لِلْأَبِّ وَالْأُمِّ مَنَعَ الْوَلَدَ مِنْ حِجَّةِ النَّطْوَعِ دُونَ حِجَّةِ الْفَرَضِ . قَوْلُهُ ﴿ قَالَ
كَعْبٌ لَيْسَ عَلَيْهِ حِسَابٌ وَلَا عَلَى مُؤْمِنٍ مَزْهَدٌ ﴾ الْمَزْهَدُ بَضْمُ الْمِيمِ وَاسْكَنْ الزَّأَى وَمَعْنَاهُ قَلِيلُ
الْمَالِ وَالْمُرَادُ بِهَذَا الْكَلَامِ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَدَّى حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى وَحَقَّ مَوْلَاهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ حِسَابُ
لِكَثْرَةِ أَجْرِهِ وَعَدَمِ مَعْصِيَتِهِ وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ كَعْبٌ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَخَذَهُ بِتَوْقِيفٍ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ بِالْأَجْتِهَادِ
لِأَنَّهُ مِنْ رَجَحَاتِ حَسَنَاتِهِ وَأَوْتَى كِتَابَهُ يَمِينُهُ فَسُوفَ يَحَاسِبُ حَسَابًا يَسِيرًا وَيُنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ

نَعْمًا لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يَتَوَفَّى يُحْسِنُ عِبَادَةَ اللَّهِ وَصَحَابَةَ سَيِّدِهِ نَعْمًا لَهُ

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قُلْتُ لِمَالِكٍ حَدَّثَكَ نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَعْتَقَ شُرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ عَلَيْهِ قِيمَةُ الْعَدْلِ فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حَصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ حَدَّثَنَا ابْنُ مَيْمُونٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَعْتَقَ شُرْكَاءَ لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ فَعَلِيهِ عَقَبُهُ كُلُّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ قَدْرُ مَا يَبْلُغُ قِيمَتُهُ قَوْمَ عَلَيْهِ قِيمَةُ عَدْلٍ وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَنَحْمَدُ بْنَ رَجٍّ عَنِ اللَّيْثِ ابْنِ سَعْدٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ ح

مسروراً . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿نعمًا للمملوك أن يتوفى يحسن عبادة الله وصحابة سيده﴾ أما نعمًا ففيها ثلاث لغات قرىء . بهن في السبع إحداها كسر النون مع اسكان العين والثانية كسرهما والثالثة فتح النون مع كسر العين والميم مشددة في جميع ذلك أى نعم شئ هو ومعناه نعم ما هو فأدغمت الميم في الميم قال القاضى ورواه العنبرى نعمًا بضم النون منونا وهو صحيح أى له مسرة وقرعة عين يقال نعمًا له ونعمة له . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿يحسن عبادة الله﴾ هو بضم أول يحسن وعبادة منصوبة والصحابة هنا بمعنى الصحبة . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿من﴾ أعْتَقَ شُرْكَاءَ لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ فَعَلِيهِ عَقَبُهُ كُلُّهُ ﴿وذكر حديث الاستسعاء وقد سبقت هذه الأحاديث

وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّيِّعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا حَدَّثَنَا حَمَادٌ «وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ» ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ
حَرْبٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ «يَعْنِي ابْنَ عَلِيٍّ» كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ
أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمِيَّةَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ
حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ ح وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ
وُهَبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ «يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ» كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ
مَا عَتَقَ إِلَّا فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ وَيُحْيَى بْنِ سَعِيدٍ فَاتَّهَمَا ذَكَرَا هَذَا الْحَرْفَ فِي الْحَدِيثِ وَقَالَا
لَا نَدْرِي أَهُوَ شَيْءٌ فِي الْحَدِيثِ أَوْ قَالَ نَافِعٌ مِنْ قَبْلِهِ وَلَيْسَ فِي رَوَايَةِ أَحَدٍ مِنْهُمْ مِمَّتِ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا فِي حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَحَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ
وَإِبْنُ أَبِي عُمَرَ كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُمَرُو
عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَهُ
وَبَيْنَ آخَرٍ قَوْمٌ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ قِيمَةٌ عَدْلٍ لَا وَكْسَ وَلَا شَطَطَ ثُمَّ عَتَقَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ
مُوسِرًا وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ

في كتاب العتق مبسوطه بطرقها وعجب من إعادة مسلم لها ههنا على خلاف عادته من غير
ضرورة إلى أعادتها وسبق هناك شرحها . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ قوم عليه في ماله قيمة عدل
لا وكس ولا شطط ﴾ قال العلماء الوكس الغش والبخس وأما الشطط فهو الجور يقال شط
الرجل وأشط واستشط اذا جار وأفرط وأبعد في مجاوزة الحد والمراد يقوم بقيمة عدل لا ينقص

عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ أَعْتَقَ شُرْكَاءَهُ فِي عَبْدٍ عَقَّ مَاقِيَهُ
فِي مَالِهِ إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ
«وَالْفُظُّ لَابْنِ الْمُثَنَّى» قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّضْرِ
ابْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي الْمَمْلُوكِ
بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيَعْتَقُ أَحَدُهُمَا قَالَ يَصْنَعُ وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ
هَذَا الْإِسْنَادُ قَالَ مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا مِنْ مَمْلُوكٍ فَهُوَ حَرٌّ مِنْ مَالِهِ وَحَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدِ حَدَّثَنَا
إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكَ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا لَهُ فِي عَبْدٍ خُلَاصَةٌ فِي مَالِهِ
إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ
ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَسِيرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ
قَالَا أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ أَبِي عُرُوبَةَ هَذَا الْإِسْنَادُ فِي حَدِيثِ عِيسَى ثُمَّ يَسْتَعْمَى
فِي نَصِيبِ النَّبِيِّ لَمْ يَعْتَقْ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ السَّعْدِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ
أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ «وَهُوَ ابْنُ عَلِيٍّ» عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ
عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ لَمْ يَكُنْ

ولا زيادة . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ من أعتق شقيصا من مملوك ﴾ هكذا هو في معظم النسخ
شقيصا بالياء وفي بعضها شقوصا بجذها وكذا سبق في كتاب العتق وهم الغتان شقص وشقيص كنصف
ونصيف أى نصيب . قوله ﴿ ان رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم

لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فجزأهم أثلاثاً ثم أفرع بينهم فأعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَ أَرْبَعَةً وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ عَنِ الثَّقَفِيِّ كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَمَّا حَمَّادٌ فَحَدَّثَهُ كَرَوَايَةً ابْنُ عَلِيٍّ وَأَمَّا الثَّقَفِيُّ فَقِي حَدَّثَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنِهَالٍ الضَّرِيرُ وَاحِدُ بْنُ عَبْدِ قَالَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ

رسول الله صلى الله عليه وسلم جزأهم أثلاثاً ثم أفرع بينهم فأعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَ أَرْبَعَةً وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا ﴿ وفي رواية أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ . قوله فجزأهم هو بتشديد الزاي وتخفيفها لغتان مشهورتان ذكرهما ابن السكيت وغيره ومعناه قسمهم وأما قوله وقال له قولا شديدا فمعناه قال في شأنه قولا شديدا كراهية لفعله وتغليظا عليه وقد جاء في رواية أخرى تفسير هذا القول الشديد قال لوعلنا ماصلينا عليه وهذا محمول على أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحْدَهُ كَانَ يترك الصلاة عليه تغليظا وزجرا لغيره على مثل فعله وأما أصل الصلاة عليه فلا بد من وجودها من بعض الصحابة وفي هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وداود وابن جرير والجمهور في إثبات القرعة في العتق ونحوه وأنه إذا أعتق عبدا في مرض موته أو أوصى بعتقهم ولا يخرجون من الثلث أفرع بينهم فيعتق ثلثهم بالقرعة وقال أبو حنيفة القرعة باطلة لا تدخل لها في ذلك بل يعتق من كل واحد قسطه ويستسعى في الباقي لأنها خطر وهذا مردود بهذا الحديث الصحيح وأحاديث كثيرة وقوله في الحديث فأعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَ أَرْبَعَةً صريح في الرد على أبي حنيفة وقد قال بقول أبي حنيفة الشعبي والنخعي وشرح الحسن وحكى أيضا عن ابن المسيب . قوله في الطريق الأخير ﴿ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﴾ هذا الحديث مما استدركه البارقيطي على مسلم فقال لم يسمعه ابن سيرين من عمران فيما يقال وإنما سمعه من خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب

حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عَلِيٍّ وَحَمَّادٍ

حَدَّثَنَا أَبُو الرَّيِّعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ «يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ» عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دَبْرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ

عن عمران قاله ابن المديني قلت وليس في هذا تصريح بأن ابن سيرين لم يسمع من عمران ولو ثبت عدم سماعه منه لم يقدح ذلك في صحة هذا الحديث ولم يتوجه على الامام مسلم فيه عتب لانه انما ذكره متابعة بعد ذكره الطرق الصحيحة الواضحة وقد سبق لهذا نظائر والله أعلم بالصواب

— باب جواز بيع المدبر —

قوله «ان رجلا من الانصار أعتق غلاما له عن دبر لم يكن له مال غيره فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه مني فاشتراه نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم فدفعها اليه» معنى أعتقه عن دبر أى دبره فقال له أنت حر بعد موتى وسمى هذا تدبرا لانه يحصل العتق فيه في دبر الحياة وأما هذا الرجل الانصارى فيقال له أبو مذكور واسم الغلام المدبر يعقوب وفي هذا الحديث دلالة للمذهب الشافعى وموافقيه أنه يجوز بيع المدبر قبل موت سيده لهذا الحديث قياسا على الموصى بعتقه فانه يجوز بيعه بالاجماع ومن جوزه عائشة وطاوس وعطاء والحسن ومجاهد وأحمد واسحاق وأبو ثور وداود رضى الله عنهم وقال أبو حنيفة ومالك رضى الله عنهما وجمهور العلماء والسلف من الحجازيين والشاميين والكوفيين رحمهم الله تعالى لا يجوز بيع المدبر قالوا وانما باعه النبي صلى الله عليه وسلم في دين كان على سيده وقد جاء في رواية للنسائى والدارقطنى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له اقض به دينك قالوا وانما دفع اليه ثمنه ليقضى به دينه وتأوله بعض المالكية على أنه لم يكن له مال غيره فرد تصرفه قال هذا القائل وكذلك يرد تصرف من تصدق بكل ماله وهذا ضعيف بل باطل والصواب نفاذ تصرف من تصدق بكل ماله وقال القاضى عياض رحمه الله تعالى الاشبه عندي أنه فعل ذلك نظراً له اذ لم يترك لنفسه مالا والصحيح ماقدمناه أن الحديث

غیره فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه مني فاشترته نعيم بن عبد الله بمائة درهم فدفعها إليه قال عمرو وسمعت جابر بن عبد الله يقول عبداً قبطياً مات عام أول وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم عن ابن عيينة قال أبو بكر حدثنا سفيان بن عيينة قال سمع عمرو وجابر يقول دبر رجل من الأنصار غلاماً له لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جابر فاشترته ابن النحام عبداً قبطياً مات عام أول في إمارة ابن الزبير حدثنا قتيبة بن سعيد وابن رُح عن الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في المدبر نحو حديث حماد عن عمرو ابن دينار حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا المنيرة «يعني الحرابي» عن عبد المجيد بن سهل عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله ح وحدثني عبد الله بن هاشم حدثنا يحيى «يعني ابن سعيد» عن الحسين بن ذكوان المعلم حدثني عطاء عن جابر ح وحدثني أبو غسان المسمعي حدثنا معاذ حدثني أبي عن مطر عن عطاء بن أبي رباح وأبي الزبير

على ظاهره وأنه يجوز بيع المدبر بكل حال ما لم يمت السيد والله أعلم وأجمع المسلمون على صحة التدبير ثم مذهب الشافعي ومالك والجمهور أنه يحسب عتقه من الثلث وقال الليث وزفر رحمهما الله تعالى هو من رأس المال وفي هذا الحديث نظر الامام في مصالح رعيته وأمره إياهم بما فيه الرفق بهم وبإطالهم ما يضرهم من تصرفاتهم التي يمكن فسخها وفيه جواز البيع فيمن يدبر وهو يجمع عليه الآن وقد كان فيه خلاف ضعيف لبعض السلف قوله «واشترته نعيم بن عبد الله» وفي رواية فاشترته ابن النحام بالنون المفتوحة والحاء المهملة المشددة هكذا هو في جميع النسخ ابن النحام بالنون قالوا وهو غلط وصوابه فاشترته النحام فان المشتري هو نعيم وهو النحام سمي بذلك لقول النبي صلى الله

وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَهُمْ فِي بَيْعِ الْمُدَبَّرِ كُلِّ هَؤُلَاءِ قَالَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَى حَدِيثِ حَمَّادٍ وَابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو عَنْ جَابِرٍ

كتاب القسامة

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ يَحْيَى «وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ» عَنْ بَشِيرِ بْنِ إِسَارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَشْمَةَ «قَالَ يَحْيَى وَحَسِبْتُ قَالَ» وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّهُمَا قَالَا خَرَجَ

عليه وسلم دخلت الجنة فسمعت فيها نعمة لنعيم والنعمة الصوت وقيل هي السلعة وقيل النخلة والله أعلم

كتاب القسامة والمحاررين والقصاص والديات

باب القسامة

ذكر مسلم حديث حويصة ومحيسة باختلاف ألفاظه وطرقه حين وجد محيسة ابن عمه عبد الله بن سهل قتيلاً يخبر فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأوليائه تحلفون خمسين يمينا وتستحقون صاحبكم أو قاتلكم وفي رواية تستحقون قاتلكم أو صاحبكم. أما حويصة ومحيسة فبتشديد الياء فيهما وبتخفيفها لغتان مشهورتان وقد ذكرهما القاضي أشهرهما التشديد قال القاضي حديث القسامة أصل من أصول الشرع وقاعدة من قواعد الأحكام وركن من أركان مصالح العباد وبه أخذ العلماء كافة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار الحجازيين والشاميين والكوفيين وغيرهم رحمهم الله تعالى وإن اختلفوا في كيفية الأخذ به وروى عن جماعة إبطال القسامة وأنه لا حكم لها ولا عمل بها وبمن قال بهذا سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار والحكم بن عيينة وقتادة وأبو قلابة ومسلم بن خالد وابن علية والبخاري وغيرهم وعن عمر بن عبد العزيز روايتان كاللذهبين واختلف القائلون بها فيما إذا كان القتل عمداً هل يجب القصاص بها فقال معظم الحجازيين يجب وهو قول الزهري وربيعة وأبي الزناد ومالك وأصحابه والليث

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ زَيْدٍ وَحِيصَةَ بْنِ مَسْعُودٍ بْنِ زَيْدٍ حَتَّى إِذَا كَانَا بَحْبِيرَ تَفَرَّقَا فِي بَعْضِ مَا هُنَاكَ ثُمَّ إِذَا حِيصَةُ يَجِدُ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ قَتِيلًا فَدَفَنَهُ ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأَحْمَدُ وَاسْحَاقُ وَأَبِي ثَوْرٍ وَدَاوُدُ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ وَرَوَى عَنْ ابْنِ الزَّيْبَرِ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ أَبُو الزِّنَادِ قُلْنَا بِهَا وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَوَافِرُونَ أَنِّي لَأَرَى أَنَّهُمْ أَلْفُ رَجُلٍ فَمَا اخْتَلَفَ مِنْهُمْ اثْنَانِ وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ وَالشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَصَحِّ قَوْلِهِ لَا يَجِبُ بِهَا الْقصاصُ وَأَنَّمَا يَجِبُ الدِّيةُ وَهُوَ مَرُورٌ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَالشَّعْبِيِّ وَالنَّخَعِيِّ وَعِثْمَانَ اللَّيْثِيِّ وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ وَرَوَى أَيْضًا عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَمَعَاوِيَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ يَحْلِفُ فِي الْقَسَامَةِ فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَالْجُمْهُورُ يَحْلِفُ الْوَرِثَةُ وَيَجِبُ الْحَقُّ بِحَلْفِهِمْ خَمْسِينَ يَمِينًا وَاحْتَجُّوا بِهَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِيهِ التَّصْرِيحُ بِالْإِبْتِدَاءِ يَمِينِ الْمُدْعَى وَهُوَ ثَابِتٌ مِنْ طَرُقٍ كَثِيرَةٍ صَحَّاحٌ لَا تَنْدَفِعُ قَالَ مَالِكٌ الَّذِي أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُئِمَّةُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا أَنَّ الْمُدْعِينَ يَبْدُونَ فِي الْقَسَامَةِ وَلِأَنَّ جَنْبَ الْمُدْعَى صَارَتْ قُوَّةٌ بِاللُّوثِ قَالَ الْقَاضِي وَضَعَفَ هَؤُلَاءِ رَوَايَةً مِنْ رَوَى الْإِبْتِدَاءَ يَمِينِ الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ قَالَ أَهْلُ الْحَدِيثِ هَذِهِ الرِّوَايَةُ وَهِيَ مِنَ الرَّوَابِغِ لِأَنَّهُ أَسْقَطَ الْإِبْتِدَاءَ يَمِينِ الْمُدْعَى وَلَمْ يَذْكُرْ رَدَّ الْيَمِينِ وَلِأَنَّ مَنْ رَوَى الْإِبْتِدَاءَ بِالْمُدْعِينَ مَعَهُ زِيَادَةٌ وَرَوَايَاتُهَا صَحَّاحٌ مِنْ طَرُقٍ كَثِيرَةٍ مَشْهُورَةٌ فَجَبَّ الْعَمَلُ بِهَا وَلَا تَعَارَضُهَا رَوَايَةٌ مِنْ نَسْيٍ وَقَالَ كُلٌّ مِنْ لَمْ يَوْجِبِ الْقصاصَ وَاقْتَصَرَ عَلَى الدِّيةِ يَبْدَأُ يَمِينِ الْمُدْعَى عَلَيْهِمَ إِلَّا الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ فَقَالَا يَقُولُ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ يَبْدَأُ يَمِينِ الْمُدْعَى فَإِنْ نَكَلَ رَدَّتْ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ قصاصُ وَلَادِيَةٌ بِمَجْرَدِ الدَّعْوَى حَتَّى تَقْتَرَنَ بِهَا شَبْهَةٌ يَغْلِبُ الظَّنُّ بِهَا وَاخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الشَّبْهَةِ الْمَعْتَبَرَةِ الْمَوْجِبَةِ لِلْقَسَامَةِ وَلَهَا سَبْعُ صُورٍ الْأَوَّلَى أَنَّ يَقُولُ الْمَقْتُولُ فِي حَيَاتِهِ دَمِي عِنْدَ فُلَانٍ وَهُوَ قَتَلَنِي أَوْ ضَرَبَنِي وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ أَثَرٌ أَوْ فَعَلَ بِي هَذَا مِنْ انْفِاذٍ مَقَاتِلِي أَوْ جَرَحَنِي وَيَذْكُرُ الْعَمْدَ فَنَدَا مُوجِبٌ لِلْقَسَامَةِ عِنْدَ مَالِكٍ وَاللَّيْثِ وَادْعَى مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْأُئِمَّةُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا قَالَ الْقَاضِي وَلَمْ يَقُلْ بِهَذَا مِنْ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ غَيْرَهُمَا وَلَا رَوَى عَنْ غَيْرِهِمَا وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْعُلَمَاءُ كَافَّةً فَلَمْ يَرَأِ أَحَدٌ غَيْرَهُمَا فِي هَذِهِ الْقَسَامَةِ وَاشْتَرَطَ بَعْضُ الْمَسَالِكِيَّةِ وَجُودَ الْأَثَرِ وَالْجَرَحِ فِي كَوْنِهِ قَسَامَةً وَاحْتَجَّ

مالك في ذلك بقضية بني إسرائيل . وقوله تعالى فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى قالوا
ففي الرجل فأخبر بقاتله واحتج أصحاب مالك أيضاً بأن تلك حالة يطالبها غفلة الناس فلو شرطنا
الشهادة وأبطلنا قول المجروح أدى ذلك الى ابطال الدماء غالباً قالوا ولائها حالة يتحرى فيها المجروح
الصدق ويتجنب الكذب والمعاصي و يتزود البر والتقوى فوجب قبول قوله واختلف المالكية
في أنه هل يكفي في الشهادة على قوله بشاهد أم لا بد من اثنين الثانية اللوث من غير بينة على
معينة القتل وبهذا قال مالك والليث والشافعي ومن اللوث شهادة العدل وحده وكذا قول جماعة
ليسوا عدولا الثالثة اذا شهد عدلان بالجرح فعاش بعده أياماً ثم مات قيل أن يفيق منه قال
مالك والليث هو لوث وقال الشافعي وأبو حنيفة رضى الله عنه لا قسامة هنا بل يجب القصاص
بشهادة العدلين الرابعة يوجد المتهم عند المقتول أو قريباً منه أو آتياً من جهته ومعه آلة القتل
وعليه أثره من طلع دم وغيره وليس هناك سبع ولا غيره مما يمكن حالة القتل عليه أو تفرق جماعة
عن قتل فهذا لوث موجب للقسامة عند مالك والشافعي الخامسة أن يقتل طائفتان فيوجد
بينهما قاتل ففيه القسامة عند مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وعن مالك رواية لا قسامة بل
فيه دية على الطائفة الأخرى ان كان من أحد الطائفتين وان كان من غيرهما فعلى الطائفتين
ديته السادسة يوجد الميت في زمرة الناس قال الشافعي ثبتت فيه القسامة وتجب بها الدية وقال
مالك هو هدر وقال الثوري واسحاق تجب دية في بيت المال وروى مثله عن عمرو على السابعة
أن يوجد في محلة قوم أو قبيلتهم أو مسجدهم فقال مالك والليث والشافعي وأحمد وداود وغيرهم
لا يثبت بمجرد هذا قسامة بل القتل هدر لأنه قد يقتل الرجل الرجل ويلقيه في محلة طائفة
لينسب اليهم قال الشافعي الا أن يكون في محلة أعدائه لا الطم غيرهم فيكون كالقصة التي جرت
بختير فحكم النبي صلى الله عليه وسلم بالقسامة لورثة القاتل لما كان بين الانصار وبين اليهود من
العداوة ولم يكن هناك سواهم وعن أحمد نحو قول الشافعي وقال أبو حنيفة والثوري ومعظم
الكوفيين وجود القاتل في المحلة والقرية يوجب القسامة ولا تثبت القسامة عندهم في شيء من
الصور السبع السابقة الا هنا لأنها عندهم هي الصورة التي حكم النبي صلى الله عليه وسلم فيها
بالقسامة ولا قسامة عندهم الا اذا وجد القاتل وبه أثر قالوا فان وجد القاتل في المسجد حلف
أهل المحلة ووجب الدية في بيت المال وذلك اذا ادعوا على أهل المحلة وقال الا و زاعى وجود

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ وَحَوِصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ وَكَانَ أَصْغَرَ الْقَوْمِ فَذَهَبَ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِيَتَكَلَّمَ قَبْلَ صَاحِبِيهِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَبِرَ «الْكُبَرَى فِي السَّنِّ»
فَصَمَّتْ فَتَكَلَّمَ صَاحِبَاهُ وَتَكَلَّمَ مَعَهُمَا فَذَكَرُوا الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقْتَلِ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ سَهْلٍ فَقَالَ لَهُمْ أَتُخْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا فَتَسْتَحِقُّونَ صَاحِبَكُمْ «أَوْ قَاتِلَكُمْ» قَالُوا وَكَيْفَ

القتيل في المحلة يوجب القسامة وإن لم يكن عليه أثر ونحوه عن داود هذا آخر كلام القاضي والله
أعلم . قوله ﴿ذهب عبد الرحمن يتكلم قبل صاحبه﴾ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
كبر الكبر في السن فصمت وتكلم صاحبه وتكلم معهما﴾ معنى هذا أن المقتول هو عبد الله
وله أخ اسمه عبد الرحمن ولهما ابنا عم وهما محيصة وحويصة وهما أكبر سناً من عبد الرحمن فلما
أراد عبد الرحمن أخو القتل أن يتكلم قال له النبي صلى الله عليه وسلم كبر أى يتكلم أكبر
منك واعلم أن حقيقة الدعوى إنما هى لأخيه عبد الرحمن لاحق فيها لابنى عمه وإنما أمر
النبي صلى الله عليه وسلم أن يتكلم الأكبر وهو حويصة لأنه لم يكن المراد بكلامه حقيقة
الدعوى بل سماع صورة القصة وكيف جرت فإذا أراد حقيقة الدعوى تكلم صاحبها ويحتمل
أن عبد الرحمن وكل حويصة فى الدعوى ومساعدته أو أمر بتوكيله وفى هذا فضيلة السن
عند التساوى فى الفضائل ولهذا نظائر فإنه يقدم بها فى الإمامة وفى ولاية النكاح ندبا وغير
ذلك وقوله الكبر فى السن معناه يريد الكبر فى السن والكبر منصوب باضمار يريد ونحوها
وفى بعض النسخ للكبر باللام وهو صحيح . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿أتخلفون خمسين يمينا فتستحقون
صاحبكم أو قاتلكم﴾ قد يقال كيف عرضت اليمين على الثلاثة وإنما يكون اليمين للوارث خاصة
والوارث عبد الرحمن خاصة وهو أخو القتل وأما الآخران فابنا عم لأميراث لهما مع الأخ والجواب
أنه كان معلوماً عندهم أن اليمين تختص بالوارث فأطلق الخطاب لهم والمراد من تختص به اليمين
واحتمل ذلك لكونه معلوماً للخطابين كما سمع كلام الجميع فى صورة قتله وكيفية ما جرى له وإن
كانت حقيقة الدعوى وقت الحاجة مختصة بالوارث . وأما قوله صلى الله عليه وسلم فتستحقون

تَحْلَفُ وَلَمْ نَشْهَدْ قَالَ قَتِيرُ بْنُ يَهُودَ بَخْمَسِينَ يَمِينًا قَالُوا وَكَيْفَ تَقْبَلُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كَفَّارِينَ
رَأَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَى عَقْلَهُ وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ
حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَشْمَةَ وَرَافِعِ
أَبْنِ خَدِيجٍ أَنَّ مُحِصَةَ بِنَ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ انْطَلَقَا قَبْلَ خَيْرٍ فَتَفَرَّقَا فِي النَّخْلِ
فَقَتَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ فَاتَّهَمُوا الْيَهُودَ فَجَاءَ أَخُوهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَأَبْنَاهُ حَوِيسَةُ وَمُحِصَةُ
إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَكَلَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي أَمْرِ أَخِيهِ وَهُوَ أَصْغَرُ مِنْهُمْ فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَبِّرِ الْكُبْرَ أَوْ قَالَ لِيَدِّ الْأَكْبَرُ فَتَكَلَّمَا فِي أَمْرِ صَاحِبِيهِمَا

قاتلكم أو صاحبكم فعناه ثبت حقكم على من حلفتكم عليه وهل ذلك الحق قصاص أودية فيه
الخلاف السابق بين العلماء وأعلم أنهم إنما يجوز لهم الحلف إذا علموا أو ظنوا ذلك وإنما عارض
عليهم النبي صلى الله عليه وسلم اليمين أن وجد فيهم هذا الشرط وليس المراد الإذن لهم في الحلف
من غير ظن ولهذا قالوا كيف نخاف ولم نشهد . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ قَتِيرُ بْنُ يَهُودَ بَخْمَسِينَ يَمِينًا ﴾ أى تبرأ اليكم من دعواكم بخمس يميناً وقيل معناه يخلصونكم من اليمين بأن يحلفوا
فاذا حلفوا انتهت الخصومة ولم يثبت عليهم شيء وخلصتم أتم من اليمين وفى هذا دليل لصحة
يمين الكافر والفاسق ويهود مرفوع غير منون لا ينصرف لأنه اسم للقبيلة والطائفة فقيه
التأنيث والعالية . قوله ﴿ ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى عقله ﴾ أى ديتة وفى الرواية الأخرى
فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبله وفى رواية من عنده فقوله وداه بتخفيف الدال
أى دفع ديتة وفى رواية فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبطل دمه فوداه مائة من ابل
الصدقة إنما وداه رسول الله صلى الله عليه وسلم قطعاً للنزاع وإصلاحاً لذات البين فان أهل
القتيل لا يستحقون إلا الآن يحلفوا أو يستحلفوا المدعى عليهم وقد امتنعوا من الأمرين وهم
مكسورون بقتل صاحبهم فأراد صلى الله عليه وسلم جبرهم وقطع المنازعة وإصلاح ذات البين

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقْسَمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيَدْفَعُ بِرَمْتِهِ قَالُوا

بدفع دية من عنده وقوله فوداه من عنده يحتمل أن يكون من خالص ماله في بعض الأحوال صادف ذلك عنده ويحتمل أنه من مال بيت المال ومصالح المسلمين وأما قوله في الرواية الأخيرة من ابل الصدقة فقد قال بعض العلماء انها غلط من الرواة لأن الصدقة المفروضة لا تصرف هذا المصروف بل هي لأصناف سماهم الله تعالى وقال الامام أبو اسحاق المروزي من أصحابنا يجوز صرفها من ابل الزكاة لهذا الحديث فأخذ بظاهره وقال جمهور أصحابنا وغيرهم معناه اشتراه من أهل الصدقات بعد أن ملكوها ثم دفعها تبرعا الى أهل القتل وحكى القاضي عن بعض العلماء أنه يجوز صرف الزكاة في مصالح العامة وتأول هذا الحديث عليه وتأوله بعضهم على أن أولياء القتل كانوا محتاجين من تباح لهم الزكاة وهذا تأويل باطل لأن هذا قدر كثير لا يدفع الى الواحد الحامل من الزكاة بخلاف أشرف القبائل ولأنه سماه دية وتأوله بعضهم على أنه دفعه من سهم المؤلف من الزكاة استئلا لليهود لعلمهم يسلمون وهذا ضعيف لأن الزكاة لا يجوز صرفها الى كافر فالختار ما حكيته عن الجمهور أنه اشتراها من ابل الصدقة وفي هذا الحديث أنه ينبغي للامام مراعاة المصالح العامة والاهتمام باصلاح ذات البين وفيه اثبات القسامة وفيه ابتداء يمين المدعى في القسامة وفيه رد اليمين على المدعى عليه اذا نكل المدعى في القسامة وفيه جواز الحكم على الغائب وسماع الدعوى في الدماء من غير حضور الخصم وفيه جواز اليمين بالظن وان لم يتيقن وفيه أن الحكم بين المسلم والكافر يكون بحكم الاسلام . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ يقسم خمسون منكم على رجل منهم ﴾ هذا مما يجب تأويله لأن اليمين انما تكون على الوارث خاصة لا على غيره من القبيلة وتأويله عند أصحابنا أن معناه يؤخذ منكم خمسون يمينا والخالف هم الورثة فلا يخلف أحد من الأقارب غير الورثة يخلف كل الورثة ذكورا كانوا أو اناثا سواء كان القتل عمدا أو خطأ هذا مذهب الشافعي وبه قال أبو ثور وابن المنذر ووافقنا مالك فيما اذا كان القتل خطأ وأما في العمد فقال يخلف الأقارب خمسين يمينا ولا تخلف النساء ولا الصبيان ووافقه ربيعة والليث والاوزاعي وأحمد وداود وأهل الظاهر واحتج الشافعي بقوله صلى الله عليه وسلم تخلفون خمسين يمينا فستحقون صاحبكم فجعل الخالف هو المستحق للدية والقصاص ومعلوم أن غير الوارث

أَمْرُهُمْ نَشْهَدُهُ كَيْفَ تَخْفُفُ قَالَ قُبِرْتُكُمْ يَهُودَ بَائِسَانَ خَمْسِينَ مِنْهُمْ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَوْمُ
كَفَّارٍ قَالَ فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَبْلِهِ قَالَ سَهْلٌ فَدَخَلْتُ مَرَبِدًا لَهُمْ يَوْمًا
فَرَكَضْتَنِي نَاقَةً مِنْ تِلْكَ الْأَبِلِ رَكْضَةً بِرَجُلِهَا قَالَ حَمَادُ هَذَا أَوْ نَحْوُهُ وَحَرِشُ الْقَوَارِيرِ
حَدَّثَنَا بَشِيرُ بْنُ الْمَفْضَلِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَشْمَةَ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ فَعَقَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مَنْ عِنْدَهُ وَلَمْ يَقُلْ فِي حَدِيثِهِ فَرَكَضْتَنِي نَاقَةً حَرِشُ عَمْرُو النَّاقِدُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ
أَبْنُ عُيَيْنَةَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ «يَعْنِي الثَّقَفِيَّ» جَمِيعًا عَنْ
يَحْيَى أِبْنِ سَعِيدٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَشْمَةَ بَنَحُو حَدِيثَهُمْ حَرِشُ عَبْدِ اللَّهِ
أَبْنِ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ

لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا فَدَلُ أَنْ الْمَرَادُ عَلَى حَافٍ مِنْ يَسْتَحِقُّ الدِّيةَ . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿يَقْسَمُ
خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيَدْفَعُ بِرَمْتِهِ﴾ الرمة بضم الراء الحبل والمراد هنا الحبل الذي يربط
في رقبته القاتل ويسلم فيه الى ولى القاتل وفي هذا دليل لمن قال أن القسامة ثبتت فيها القصاص وقد
سبق بيان مذهب العلماء فيه وتأوله القائلون لا قصاص بأن المراد أن يسلم ليستوفي منه الدية
لكونها ثبتت عليه وفيه أن القسامة إنما تكون على واحد وبه قال مالك وأحمد وقال أشهب
وغيره يخاف الأولياء على ماشاء وأولا يقتلوا إلا واحدا وقال الشافعي رضى الله عنه ان ادعوا
على جماعة حلفوا عليهم وثبتت عليهم الدية على الصحيح عند الشافعي وعلى قول أنه يجب
القصاص عليهم وان حلفوا على واحد استحقوا عليه وحده . قوله ﴿فَدَخَلْتُ مَرَبِدًا لَهُمْ يَوْمًا
فَرَكَضْتَنِي نَاقَةً مِنْ تِلْكَ الْأَبِلِ رَكْضَةً بِرَجُلِهَا﴾ المربد بكسر الميم وفتح الباء هو الموضع الذى
يجتمع فيه الابل وتحبس والربد الحبس ومعنى ركضتنى رفستنى وأراد بهذا الكلام أنه ضبط الحديث

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ زَيْدٍ وَحِيصَةَ بْنِ مَسْعُودٍ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّينَ ثُمَّ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ يَوْمُئِذٍ صَلُحَ وَأَهْلُهَا يَهُودٌ فَتَفَرَّقَا لِحَاجَتِهِمَا فَقُتِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ فُوجِدَ فِي شَرِبَةٍ مَقْتُولًا فَدَفَنَهُ صَاحِبُهُ ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَشَى أَخُو الْمَقْتُولِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ وَحِيصَةَ وَحَوِيصَةَ فَذَكَرُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَأْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَحَيْثُ قُتِلَ فَزَعَمَ بَشِيرٌ وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَدْرَكٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ تَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَتَسْتَحْقُونَ قَاتِلَكُمْ «أَوْ صَاحِبَكُمْ» قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا شَهِدْنَا وَلَا حَضَرْنَا فَزَعَمَ أَنَّهُ قَالَ قَتَبْتُكُمْ يَهُودُ خَمْسِينَ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نَقْبَلُ إِيْمَانُ قَوْمٍ كُفَّارٍ فَزَعَمَ بَشِيرٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَقَلَهُ مِنْ عِنْدِهِ وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ يُقَالُ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ سَهْلٍ بْنُ زَيْدٍ أَنْطَلَقَ هُوَ وَابْنُ عَمٍّ لَهُ يُقَالُ لَهُ حِيصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ بْنُ زَيْدٍ وَسَاقَ الْحَدِيثَ بَنَحُو حَدِيثَ اللَّيْثِ إِلَى قَوْلِهِ فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عِنْدِهِ قَالَ يَحْيَى أَخَذْتَنِي بِشِيرِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ أَبِي حُثْمَةَ قَالَ لَقَدْ رَكَّضْتَنِي فَرِيضَةً مِنْ تِلْكَ

وحفظه حفظًا بليغًا . قوله ((فوجد في شربة)) يفتح الشين المعجمة والراء وهو حوض يكون في أصل النخلة وجمعه شرب كشرة وثمر . قوله ((لقد ركضتني فريضة من تلك الفرائض)) المراد بالفريضة هنا الناقة من تلك النوق المفروضة في الدية وتسمى المدفوعة في الزكاة أو في الدية فريضة لأنها مفروضة أي بمقدرة بالسن والعبد وأما قول المازري أن المراد بالفريضة هنا

الفرائض بالمربد حدثنا محمد بن عبد الله بن عمر حدثنا أبي حدثنا سعيد بن عبيد
حدثنا بشير بن يسار الأنصاري عن سهل بن أبي حنمة الأنصاري أنه أخبره أن نفرا
منهم انطلقوا إلى خيبر ففترقوا فيها فوجدوا أحدهم قتيلا وساق الحديث وقال فيه
فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبطل دمه فوداه مائة من إبل الصدقة
حدثني إسحاق بن منصور أخبرنا بشر بن عمر قال سمعت مالك بن أنس يقول حدثني
أبو ليلى عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حنمة أنه أخبره عن رجال من كبار
قومه أن عبد الله بن سهل ومحبيته خرجا إلى خيبر من جهد أصابهم فأتى محبيته فأخبر
أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في عين أو فقير فأتى يهود فقال أتم والله قتلتموه قالوا
والله ما قتلناه ثم أقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ذلك ثم أقبل هو وأخوه حويصة
وهو أكبر منه وعبد الرحمن بن سهل فذهب محبيته ليتكلم وهو الذي كان يخبر فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لمحبيته كبر كبر « يريد السن » فتكلم حويصة ثم تكلم محبيته

الناقة الهرمة فقد غلط فيه والله أعلم . قوله « فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبطل دمه
فوداه مائة من إبل الصدقة » هذا آخر الفوات الذي لم يسمعه إبراهيم بن سفيان من مسلم
وقد قدما بيان أوله وقوله عقيب هذا حدثني إسحاق بن منصور قال أخبرنا بشر بن عمر قال
سمعت مالك بن أنس يقول حدثني أبو ليلى هو أول سماع إبراهيم بن سفيان من مسلم من هذا
الموضع هكذا هو في معظم النسخ وفي نسخة الحافظ ابن عساكر أن آخر الفوات أخر حديث
إسحاق بن منصور هذا الذي ذكرناه وأول السماع قوله عقبه حدثني أبو الطاهر وحرمله بن يحيى
والأول أصح . قوله « وطرح في عين أو فقير » الفقير هنا على لفظ الفقير في الآدميين والفقير

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِمَّا أَنْ يَدُوا صَاحِبَكُمْ وَإِمَّا أَنْ يُؤْذَنُوا بِحَرْبٍ فَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ فَكَتَبُوا إِنَّا وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحُوَيْصَةَ وَمَحِيصَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَحْلَفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ قَالُوا لَا قَالَ فَتَحْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ قَالُوا لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عِنْدِهِ فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَائَةَ نَاقَةٍ حَتَّى ادْخَلَتْ عَلَيْهِمُ الدَّارَ فَقَالَ سَهْلٌ فَلَقَدْ رَكَضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةٌ حَمْرَاءُ حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ حَدَّثَنَا وَقَالَ حَرَمَلَةُ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْرَأَ الْقَسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ حَدَّثَنَا ابْنُ شَهَابٍ بِهَذَا الْأَسْنَادِ مِثْلَهُ وَزَادَ وَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي قِتِيلٍ أَدْعُوهُ عَلَى الْيَهُودِ وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ «وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ» حَدَّثَنَا ابْنُ عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّ أَبَا سَلَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَاهُ عَنْ نَاسٍ

هنا البئر القريبة القعر الواسعة الفم وقيل هو الحفيرة التي تكون حول النخل . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿أما أن يدواصاحبكم واما أن يؤذنوا بحرب﴾ معناه ان ثبت القتل عليهم بقساماتكم فاما أن يدواصاحبكم أى يدفعوا اليكم دية واما أن يعلبوا أنهم ممتنعون من التزام أحكامنا فينتقض

مَنْ الْأَنْصَارِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَثَلِ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ
وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ كِلَاهُمَا عَنْ هُشَيْمٍ «وَاللَّفْظُ

عهدهم ويصIRON حرباً لنا وفيه دليل لمن يقول الواجب بالقسامة الدية دون التقصاص . قوله
خرجوا الى خير من جهداً أصابهم هو بفتح الجيم وهو الشدة والمشقة والله أعلم

باب حكم المحاربين والمرتدين

فيه حديث العرينين أنهم قدموا المدينة وأسلموا واستوخموها وسقمت أجسامهم فأمرهم النبي
صلى الله عليه وسلم بالخروج الى ابل الصدقة فخرجوا فصحوا فقتلوا الراعى وارتدوا عن الاسلام
وساقوا الذود فبعث النبي صلى الله عليه وسلم في آثارهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم
وتركهم في الحرة يستسقون فلا يسقون حتى ماتوا هذا الحديث أصل في عقوبة المحاربين وهو
موافق لقول الله تعالى إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً
أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض واختلف العلماء
في المراد بهذه الآية الكريمة فقال مالك هي على التخيير فيخير الإمام بين هذه الامور الآن
يكون المحارب قد قتل فيتحتم قتله وقال أبو حنيفة وأبو مصعب المالكي الامام بالخيار وان
قتلوا وقال الشافعي وآخرون هي على التقسيم فان قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا وان قتلوا
وأخذوا المال قتلوا وصلبوا فان أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف
فان أخافوا السبيل ولم يأخذوا شيئاً ولم يقتلوا طلبوا حتى يعزروا وهو المراد بالنفي عندنا
قال أصحابنا لأن ضرر هذه الافعال مختلف فكانت عقوباتها مختلفة ولم تكن للتخيير وتثبت
أحكام المحاربة في الصحراء وهل تثبت في الأمصار فيه خلاف قال أبو حنيفة لا تثبت وقال مالك
والشافعي تثبت قال القاضي عياض رضى الله عنه واختلف العلماء في معنى حديث العرينين هذا
فقال بعض السلف كان هذا قبل نزول الحدود وآية المحاربة والنهي عن المثلة فهو منسوخ
وقيل ليس منسوخاً وفهم نزلت آية المحاربة وإنما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بهم ما فعل
قصاصاً لأنهم فعلوا بالارعة مثل ذلك وقد رواه مسلم في بعض طرقه ورواه ابن اسحق وموسى

لِيَحْيَى قَالَ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ وَحُمَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ نَاسًا مِنْ عُرَيْنَةَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ فَاجْتَوَوْهَا فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ شَتْمَكُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى إِبْلِ الصَّدَقَةِ فَتَشْرَبُوا مِنَ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا فَفَعَلُوا فَصَحَّحُوا ثُمَّ مَالُوا عَلَى الرَّعَاءِ فَفَقَتَلُوهُمْ وَارْتَدَوْا عَنِ الْإِسْلَامِ وَسَاقُوا ذُودَ

ابن عقبة وأهل السير والترمذي وقال بعضهم النهي عن المثلة نهى تنزيه ليس بحرام وأما قوله يستسقون فلا يسقون فليس فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك ولا نهى عن سقيهم قال القاضى وقد أجمع المسلمون على أن من وجب عليه القتل فاستسقى لا يمنع الماء قصدا فيجمع عليه عذابان قلت قد ذكر في هذا الحديث الصحيح أنهم قتلوا الرعاة وارتدوا عن الاسلام وحينئذ لا يبق لهم حرمة في سقى الماء ولا غيره وقد قال أصحابنا لا يجوز لمن معه من الماء ما يحتاج اليه للطهارة أن يسقيه لمرتدي يخاف الموت من العطش ويقيم ولو كان ذميا أو بهيمة وجب سقيه ولم يجز الوضوء به حينئذ والله أعلم. قوله ﴿أن ناسا من عرينة﴾ هي بضم العين المهملة وفتح الراء وآخرها نون ثم هاء وهي قبيلة معروفة. قوله ﴿قدموا المدينة فاجتووها﴾ هي بالجيم والمثناة فوق ومعناه استوخموها كما فسره في الرواية الاخرى أى لم توافقهم وكرهوها لسم أسابهم قالوا وهو مشتق من الجوى وهو داء في الجوف. قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ان شئتم أن تخرجوا الى ابل الصدقة فتشربوا من ألبانها وأبوالها ففعلوا فصحوا﴾ في هذا الحديث أنها ابل الصدقة وفي غير مسلم أنها لقاح النبي صلى الله عليه وسلم وكلاهما صحيح فكان بعض الابل للصدقة وبعضها للنبي صلى الله عليه وسلم واستدل أصحاب مالك وأحمد بهذا الحديث أن بول ما يؤكل لحمه وروته طاهران وأجاب أصحابنا وغيرهم من القائلين بنجاستهما بأن شربهم الأبول كان للتداوى وهو جائز بكل النجاسات سوى الخمر والمسكرات فان قيل كيف أذن لهم في شرب لبن الصدقة فالجواب أن ألبانها للبحاثين من المسلمين وهؤلاء اذذاك منهم. قوله ﴿ثم مالوا على الرعاة فقتلهم﴾ وفي بعض الاصول المعتمدة الرعاة وهما لغتان يقال راع ورعاة كقاض وقضاة وراع وزعا بكسر الراء

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَعَثَ فِي إِثْرِهِمْ فَأَتَى
بِهِمْ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ وَتَرَكَهُمْ فِي الْحَرَّةِ حَتَّى مَاتُوا حَرِشًا أَبُو جَعْفَرٍ
مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ «وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ» قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عَلَيْهِ عَنْ
حَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ حَدَّثَنِي أَبُو رَجَاءٍ مَوْلَى ابْنِ قَلَابَةَ عَنْ ابْنِ قَلَابَةَ حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ نَفَرٍ
مَنْ عُكِّلَ ثَمَانِيَّةً قَدَمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَايَعُوهُ عَلَى الْإِسْلَامِ
فَأَسْتَوْحُوا الْأَرْضَ وَسَقَمَتِ أَجْسَامُهُمْ فَشَكُوا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَقَالَ أَلَا تَخْرُجُونَ مَعَ رَاعِنَا فِي إِيْلِهِ فَتُصَيِّبُونَ مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا فَقَالُوا بَلَى نَخْرُجُوا
فَشَرِبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا فَصَحُّوا فَقَتَلُوا الرَّاعِيَ وَطَرَدُوا الْأَبْلَ فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ فَأَدْرَكُوا لَحْيَ بَنِيهِمْ فَأَمَرَ بِهِمْ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ
وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ ثُمَّ نَبَذُوا فِي الشَّمْسِ حَتَّى مَاتُوا وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ فِي رَوَايَتِهِ وَاطْرَدُوا النَّعَمَ
وَقَالَ وَسَمَرَتْ أَعْيُنُهُمْ وَحَرِشًا هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ
ابْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ مَوْلَى ابْنِ قَلَابَةَ قَالَ قَالَ أَبُو قَلَابَةَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ
قَالَ قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْمٌ مِنْ عُكْلٍ أَوْ عَرِيَّةٍ فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ فَأَمَرَ
لَهُمُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلِقَاحٍ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا بِمَعْنَى حَدِيثِ

وبالمثل صاحب وصحاب . قوله ﴿وسمل أعينهم﴾ هكذا هو في معظم النسخ سمل باللام وفي بعضها
سمر بالراء والميم مخففة وضبطناه في بعض المواضع في البخارى سمر بتشديد الميم ومعنى سمل
باللام نقاها وأذهب ما فيها ومعنى سمر بالراء كحلها بمسامير محمى وقيل هما بمعنى . قوله ﴿لهم بلقاح﴾

حَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُمَانَ قَالَ وَسَمِعْتُ عَنْهُمْ وَالْقَوَا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ
وَحَرِشٌ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ وَهَبٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ النُّوفَلِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو
السَّامِ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ قَالَ كُنْتُ جَالِسًا
خَلْفَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَقَالَ لِلنَّاسِ مَا تَقُولُونَ فِي الْقِسَامَةِ فَقَالَ عُبَيْسَةُ قَدْ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ
مَالِكٍ كَذًا وَكَذَا فَقُلْتُ إِيَّايَ حَدَّثَ أَنَسٌ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْمٌ وَسَأَلَ الْحَدِيثَ
بَنَحْوِ حَدِيثِ أَيُّوبَ وَحَجَّاجٍ قَالَ أَبُو قَلَابَةَ فَلَمَّا فَرَغْتُ قَالَ عُبَيْسَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ قَالَ أَبُو قَلَابَةَ
فَقُلْتُ أَتَهْمِي يَا عُبَيْسَةُ قَالَ لَا هَكَذَا حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ لَنْ تَرَالُوا بَخِيرَ يَا أَهْلَ الشَّامِ
مَا دَامَ فِيكُمْ هَذَا أَوْ مِثْلُ هَذَا وَحَرِشٌ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي شُعَيْبٍ الْحَرَّانِيُّ حَدَّثَنَا مُسْكِينٌ
«وَهُوَ ابْنُ بَكِيرٍ الْحَرَّانِيُّ» أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ
أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسِ
ابْنِ مَالِكٍ قَالَ قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَمَانِيَةُ نَفَرٍ مِنْ عَكْلٍ بَنَحْوِ حَدِيثِهِمْ
وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ وَلَمْ يَحْسَمِهِمْ وَحَرِشٌ هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ
حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا سَمُوكُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفَرٌ مِنْ عَرِينَةَ فَاسْلَبُوا وَابْيَعُوهُ وَقَدْ وَقَعَ بِالْمَدِينَةِ الْمُؤَمُّ «وَهُوَ الْبِرْسَامُ» ثُمَّ ذَكَرَ

هِيَ جَمْعُ لَقِطَةٍ بِكَسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا وَهِيَ النَّاقَةُ ذَاتُ الدَّرِّ . قَوْلُهُ «وَلَمْ يَحْسَمِهِمْ» أَيْ وَلَمْ يَكُوْهُمْ
وَالْحَسَمُ فِي اللُّغَةِ كَى الْعَرَقِ بِالنَّارِ لِيَنْقَطَعَ الدَّمُ . قَوْلُهُ «وَقَعَ بِالْمَدِينَةِ الْمُؤَمُّ وَهُوَ الْبِرْسَامُ» الْمُؤَمُّ
بِضْمِ الْمِيمِ وَاسْكَانِ الْوَاوِ وَأَمَّا الْبِرْسَامُ فَبِكَسْرِ الْبَاءِ وَهُوَ نَوْعٌ مِنْ اخْتِلَالِ الْعَقْلِ وَيُطْلَقُ عَلَى وَرَمِ الرَّأْسِ

نَحْوَ حَدِيثِهِمْ وَزَادَ وَعِنْدَهُ شَبَابٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَرِيبٌ مِنْ عَشْرِينَ فَأَرْسَلَهُمْ إِلَيْهِمْ وَبَعَثَ مَعَهُمُ قَائِفًا يَقْتَصُّ أَرْثَهُمْ حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا هَمَامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ وَفِي حَدِيثِ هَمَامٍ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَهْطٌ مِنْ عُرَيْنَةَ وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ مِنْ عُكْلٍ وَعُرَيْنَةَ بَنُو حَدِيثِهِمْ وَحَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ غِلَانَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ ابْنُ زُرَيْعٍ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَنَسٍ قَالَ إِنَّمَا سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْيَنَ أُولَئِكَ لِأَنَّهُمْ سَمَلُوا أَعْيَنَ الرَّعَاءِ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ «وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى» قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَّةً عَلَى أَوْضَاحٍ لَهَا فَقَتَلَهَا بِحَجَرٍ قُلْتُ فَجَاءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِهَا رَمَقٌ فَقَالَ لَهَا أَقْتَلَكَ فَلَانُ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا تُنْمَ قَالَ لَهَا الثَّانِيَةُ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا تُنْمَ سَأَلَهَا الثَّالِثَةَ

وورم الصدر وهو معرب وأصل اللفظة سريانية . قوله (وبعث معهم قائفا يقتص أثرهم) القائف هو الذي يتبع الآثار وغيرها

باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره

(من المحدثات والمثقلات وقتل الرجل بالمرأة)

قوله (ان يهوديا قتل جارية على اوضاح لها فقتلها بحجر فجاء بها الى النبي صلى الله عليه وسلم وبها رمق فقتلها فلان فاشارت براسها ان لا نم قال لها الثانية فاشارت براسها ان لا نم سألها الثالثة فاشارت براسها فقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم بين حجرين)

فَقَالَتْ نَعَمْ وَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا فَقَتَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ حَجْرَيْنِ وَحَدَّثَنِي يَحْيَى
 بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدٌ «يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ» ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا ابْنُ
 إِدْرِيسَ كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْأَسْنَادِ نَحْوَهُ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ إِدْرِيسَ فَرَضَ رَأْسَهُ بَيْنَ
 حَجْرَيْنِ حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ
 عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا مَنِ الْيَهُودَ قَتَلَ جَارِيَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى حُلِيِّهَا ثُمَّ أَلْقَاهَا فِي الْقَلْبِ
 وَرَضَخَ رَأْسَهَا بِالْحِجَارَةِ فَأَخَذَ فَأَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يَرْجُمَ حَتَّى
 يَمُوتَ فَرَجُمَ حَتَّى مَاتَ وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ

وَفِي رِوَايَةِ قَتْلِ جَارِيَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى حُلِيِّهَا ثُمَّ أَلْقَاهَا فِي الْقَلْبِ وَرَضَخَ رَأْسَهَا بِالْحِجَارَةِ فَأَمَرَ
 بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَرْجُمَ حَتَّى يَمُوتَ فَرَجُمَ حَتَّى مَاتَ وَفِي رِوَايَةِ أَنْ جَارِيَةً وَجَدَ رَأْسَهَا
 قَدْ رَضَ بَيْنَ حَجْرَيْنِ فَسَأَلُوهَا مَنْ صَنَعَ هَذَا بِكَ فَلَانِ حَتَّى ذَكَرُوا الْيَهُودِيَّ فَأَمَرَتْ بِرَأْسِهَا
 فَأَخَذَ الْيَهُودِيَّ فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَرْضَ رَأْسَهُ بِالْحِجَارَةِ . أَمَّا الْأَوْضَاحُ
 بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ فَبِهِ قَطْعُ فُضَّةٍ كَمَا فَسَّرَهُ فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى . قَوْلُهُ «وَبِهَا رَمَقٌ» هُوَ بَقِيَّةُ الْحَيَاةِ
 وَالرُّوحُ وَالْقَلْبُ الْبَاطِنُ وَقَوْلُهُ رَضَخَهُ بَيْنَ حَجْرَيْنِ وَرَضَخَ بِالْحِجَارَةِ وَرَجَمَهُ بِالْحِجَارَةِ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ
 مَعْنَاهَا وَاحِدٌ لِأَنَّهُ إِذَا وَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى حَجَرٍ وَرَمَى بِحَجَرٍ آخَرَ فَقَدْ رَجَمَ وَقَدْ رَضَخَ
 وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ رَجَمَهَا الرَّجْمَ الْمَرْفُوفَ مَعَ الرَضْخِ لِقَوْلِهِ ثُمَّ أَلْقَاهَا فِي الْقَلْبِ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ
 فَوَائِدُ مِنْهَا قَتْلُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ وَهُوَ أَجْمَاعٌ مَنْ يَعْتَدُ بِهِ وَمِنْهَا أَنَّ الْجَانِيَّ عَمْدًا يَقْتُلُ قِصَاصًا عَلَى الصِّفَةِ
 الَّتِي قَتَلَ فَإِنْ قَتَلَ بِسَيْفٍ قَتَلَ هُوَ بِالسَّيْفِ وَإِنْ قَتَلَ بِحَجَرٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ نَحْوِهَا قَتَلَ بِمِثْلِهِ لِأَنَّ
 الْيَهُودِيَّ رَضَخَهَا فَرَضَخَهُ وَهِيَ ثَبُوتُ الْقِصَاصِ فِي الْقَتْلِ بِالْمِثْلَاتِ وَلَا يَخْتَصُّ بِالْمُحَدَّدَاتِ وَهَذَا
 مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَوَاحِدٌ وَجَاهِزُ الْعُلَمَاءِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا قِصَاصَ إِلَّا فِي
 الْقَتْلِ بِمُحَدَّدٍ مِنْ حَدِيدٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ كَانَ مَعْرُوفًا بِقَتْلِ النَّاسِ بِالْمَنْجَنِيْقِ أَوْ بِاللِّقَاءِ فِي النَّارِ

جُرَيْجٌ أَخْبَرَنِي مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْأَسْنَادِ مِثْلَهُ وَحَرِشٌ هَدَّابٌ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ جَارِيَةَ وَجَدَ رَأْسَهَا قَدْ رُضَّ بَيْنَ حَجَرَيْنِ فَسَأَلُوها مَنْ صَنَعَ هَذَا بِكَ فَلَانَ فَلَانَ حَتَّى ذَكَرُوا يَهُودِيًّا فَأَوَمَّتْ بِرَأْسِهَا فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ فَأَقْرَعَ فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَرْضَ رَأْسَهُ بِالْحِجَارَةِ

حَرِشٌ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ قَاتَلَ يَعْلَى بْنُ مَنِئَةٍ أَوْ ابْنَ أُمِيَّةٍ رَجُلًا فَعَضَّ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ فَأَنْتَزَعَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ فَتَزَعَتْ ثَنِيَّتُهُ «وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى ثَنِيَّتُهُ» فَأَخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْهُ فِي مِثْقَلِ الْحَدِيدِ كَالدُّبُوسِ أَمَا إِذَا كَانَتِ الْجَنَازَةُ شَبَهَ عَمْدًا بَنَ قَتْلَ بِهَا لَا يَقْصَدُ بِهِ الْقَتْلُ غَالِبًا فَتَعَمَّدَ الْقَتْلُ بِهِ كَالْعَصَا وَالسُّوْطِ وَاللُّطْمَةِ وَالْقَضِيبِ وَالبَنْدَقَةِ وَنَحْوِهَا فَقَالَ مَالِكٌ وَاللَّيْثُ يَجِبُ فِيهِ الْقَوْدُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ وَاسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَجَاهِرُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَنَ بَعْدَهُمْ لِأَقْصَاصِ فِيهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَمِنْهَا وَجُوبُ الْقَصَاصِ عَلَى الَّذِي يَقْتُلُ الْمُسْلِمَ وَمِنْهَا جَوَازُ سُؤَالِ الْجُرَيْجِ مِنْ جَرِّكَ وَفَائِدَةُ السُّؤَالِ أَنَّ يَعْرِفُ الْمُتَمِّمُ لِيُطَالَبَ فَإِنْ أَقْرَبَتْ عَلَيْهِ الْقَتْلُ وَإِنْ أَنْكَرَ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ وَلَا يُلْزِمُهُ شَيْءٌ بِمَجْرَدِ قَوْلِ الْمَجْرُوحِ هَذَا مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْجَاهِلِينَ وَقَدْ سَبَقَ فِي بَابِ الْقِسَامَةِ وَأَنَّ مَذْهَبَ مَالِكٍ ثُبُوتُ الْقَتْلِ عَلَى الْمُتَمِّمِ بِمَجْرَدِ قَوْلِ الْمَجْرُوحِ وَتَعَلَّقُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ وَهَذَا تَعَلُّقٌ بَاطِلٌ لِأَنَّ الْيَهُودِيَّ اعْتَرَفَ كَمَا صَرَحَ بِهِ مُسْلِمٌ فِي أَحَدِ رَوَايَاتِهِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فَإِنَّمَا قَتَلَ بِاعْتِرَافِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

— ﴿بَابُ الصَّائِلِ عَلَى نَفْسِ الْإِنْسَانِ أَوْ عَضْوِهِ إِذَا دَفَعَهُ الْمَصُولُ عَلَيْهِ﴾ —

﴿فَاتْلَفَ نَفْسَهُ أَوْ عَضْوَهُ لِأَضْمَانٍ عَلَيْهِ﴾

قَوْلُهُ ﴿قَاتَلَ يَعْلَى بْنُ مَنِئَةٍ أَوْ ابْنَ أُمِيَّةٍ رَجُلًا فَعَضَّ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ فَأَنْتَزَعَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ فَتَزَعَتْ ثَنِيَّتُهُ﴾

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَيْعُضُ أَحَدُكُمْ كَمَا يَعْضُ الْفَحْلُ لِأَدِيَّةٍ لَهُ وَحَرَّشَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبْنُ
بَشَّارٍ فَلَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ يَعْلَى عَنْ يَعْلَى
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ حَدَّثَنَا مُعَاذٌ «يَعْنِي ابْنَ
هَشَامٍ» حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ
ذِرَاعَ رَجُلٍ فَنَجَذَبَهُ فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتُهُ فَرَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَبْطَلَهُ وَقَالَ
أَرَدْتَ أَنْ تَأْكُلَ لَحْمَهُ حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هَشَامٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ
قَتَادَةَ عَنْ بُدَيْلٍ عَنْ عَطَاءٍ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى أَنَّ أَجِيرًا لِيَعْلَى بْنِ مُنِيَّةٍ عَضَّ
رَجُلٌ ذِرَاعَهُ فَنَجَذَبَهَا فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتُهُ فَرَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَبْطَلَهَا وَقَالَ
أَرَدْتَ أَنْ يَقْضِمَهَا كَمَا يَقْضِمُ الْفَحْلُ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ التُّوفَلِيُّ حَدَّثَنَا قُرَيْشُ

فاختصا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أيعض أحدكم كما يعض الفحل لأدبية له) وفي رواية
ان أجيرا ليعلى عض رجل ذراعه، أما منية فبضم الميم وإسكان النون وبعدها ياء مشاة تحت
وهي أم يعلى وقيل جدته وأما أمية فهو أبوه فيصح أن يقال يعلى بن أمية ويعلى بن منية وأما قوله
أن يعلى هو المعضوض وفي الرواية الثانية والثالثة أن المعضوض هو أجير يعلى لا يعلى فقال
الحفاظ الصحيح المعروف أنه أجير يعلى لا يعلى ويحتمل أنهما قضيتان جرتا ليعلى ولأجيره
في وقت أو وقتين. وقوله صلى الله عليه وسلم ((كما يعض الفحل)) هو بالحاء أى الفحل من الابل
وغيرها وهو إشارة الى تحريم ذلك وهذا الحديث دلالة لمن قال انه اذا عض رجل يد غيره فنزع
المعضوض يده فسقطت أسنان العاض أو فك لحية لاضمار عليه وهذا مذهب الشافعي
وأبي حنيفة وكثيرين أو الأكثرين رضى الله عنهم وقال مالك يضمن. قوله صلى الله عليه وسلم
((يقضمها كما يقضم الفحل)) هو بفتح الضاد فيهما على اللغة الفصيحة ومعناه يعضها قال أهل

أَبْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَأَنْتَزَعَ يَدَهُ فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتُهُ أَوْ ثَنِيَّتَاهُ فَاسْتَعْدَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا تَأْمُرُنِي تَأْمُرُنِي أَنْ أَمُرَهُ أَنْ يَدَعَ يَدَهُ فِيكَ تَقْضُمُهَا كَمَا يَقْضُمُ الْفَحْلُ أَدْفَعُ يَدَكَ حَتَّى يَعْضَهَا ثُمَّ أَنْتَزِعَهَا حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ حَدَّثَنَا هَمَامٌ حَدَّثَنَا عَطَاءُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ مُنِيَّةٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ وَقَدْ عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَأَنْتَزَعَ يَدَهُ فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتَاهُ «يَعْنِي الَّذِي عَضَّهُ» قَالَ فَأَبْطَلَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ أَرَدْتَ أَنْ تَقْضُمَهُ كَمَا يَقْضُمُ الْفَحْلُ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي عَطَاءُ أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى ابْنُ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَزْوَةَ تَبُوكَ قَالَ وَكَانَ يَعْلَى

اللغة القضم بأطراف الأسنان . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ماتأمرني تأمرني أن أمره أن يضع يده في فيك تقضمها كما يقضم الفحل ادفع يدك حتى يعضها ثم انتزعها﴾ ليس المراد بهذا أمره بدفع يده ليعضها وإنما معناه الإنكار عليه أي أنك لا تدع يدك فيه يعضها فكيف تنسرك عليه أن ينتزع يده من فيك وتطالبه بما جنى في جذبه لذلك قال القاضي وهذا الباب مما تتبعه الدارقطني على مسلم لأنه ذكر أولاً حديث شعبة عن قتادة عن زرارة عن عمران بن حصين قال قاتل يعلى وذكر مثله عن معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة ثم عن شعبة عن قتادة عن عطاء عن ابن يعلى ثم عن همام عن عطاء عن ابن يعلى ثم حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن يعلى ثم حديث معاذ عن أبيه عن قتادة عن بديل عن عطاء بن صفوان بن يعلى وهذا اختلاف على عطاء وذكر أيضاً حديث قریش بن يونس عن ابن عون عن ابن سيرين عن عمران ولم يذكر فيه سماعاً منه ولا من ابن سيرين من عمران ولم يخرج البخاري لابن سيرين عن عمران شيئاً والله أعلم

يَقُولُ تِلْكَ الْعَزْوَةُ أَوْتُقَ عَلَيَّ عِنْدِي فَقَالَ عَطَاءٌ قَالَ صَفْوَانُ قَالَ يَعْلى كَانَ لِي أَجِيرٌ فَقَاتَلَ
 إِنْسَانًا فَفَضَّ أَحَدَهُمَا يَدَ الْآخَرِ « قَالَ لَقَدْ أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ أَنَّهُمَا عَضَّ الْآخَرَ » فَانْتَرَعَ
 الْمَعْضُوضُ يَدَهُ مِنْ فِي الْعَاضِّ فَانْتَرَعَ إِحْدَى نَيْبَيْهِ فَاتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَهْدَرَ
 نَيْبَهُ وَحَرَّشَاهُ عُمَرُو بْنُ زُرَّارَةَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ
 بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ
 عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أُخْتَ الرَّبِيعِ أُمَّ حَارِثَةَ جَرَحَتْ إِنْسَانًا فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقَصَاصَ الْقَصَاصَ فَقَالَتْ أُمُّ الرَّبِيعِ يَا رَسُولَ اللَّهِ
 أَيْقِطْصْ مِنْ فُلَانَةٍ وَاللَّهِ لَا يَقْتِصْ مِنْهَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُبْحَانَ اللَّهِ

قلت الانكار على مسلم في هذين الوجهين أحدهما لا يلزم من الاختلاف على عطاء ضعف الحديث
 ولا من كون ابن سيرين لم يصرح بالسماع من عمران ولا روى له البخاري عنه شيئا أن لا يكون
 سمع منه بل هو معدود فيمن سمع منه والثاني لو ثبت ضعف هذا الطريق لم يلزم منه ضعف المتن
 فانه صحيح بالطرق الباقية التي ذكرها مسلم وقد سبق مرات أن مسلما يذكر في المتابعات من هو
 دون شرط الصحيح والله أعلم

— باب إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها —

قوله « عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أُخْتَ الرَّبِيعِ أُمَّ حَارِثَةَ جَرَحَتْ إِنْسَانًا فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقَصَاصَ الْقَصَاصَ فَقَالَتْ أُمُّ الرَّبِيعِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْقِطْصْ
 مِنْ فُلَانَةٍ وَاللَّهِ لَا يَقْتِصْ مِنْهَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُبْحَانَ اللَّهِ يَا أُمُّ الرَّبِيعِ الْقَصَاصَ كَتَابَ اللَّهِ

يَأْمُ الرَّبِيعِ الْقَصَاصُ كِتَابُ اللَّهِ قَالَتْ لَا وَاللَّهِ لَا يُقْتَصُّ مِنْهَا أَبَدًا قَالَ فَمَا زَالَتْ حَتَّى

قالت لا والله لا يقتص منها أبدا قال فزالت حتى قبوا الدية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره هذه رواية مسلم وخالفه البخارى في روايته فقال عن أنس ابن مالك أن عمته الربيع كسرت ثنية حارثة وطلبوا اليها العفو فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأبوا إلا القصاص فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقصاص فقال أنس بن النضر يا رسول الله أتكسر ثنية الربيع لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيتهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الله القصاص فرضى القوم فعفوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره هذا لفظ رواية البخارى فحصل الاختلاف في الروایتين من وجهين أحدهما أن في رواية مسلم أن الجارية أخت الربيع وفي رواية البخارى أنها الربيع بنفسها والثاني أن في رواية مسلم أن الخالف لا تكسر ثنيتهما هي أم الربيع بفتح الراء وفي رواية البخارى أنه أنس بن النضر قال العلماء المعروف في الروايات رواية البخارى وقد ذكرها من طرقه الصحيحة كما ذكرنا عنه وكذا رواه أصحاب كتب السنن قلت انهما قضيتان أما الربيع الجارحة في رواية البخارى وأخت الجارحة في رواية مسلم فهي بضم الراء وفتح الباء وتشديد الياء وأما أم الربيع الخالفة في رواية مسلم فيفتح الراء وكسر الباء وتخفيف الياء . وقوله صلى الله عليه وسلم في الرواية الأولى ((القصاص القصاص)) هما منصوبان أى أدوا القصاص وسلوه الى مستحقه وقوله صلى الله عليه وسلم ((كتاب الله القصاص)) أى حكم كتاب الله وجوب القصاص في السن وهو قوله والسن بالسن وأما قوله والله لا يقتص منها فليس معناه رد حكم النبي صلى الله عليه وسلم بل المراد به الرغبة الى مستحق القصاص أن يعفو الى النبي صلى الله عليه وسلم في الشفاعة اليهم في العفو وانما حلف ثقة بهم أن لا يحنثوه أو ثقة بفضل الله ولطفه أن لا يحنثه بل يلهمهم العفو وأما قوله صلى الله عليه وسلم ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره معناه لا يحنثه لكرامته عليه وفي هذا الحديث فوائد منها جواز الحلف فيما يظنه الانسان ومنها جواز الثناء على من لا يخاف الفتنة بذلك وقد سبق بيان هذا مرات ومنها استحباب العفو عن القصاص ومنها استحباب الشفاعة في العفو ومنها ان الخيرة في القصاص والدية الى مستحقه

قَبِلُوا الدِّيَةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بَرَهُ
 حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ عَنْ
 الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا بِأَحَدِي
 ثَلَاثِ الثِّيَبِ الزَّانِ وَالنَّفْسِ بِالنَّفْسِ وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَاعَةِ حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ
 حَدَّثَنَا أَبِي ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ

لألى المستحق عليه ومنها اثبات القصاص بين الرجل والمرأة وفيه ثلاثة مذاهب أحدها مذهب
 عطاء والحسن أنه لا قصاص بينهما في نفس ولا طرف بل تتعين دية الجناية تعلقا بقوله تعالى
 وَالْأَنثَى بِالْأَنثَى الثاني وهو مذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ثبوت القصاص
 بينهما في النفس وفيما دونها مما يقبل القصاص واحتجوا بقوله تعالى النفس بالنفس إلى آخرها
 وهذا وإن كان شرعاً لما قبلنا وفي الاحتجاج به خلاف مشهور للأصوليين فانما الخلاف إذا لم
 يرد شرعاً بتقريره وموافقه فان ورد كان شرعاً لنا بلا خلاف وقد ورد شرعاً بتقريره في حديث
 أنس هذا والله أعلم والثالث وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه يجب القصاص بين الرجال والنساء في
 النفس ولا يجب فيما دونها ومنها وجوب القصاص في السن وهو مجمع عليه إذا أفلها كلها فان كسر
 بعضها فقيهه وفي كسر سائر العظام خلاف مشهور للعلماء والأكثرون على أنه لا قصاص والله أعلم

باب ما يباح به دم المسلم

قوله صلى الله عليه وسلم «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله إلا
 بأحدى ثلاث الثيب الزان والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة» هكذا هو في النسخ
 الزان من غير ياء بعد النون وهي لغة صحيحة قرئ بها في السبع كما في قوله تعالى الكبير المتعال
 وغيره والأشهر في اللغة إثبات الياء في كل هذا وفي هذا الحديث إثبات قتل الزانى المحصن والمزاد

أَبْنُ خَشْرَمٍ قَالَا أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْأَسْنَادِ مِثْلَهُ
 حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَاللَّفْظُ لِأَحْمَدَ « قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ
 أَبُو مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ
 قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ لَا يَحِلُّ دَمُ رَجُلٍ مُسْلِمٍ
 يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا ثَلَاثَةً نَفَرَ التَّارِكُ الْأِسْلَامَ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ
 أَوِ الْجَمَاعَةِ « شَكَّ فِيهِ أَحْمَدُ » وَالثَّيْبُ الرَّائِي وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ قَالَ الْأَعْمَشُ حَدَّثْتُ بِهِ
 إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنِي عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِهِ وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَالْقَاسِمُ
 أَبُو زَكَرِيَاءَ قَالَا حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ عَنِ الْأَعْمَشِ بِالْأَسْنَادَيْنِ جَمِيعًا نَحْوَ
 حَدِيثِ سُفْيَانَ وَلَمْ يَذْكُرَا فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ
 حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ « وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ »

رجحه بالحجارة حتى يموت وهذا باجماع المسلمين وسيأتى إيضاحه وبيان شروطه في باب ما شاء الله تعالى وأما قوله صلى الله عليه وسلم والنفس بالنفس فالمراد به القصاص بشرطه وقد يستدل به أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنهم في قولهم يقتل المسلم بالذمي ويقتل الحر بالعبد وجمهور العلماء على خلافه منهم مالك والشافعي والليث وأحمد وأما قوله صلى الله عليه وسلم والتارك لدينه المفارق للجماعة فهو عام في كل مرتد عن الإسلام بأي ردة كانت فيجب قتله أن لم يرجع إلى الإسلام قال العلماء ويتناول أيضا كل خارج عن الجماعة ببدعة أو بغى أو غيرها وكذا الخوارج والله أعلم وأعلم أن هذا عام يخص منه الصائل ونحوه فيباح قتله في الدفع وقد يجاب عن هذا بأنه داخل في المفارق للجماعة أو يكون المراد لا يحل تعمد قتله قصدا إلا في هذه الثلاثة والله أعلم

قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تُقْتَلْ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دَمِهَا لِأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ هَذَا الْإِسْنَادُ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ لِأَنَّهُ سَنَّ الْقَتْلَ لَمْ يَذْكُرْ أَوَّلَ

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ عَنِ الْأَعْمَشِ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَوَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

باب بيان اثم من سن القتل

قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ لَا تُقْتَلْ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْهَا لِأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ ﴾ الكفل بكسر الكاف الجزء والنصيب وقال الخليل هو الضعف وهذا الحديث من قواعد الاسلام وهو أن كل من ابتدع شيئاً من الشر كان عليه مثل وزر كل من اقتدى به في ذلك العمل مثل عمله الى يوم القيامة ومثله من ابتدع شيئاً من الخير كان له مثل أجر كل من يعمل به الى يوم القيامة وهو موافق للحديث الصحيح من سن سنة حسنة ومن سن سنة سيئة وللحديث الصحيح من دل على خير فله مثل أجر فاعله وللحديث الصحيح ما من داع يدعو الى هدى وما من داع يدعو الى ضلالة والله أعلم

أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا أَبِي ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ حَدَّثَنَا خَالِدٌ « يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ » ح وَحَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى كُلُّهُمَا عَنْ شُعْبَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ غَيْرَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ عَنْ شُعْبَةَ يُقْضَى وَبَعْضُهُمْ قَالَ يُحْكَمُ بَيْنَ النَّاسِ

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ « وَتَقَارِبًا فِي اللَّفْظِ » قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمَحْرَمِ

— باب المجازاة بالدماء في الآخرة وأنها أول —

﴿ ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة ﴾

قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء ﴾ فيه تغليظ أمر الدماء وأنها أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة وهذا لعظم أمرها وكثير خطرها وليس هذا الحديث مخالفاً للحديث المشهور في السنن أول ما يحاسب به العبد صلاته لأن هذا الحديث الثاني فيما بين العبد وبين الله تعالى وأما حديث الباب فهو فيما بين العباد والله أعلم بالصواب

— باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال —

قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض السنة اثني عشر شهراً منها أربعة حرم ثلاثة متواليات ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب شهر مضر

الذي بين جمادى وشعبان) أما ذوالقعدة ففتح القاف وذو الحجة بكسر الحاء هذه اللغة المشهورة ويجوز في لغة قليلة كسر القاف وفتح الحاء وقد أجمع المسلمون على أن الأشهر الحرم الأربعة هي هذه المذكورة في الحديث ولكن اختلفوا في الأدب المستحب في كيفية عدها فقالت طائفة من أهل الكوفة وأهل الأدب يقال المحرم ورجب وذوالقعدة وذو الحجة ليكون الأربعة من سنة واحدة وقال علماء المدينة والبصرة وجماهير العلماء هي ذوالقعدة وذو الحجة والمحرم ورجب ثلاثة سرد وواحد فرد وهذا هو الصحيح الذي جاءت به الأحاديث الصحيحة منها هذا الحديث الذي نحن فيه وعلى هذا الاستعمال أطبق الناس من الطوائف كلها وأما قوله صلى الله عليه وسلم ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان وإنما قيده هذا التقييد مبالغة في إيضاحه وإزالة للبس عنه قالوا وقد كان بين بني مضر وبين ربيعة اختلاف في رجب فكانت مضر تحمل رجباً هذا الشهر المعروف الآن وهو الذي بين جمادى وشعبان وكانت ربيعة تجعله رمضان فلهذا أضافه النبي صلى الله عليه وسلم إلى مضر وقيل لأنهم كانوا يعظمونه أكثر من غيرهم وقيل أن العرب كانت تسمى رجباً وشعبان الرجيين وقيل كانت تسمى جمادى ورجباً جمادين وتسمى شعبان رجباً وأما قوله صلى الله عليه وسلم إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض فقال العلماء معناه أنهم في الجاهلية يتمسكون بملة إبراهيم صلى الله عليه وسلم في تحريم الأشهر الحرم وكان يشق عليهم تأخير القتال ثلاثة أشهر متواليات فكانوا إذا احتاجوا إلى قتال أخرجوا تحريم الحرم إلى الشهر الذي بعده وهو صفر ثم يؤخرونه في السنة الأخرى إلى شهر آخر وهكذا يفعلون في سنة بعد سنة حتى اختلط عليهم الأمر وصادفت حجة النبي صلى الله عليه وسلم تحريمهم وقد تطابق الشرع وكانوا في تلك السنة قد حرموا ذوالحجة لموافقة الحساب الذي ذكرناه فآخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن الاستدارة صادفت ما حكم الله تعالى به يوم خلق السموات والأرض وقال أبو عبيد كانوا ينسئون أي يؤخرون وهو الذي قال الله تعالى فيه وإنما النسئ زيادة في الكفر فربما احتاجوا إلى الحرب في الحرم فيؤخرون تحريمه إلى صفر ثم يؤخرون صفر في سنة أخرى فصادف تلك السنة رجوع الحرم إلى موضعه وذكر القاضي

وَرَجَبَ شَهْرَ مُضَرٍّ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ ثُمَّ قَالَ أَيُّ شَهْرٍ هَذَا قُلْنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ
 قَالَ فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ قَالَ أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ قُلْنَا بَلَى قَالَ فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا
 قُلْنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ قَالَ أَلَيْسَ الْبَلَدَةُ قُلْنَا بَلَى
 قَالَ فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا قُلْنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ قَالَ
 أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ قُلْنَا بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ قَالَ مُحَمَّدٌ وَأَحْسِبُهُ قَالَ
 وَأَعْرَاضُكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بِلَدِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ
 فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ فَلَا تَرْجِعْنَ بَعْدَى كُفَّارًا «أَوْ ضَلَالًا» يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ
 أَلَّا يَلْبِغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ فَلَعَلَّ بَعْضٌ مِنْ يَبْلُغُهُ يَكُونُ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مِنْ سَمِعَهُ ثُمَّ قَالَ أَلَّا

وجوهاً آخر في بيان معنى هذا الحديث ليست بواضحة وينكر بعضها . قوله ﴿ثم قال أي شهر هذا قلنا
 الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه قال أليس ذا الحجة قلنا بلى قال فأى
 بلد هذا قلنا الله ورسوله أعلم الى آخره﴾ هذا السؤال والسكوت والتفسير أراد به التفتيح والتقرير
 والتنبيه على عظم مرتبة هذا الشهر والبلد واليوم وقولهم الله ورسوله أعلم هذا من حسن أدبهم
 وأنهم علوا أنه صلى الله عليه وسلم لا يخفى عليه ما يعرفونه من الجواب فعرفوا أنه ليس المراد
 مطلق الاخبار بما يعرفون . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام
 عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا﴾ المراد بهذا كله بيان تأكيد غلظ تحريم
 الأموال والدماء والأعراض والتحذير من ذلك . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿فلا ترجعن بعدي
 ضللاً يضرب بعضكم رقاب بعض﴾ هذا الحديث سبق شرحه في كتاب الإيمان في أول
 الكتاب وذكر بيان إعرابه وأنه لا حجة فيه لمن يقول بالتكفير بالمعاصي بل المراد به كفران
 النعم أو هو محمول على من استحل قتال المسلمين بلا شبهة . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿يبلغ
 الشاهد الغائب﴾ فيه وجوب تبليغ العلم وهو فرض كفاية فيجب تبليغه بحيث ينتشر . قوله

هَلْ بَلَغْتُ . قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ فِي رَوَايَةٍ وَرَجَبُ مُضَرَ فِي رَوَايَةٍ أَنِّي بَكَرْتُ فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي
 حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدِ
 ابْنِ سِيرِينَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ
 وَأَخَذَ إِنْسَانٌ بَخْطَامَهُ فَقَالَ أَتَدْرُونَ أَيَّ يَوْمٍ هَذَا قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ
 سَيُسَمِّيهِ سَوَى اسْمِهِ فَقَالَ أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ قُلْنَا بَلَى يَارَسُولَ اللَّهِ قَالَ فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا قُلْنَا
 اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ أَلَيْسَ بِذِي الْحِجَّةِ قُلْنَا بَلَى يَارَسُولَ اللَّهِ قَالَ فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا قُلْنَا اللَّهُ
 وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سَوَى اسْمِهِ قَالَ أَلَيْسَ بِالْبَلَدَةِ قُلْنَا بَلَى يَارَسُولَ اللَّهِ
 قَالَ فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ حُرْمَةً يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا
 فِي بَلَدِكُمْ هَذَا فَلْيَبْلِغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبُ قَالَ ثُمَّ أَنْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ أُمْلَحِينَ فَذَبَحَهُمَا وَإِلَى جَزِيعَةٍ
 مِنَ الْغَنَمِ فَقَسَمَهَا بَيْنَنَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ قَالَ
 مُحَمَّدٌ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ جَلَسَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

صلى الله عليه وسلم ﴿ فلعل بعض من يباغى يكون أوعى له من بعض من سمعه ﴾ احتج به العلماء
 لجواز رواية الفضلاء وغيرهم من الشيوخ الذين لا علم لهم عندهم ولا فقه اذا ضبط ما يحدث به
 قوله ﴿ قعد على بعيره وأخذ إنساناً بخطامه ﴾ إنما أخذ بخطامه ليصون البعير من
 الاضطراب على صاحبه والتهويش على راحته وفيه دليل على استحباب الخطبة على موضع
 عال من منبر وغيره سواء خطبة الجمعة والعيد وغيرهما وحكمته أنه كلما ارتفع كان أبلغ في إسماعه
 الناس ورؤيتهم إياه ووقوع كلامه في نفوسهم . قوله ﴿ انكفأ الى كبشين أملحين فذبحهما
 والى جزية من الغنم قسمها بيننا ﴾ انكفأ بهمز آخره أى انقلب والاملح هو الذى فيه يياض

وَسَلَّمَ عَلَى بَعِيرٍ قَالَ وَرَجُلٍ أَخَذَ بِنَمَامِهِ «أَوْ قَالَ مَخْطَمِهِ» فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ وَعَنْ رَجُلٍ آخَرٍ هُوَ فِي نَفْسِي أَفْضَلُ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ جَبَلَةَ وَأَحْمَدُ بْنُ خِرَاشٍ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا قُرَّةُ بِإِسْنَادِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ «وَسَمَّى الرَّجُلُ حَمِيدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ» عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا وَسَأَلُوا الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ وَأَعْرَاضَكُمْ وَلَا يَذْكُرُكُمْ أَنْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ وَمَا بَعْدَهُ وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ حَكْرَمَةُ يَوْمَكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ

وسواد واليباض أكثر وقوله جزية بضم الجيم وفتح الزاي ورواه بعضهم جزية بفتح الجيم وكسر الزاي وكلاهما صحيح والأول هو المشهور في رواية المحدثين وهو الذي ضبطه الجوهري وغيره من أهل اللغة وهي القطعة من الغنم تصغير جزعة بكسر الجيم وهي القليل من الشيء يقال جزع له من ماله أى قطع وبالثاني ضبطه ابن فارس في المجمل قال وهي القطعة من الغنم وكأنها فعيلة بمعنى مفعولة كضفيرة بمعنى مضمفورة قال القاضى قال الدارقطنى قوله ثم انكفأ الى آخر الحديث وهم من ابن عون فيما قيل وإنما رواه ابن سيرين عن أنس فأدرجه ابن عون هنا في هذا الحديث فرواه عن ابن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال القاضى وقد روى البخارى هذا الحديث عن ابن عون فلم يذكر فيه هذا الكلام فلعلة تركه عددا وقد رواه أيوب قرة عن ابن سيرين في كتاب مسلم في هذا الباب ولم يذكره فيه هذه الزيادة قال القاضى والأشبه أن هذه الزيادة إنما هي في حديث آخر في خطبة عيد الأضحى فوهم فيها الراوى فذكرها مضمومة الى خطبة الحججة أوهما حديثان ضم أحدهما الى

هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ إِلَّا هَلْ بَلَغْتُ قَالُوا نَعَمْ قَالَ اللَّهُمَّ اشْهَدْ

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا أَبُو يُوسُفَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ أَنَّ عُلْقَمَةَ بْنَ وَائِلٍ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ قَالَ إِنِّي لَقَاعِدُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ يَقُودُ آخَرَ بِنَسْعَةٍ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا قَتَلَ أَخِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْتَلْتَهُ فَقَالَ إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْتَرَفْ أَقْتَلْتُهُ عَلَيْهِ الْبَيْتَةُ قَالَ نَعَمْ قَتَلْتُهُ قَالَ كَيْفَ قَتَلْتَهُ قَالَ كُنْتُ أَنَا وَهُوَ مُخْتَبِطٌ مِنْ شَجَرَةٍ فَسَبَّيْنِي فَأَغْضَبَنِي فَضْرَبْتُهُ بِالْفَأْسِ عَلَى قَرْنِهِ فَقَتَلْتُهُ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ لَكَ مِنْ شَيْءٍ تُؤَدِّيهِ عَنْ نَفْسِكَ قَالَ مَالِي مَالٌ إِلَّا كِسَائِي وَقَالَتِي قَالَ فَتَرَى قَوْمَكَ يَشْتَرُونَكَ قَالَ أَنَا أَهْوَنُ عَلَى قَوْمِي مِنْ ذَاكَ فَرَمَى إِلَيْهِ

الآخر وقد ذكر مسلم هذا بعد هذا في كتاب الضحايا من حديث أيوب وهشام عن ابن سيرين عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ثم خطب فأمر من كان ذبح قبل الصلاة أن يعيد ثم قال في آخر الحديث فانكفأ رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كبشين أملحين فذبحهما فقام الناس إلى غنيمة فتوزعوا فهذا هو الصحيح وهو دافع للاشكال

باب صححة الاقرار بالقتل

﴿وَيُمْكِنُ وَلِي الْقَتِيلِ مِنَ الْقِصَاصِ وَاسْتِجَابَ طَلِبُ الْعَفْوِ مِنْهُ﴾

قوله ﴿جاء رجل يقود آخر بنسعة فقال يا رسول الله هذا قتل أخى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أَقْتَلْتَهُ فَقَالَ إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْتَرَفْ أَقْتَلْتُهُ عَلَيْهِ الْبَيْتَةُ قَالَ نَعَمْ قَتَلْتُهُ قَالَ كَيْفَ قَتَلْتَهُ قَالَ كُنْتُ أَنَا وَهُوَ مُخْتَبِطٌ مِنْ شَجَرَةٍ فَسَبَّيْنِي فَأَغْضَبَنِي فَضْرَبْتُهُ بِالْفَأْسِ عَلَى قَرْنِهِ فَقَتَلْتُهُ﴾ أما النسعة فبنون مكسورة ثم سين سا كنة ثم عين مهملة وهي حبل من جلود مصفورة وقرنه جانب رأسه . وقوله ﴿يُخْتَبِطُ﴾ أى يجمع الخبط وهو ورق الثمر بأن يضرب الشجر بالعصا فيسقط ورقه فيجمعه

بِنِسْعَتِهِ وَقَالَ دُونَكَ صَاحِبَكَ فَأَنْطَلَقَ بِهِ الرَّجُلُ فَلَبَّأَ وَلَّى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ قَتْلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ فَرَجَعَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّكَ قُلْتَ إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ وَأَخَذْتَهُ بِأَمْرِكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَا تُرِيدُ أَنْ يَبُوءَ بِأَثْمِكَ وَإِثْمِ صَاحِبِكَ قَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ «لَعَلَّهُ قَالَ» بَلَى قَالَ فَإِنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ قَالَ فَرَمَى بِنِسْعَتِهِ وَخَلَّى سَبِيلَهُ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ

علفا وفي هذا الحديث الاغلاظ على الجناة وربطهم واحضارهم الى ولي الامر وفيه سؤال المدعى عليه عن جواب الدعوى فلعله يقر فيستغنى المدعى والقاضى عن التعب في احضار الشهود وتعديلهم ولأن الحكم بالاقرار حكم ييقن وبالبينة حكم بالظن وفيه سؤال الحاكم وغيره الولي عن العفو عن الجاني وفيه جواز العفو بعد بلوغ الامر الى الحاكم وفيه جواز اخذ الدية في قتل العمد لقوله صلى الله عليه وسلم في تمام الحديث هل لك من شيء تؤديه عن نفسك وفيه قبول الاقرار بقتل العمد . قوله ﴿فانطلق به الرجل فلما ولى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قتله فهو مثله فرجع فقال يا رسول الله بلغني أنك قلت ان قتله فهو مثله وأخذته بأمرك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما تريد أن يبوء بأثمك وأثم صاحبك قال يا نبي الله لعله قال بلى قال فان ذلك كذا قال فرمى بنسخته وخلّى سبيله﴾ وفي الرواية الأخرى أنه انطلق به فلما أدبر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انقاتل والمقتول في النار . أما قوله صلى الله عليه وسلم ان قتله فهو مثله فالصحيح في تأويله أنه مثله في أنه لا فضل ولا منة لأحدهما على الآخر لأنه استوفى حقه منه بخلاف ما لو عفى عنه فإنه كان له الفضل والمنة وجزيل ثواب الآخرة وجميل الثناء في الدنيا وقيل فهو مثله في أنه قاتل وان اختلفا في التحريم والاباحة لكنهما استويا في طاعتهما الغضب ومتابعة الهوى لاسيما وقد طلب النبي صلى الله عليه وسلم منه العفو وانما قال النبي صلى الله عليه وسلم ما قال بهذا اللفظ الذي هو صادق فيه لايهام لمقصود صحيح وهو أن الولي ربما خاف فعفا والعفو مصلحة للولي والمقتول في ديتهما لقوله صلى الله عليه وسلم يبوء بأثمك وأثم صاحبك وفيه مصلحة للجاني وهو انقاذه من القتل فلما كان العفو مصلحة توصل

ابن حاتم حدثنا سعيد بن سليمان حدثنا هشيم أخبرنا إسماعيل بن سالم عن علقمة بن وائل عن أبيه قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل قتل رجلاً فأقاد ولّى المقتول منه فأطلق به وفي عنقه نسعة يجرها فلما أدير قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القاتل والمقتول في النار فأتى رجل الرجل فقال له مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم نفخى عنه قال إسماعيل بن سالم فذكرت ذلك لحبيب بن أبي ثابت فقال حدثني ابن أشوع أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما سأل أن يعفو عنه فأتى

إليه بالتعريض وقد قال الضمري وغيره من علماء أصحابنا وغيرهم يستحب للمفتي إذا رأى مصلحة في التعريض للمستفتي أن يعرض تعريضاً يحصل به المقصود مع أنه صادق فيه قالوا ومثاله أن يسأله إنسان عن القاتل هل له توبة و يظهر للمفتي بقرينة أنه أنفتي بأن له توبة ترتب عليه مفسدة وهي أن الصائل يستهون القتل لكونه يجد بعد ذلك منه مخرجاً ويقول المفتي الحالة هذه صح عن ابن عباس أنه قال لا توبة لقاتل فهو صادق في أنه صح عن ابن عباس وإن كان المفتي لا يعتقد ذلك ولا يوافق ابن عباس في هذه المسألة لكن السائل إنما يفهم منه موافقته ابن عباس فيكون سبباً لجره فهكذا وما أشبه ذلك كمن يسأل عن الغيبة في الصوم هل يفطر بها فيقول جاء في الحديث الغيبة تفسد الصائم والله أعلم وأما قوله صلى الله عليه وسلم القاتل والمقتول في النار فالمراد به في هذين فكيف تصح إرادتهما مع أنه إنما أخذه ليقته بأمر النبي صلى الله عليه وسلم بل المراد غيرهما وهو إذا التقى المسلمان بسيفيهما في المقاتلة المحرمة كالقتال عصية ونحو ذلك فالقاتل والمقتول في النار والمراد به التعريض كما ذكرناه وسبب قوله ما قدمناه لكون الولي يفهم منه دخوله في معناه ولهذا ترك قتله فحصل المقصود والله أعلم وأما قوله صلى الله عليه وسلم ﴿أما تريد أن يبوأ بآثمك وآثم صاحبك﴾ فقليل معناه يتحمل آثم المقتول باتلافه مهجته وآثم الولي لكونه فجعه في أخيه ويكون قد أوحى إليه صلى الله عليه وسلم

حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن أبي سلفة عن
أبي هريرة أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرحت جنيها فقضى فيه
النبي صلى الله عليه وسلم بغرة عبد أو أمة وحدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن ابن

بذلك في هذا الرجل خاصة ويحتمل أن معناه يكون عفوك عنه سببا لسقوط أثمك وأثم أخيك
المقتول والمراد أثمهما السابق بمعاصي لما متقدمة لاتعاق لها بهذا القاتل فيكون معنى بيوم
يسقط وأطلق هذا اللفظ عليه مجازا قال القاضي وفي هذا الحديث أن قتل القصاص لا يكفر
ذنب القاتل بالكلية وإن كفر ما بينه وبين الله تعالى كما جاء في الحديث الآخر فهو كفارة له
ويبقى حق المقتول والله أعلم

باب دية الجنين ووجوب الدية في قتل الخطأ

﴿وشبه العمد على عاقلة الجاني﴾

قوله ﴿ان امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرحت جنيها فقضى فيه رسول الله صلى
الله عليه وسلم بغرة عبد أو أمة﴾ وفي رواية أنها ضربتها بعمود فسقطت وهي حبل فقتلتها. أما
قوله بغرة عبد فضبطناه على شيوخنا في الحديث والفقه بغرة بالتونين وهكذا قيده جماهير العلماء
في كتبهم وفي مصنفاتهم في هذا وفي شروحه وقال القاضي عياض الرواية فيه بغرة بالتونين
وما بعده بدل منه قال ورواه بعضهم بالإضافة قال والاول أوجه وأقرب وذكر صاحب المطالع
الوجهين ثم قال الصواب رواية التونين قلنا وما يؤيده ويوضحه رواية البخاري في صحيحه في
كتاب الديات في باب دية جنين المرأة عن المغيرة بن شعبة قال قضى رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالغرة عبدا أو أمة وقد فسر الغرة في الحديث بعبد أو أمة قال العلماء وأوهنا للتقسيم
لا للشك والمراد بالغرة عبد أو أمة وهو اسم لكل واحد منهما قال الجوهري كأنه عبر بالغرة
عن الجسم كله كما قالوا أعتق رقبة وأصل الغرة بياض في الوجه ولهذا قال أبو عمرو المراد بالغرة
الأيض منهما خاصة قال ولا يجزى الأسود قال ولولا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد

شَهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ سَقَطَ مِيتًا بِغَرَةِ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قُضِيَ عَلَيْهَا

بالغرة معنى زائدا على شخص العبد والأمة لما ذكرها ولاقتصر على قوله عبد أو أمة هذا قول أبي عمرو وهو خلاف ما اتفق عليه الفقهاء أنه تجزى فيها السوداء ولا تتعين البيضاء وإنما المعتبر عندهم أن تكون قيمتها عشر دية الأم أو نصف عشر دية الأب قال أهل اللغة الغرة عند العرب أنفس الشيء وأطلقت هنا على الإنسان لأن الله تعالى خلقه في أحسن تقويم وأما ما جاء في بعض الروايات في غير الصحيح بغرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل فرواية باطلة وقد أخذ بها بعض السلف وحكى عن طاوس وعطاء ومجاهد أنها عبد أو أمة أو فرس وقال داود كل ما وقع عليه اسم الغرة يجزى واتفق العلماء على أن دية الجنين هي الغرة سواء كان الجنين ذكرا أو أنثى قال العلماء وإنما كان كذلك لأنه قد يخفى فيكثر فيه النزاع فضبطه الشرع بضابط يقطع النزاع وسواء كان خلقه كامل الأعضاء أم ناقصا أو كان مضغعة تصور فيها خلق آدمي ففي كل ذلك الغرة بالاجتماع ثم الغرة تكون لورثته على موارثهم الشرعية وهذا شخص يورث ولا يرث ولا يعرف له نظير إلا من بعضه حر وبعضه رقيق فانه رقيق لا يرث عندنا وهل يورث فيه قولان أحكما يورث وهذا مذهبننا ومذهب الجماهير وحكى القاضي عن بعض العلماء أن الجنين كعضو من أعضاء الأم فتكون ديته لها خاصة واعلم أن المراد بهذا كله إذا انفصل الجنين ميتا أما إذا انفصل حيا ثم مات فيجب فيه كمال دية الكبير فان كان ذكرا وجب مائة بغير وإن كان أنثى غنمسون وهذا يجمع عليه وسواء في هذا كله العمد والخطأ ومتى وجبت الغرة فهي على العاقلة لا على الجاني هذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وسائر الكوفيين رضى الله عنهم وقال مالك والبصريون تجب على الجاني وقال الشافعي وآخرون يلزم الجاني الكفارة وقال بعضهم لا كفارة عليه وهو مذهب مالك وأبي حنيفة رضى الله عنهما والله أعلم. قوله (قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة ثم أن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ميراثها لبنها وزوجها وأن العقل على عصبها)

بِالْغَرَّةِ تُوْفِيتَ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَأْنَ مِيرَافَتَا لَبْنِيَا وَزَوْجَهَا وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ حَدَّثَنَا أَبُو وَهَبٍ ح وَحَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التَّجِيبِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو وَهَبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ أَقْتَلْتُ امْرَأَتَانِ مِنْ هَذِيلٍ فَرَمْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ فَقَتَلْتُهَا وَمَافِي بَطْنِهَا فَأَخْصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا وَوَرَثِهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ فَقَالَ حَمَلُ بْنُ النَّابِغَةِ الْهَذَلِيُّ يَارَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَغْرَمُ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهَلَ فَمَثَلُ ذَلِكَ يُطَلُّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكَهَّانِ مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ

قال العلماء هذا الكلام قد يوم خلاف مراده فالصواب أن المرأة التي ماتت هي المجنى عليها أم الجنين لا الجانية وقد صرح به في الحديث بعده بقوله فقتلتها ومافي بطنها فيكون المراد بقوله التي قضى عليها بالغيرة أي التي قضى لها بالغيرة فغير بعليها عن لها . وأما قوله والعقل على عصبتها فالمراد عصبه القاتلة . قوله ﴿ فرمت احدهما الاخرى بحجر فقتلتها ومافي بطنها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدية المرأة على عاقلتها ﴾ وفي الرواية الاخرى أنها ضربتها بعمود فسطاط هذا محمول على حجر صغير وعمود صغير لا يقصد به القتل غالبا فيكون شبه عمد تجب فيه الدية على العاقلة ولا يجب فيه قصاص ولا دية على الجاني وهذا مذهب الشافعي والجمهور قوله ﴿ فقال حمل بن النابغة الهذلي يارَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَغْرَمُ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهَلَ فَمَثَلُ ذَلِكَ يُطَلُّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكَهَّانِ مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ ﴾ أما قوله حمل بن النابغة فنسبه الى جده وهو حمل بن مالك بن

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ أَقْتَلْتُ امْرَأَتَانِ
وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقَصِّهِ وَلَمْ يَذْكُرْ وَرَثَتَهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ وَقَالَ فَقَالَ قَاتِلْ كَيْفَ
نَعْمَلُ وَلَمْ يَسْمَعْ حَمَلُ بْنُ مَالِكٍ حَرْشًا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْزَلِيُّ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ
عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ بْنِ نَضِيلَةَ الْخَزَاعِيِّ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ ضَرَبْتُ امْرَأَةً ضَرْبَهَا
بِعُمُودٍ فُسْطَاطٍ وَهِيَ حُبْلَى فَقَتَلْتُهَا قَالَ وَإِحْدَاهُمَا لِحَيَاتِي قَالَ فَعَلَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

النابعة وحمل بفتح الحاء المهملة والميم . وأما قوله فقتل ذلك يطل فروى في الصحيحين
وغيرهما بوجهين أحدهما يطل بضم الياء المثناة وتشديد اللام ومعناه يهدر ويلغى ولا يضمن
والثاني يطل بفتح الباء الموحدة وتخفيف اللام على أنه فعل ماضٍ من البطلان وهو بمعنى
الملغى أيضاً وأكثر نسخ بلادنا بالمثناة ونقل القاضى أن جمهور الرواة في صحيح مسلم ضبطوه
بالموحدة قال أهل اللغة يقال طل دمه بضم الطاء وأطل أى أهدر وأطله الحاكم وطله أهدره
وجوز بعضهم طل دمه بفتح الطاء في اللازم وأبأها الأكثرون . وأما قوله صلى
الله عليه وسلم إنما هذا من أخوان السكمان من أجل سبجه وفي الرواية الأخرى سبجع
كسجع الأعراب فقال العلماء إنما ذم سبجه لوجهين أحدهما أنه عارض به حكم الشرع
ورام إبطاله والثاني أنه تكلفه في مخاطبته وهذان الوجهان من السجع مذمومان
وأما السجع الذى كان النبي صلى الله عليه وسلم يقوله في بعض الأوقات وهو مشهور في الحديث
فليس من هذا لأنه لا يعارض به حكم الشرع ولا يتكلفه فلا نهى فيه بل هو حسن ويؤيد ما ذكرنا
من التأويل قوله صلى الله عليه وسلم كسجع الأعراب فأشار الى أن بعض السجع هو المذموم
والله أعلم . قوله «ان امرأتين من هذيل» وفي رواية امرأة من بني لحيان المشهور كسر اللام
في لحيان وروى قتمها ولحيان بطن من هذيل . قوله «ضربت امرأة ضرتها» قال أهل اللغة
كل واحدة من زوجتي الرجل ضرة للآخرى سميت بذلك لحصول المضاربة بينهما في العادة
وتضرر كل واحدة بالأخرى . قوله «فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دية المقتولة على

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِيَّةُ الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ وَغُرَّةٌ لَهَا فِي بَطْنِهَا فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ
أَنْغَرُمُ دِيَّةً مِنْ لَا أَكُلُ وَلَا شَرِبُ وَلَا اسْتَهْلُ فَمَثَلُ ذَلِكَ يُطْلَقُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ اسْجَعُ كَسْجَعِ الْأَعْرَابِ قَالَ وَجَعَلَ عَلَيْهِمُ الدِّيَّةَ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا
يَحْيَى بْنُ آدَمَ حَدَّثَنَا مَفْضَلٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ بْنِ نُضَيْلَةَ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ
شُعْبَةَ أَنَّ امْرَأَةً قَتَلَتْ ضَرَّتَهَا بِعُمُودٍ فَسَطَّاطُ فَأَتَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَضَى
عَلَى عَاقِلَتِهَا بِالْأَدِيَّةِ وَكَانَتْ حَامِلًا فَقَضَى فِي الْجَنِينَ بَغْرَةً فَقَالَ بَعْضُ عَصَبَتِهَا أُنْدَى مِنْ
لَا طَعِمَ وَلَا شَرِبَ وَلَا صَاحَ فَاسْتَهْلَ وَمِثْلُ ذَلِكَ يُطْلَقُ قَالَ فَقَالَ سَجْعُ كَسْجَعِ الْأَعْرَابِ
حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَحَمَّادُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ
عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ وَمُفَضَّلٍ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ
وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالُوا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مَنْصُورٍ بِإِسْنَادِهِمْ
الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ غَيْرَ أَنَّ فِيهِ فَاسْقَطْتُ فُرُوعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَضَى
فِيهِ بَغْرَةً وَجَعَلَهُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْمَرْأَةِ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ دِيَّةَ الْمَرْأَةِ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ
أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَاسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ «وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ» قَالَ إِسْحَقُ أَخْبَرَنَا وَقَالَ
الْآخِرَانِ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْمُسَوِّدِ بْنِ مَخَرَّمَةَ قَالَ اسْتَشَارَ
عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ النَّاسَ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ شَهِدْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

عَصَبَةُ الْقَاتِلَةِ ﴿ هذا دليل لما قاله الفقهاء أن دية الخطأ على العاقلة إنما تختص بعصابات القاتل
سوى أبنائه وآبائه . قوله ﴿ استشار عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس في إملاص المرأة ﴾ في

وسلم قضى فيه بغرة عبد أمة قال فقال عمر أنتي بمن يشهد معك قال فشهد له محمد بن مسلمة

كتاب الحدود

حدثنا يحيى بن يحيى وإسحاق بن إبراهيم وابن أبي عمر واللفظ ليحيى قال ابن أبي عمر حدثنا وقال الآخرون أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عمارة عن عائشة

جميع نسخ مسلم ملاص بكسر الميم وتخفيف اللام وبصاء مهملة وهو جنين المرأة والمعروف في اللغة املاص المرأة بهمزة مكسورة قال أهل اللغة يقال أملت به وأزلقت به وأملت به وأخطأت به كله بمعنى وهو اذا وضعته قبل أوانه وكل ما زلق من اليد فقد ملص بفتح الميم وكسر اللام ملصا بفتحها وأملص أيضا لغتان وأملسته أنا وقد ذكر الحميدى هذا الحديث في الجمع بين الصحيحين فقال املاص بالهمزة كما هو المعروف في اللغة قال القاضى قد جاء ملص الشيء اذا أملت فان أريد به الجنين صح ملاص مثل لزم لزاما والله أعلم . قوله (حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة قال استشار عمر بن الخطاب رضى الله عنه الناس في ملاص المرأة) هذا الحديث مما استدركه الدارقطنى على مسلم فقال وهم وكيع في هذا الحديث وخالفه أصحاب هشام فلم يذكروا فيه المسور وهو الصواب ولم يذكر مسلم غير حديث وكيع وذكر البخارى حديث من خالفه وهو الصواب هذا قول الدارقطنى وفي البخارى عن هشام عن أبيه عن المغيرة أن عمر رضى الله عنه سأل عن املاص المرأة ولا بد من ذكر المسور وعروة ليتصل الحديث فان عروة لم يدرك عمر بن الخطاب رضى الله عنه

كتاب الحدود

باب حد السرقة ونصائها

قال القاضى عياض رضى الله عنه صان الله تعالى الأموال بإيجاب القطع على السارق ولم يجعل ذلك في غير السرقة كالاختلاس والانتهاب والغصب لأن ذلك قليل بالنسبة الى السرقة ولأنه

قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْطَعُ السَّارِقَ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ كُلُّهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ يُمَثِّلُهُ فِي هَذَا الْأَسْنَادِ وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَحَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ «وَاللَّفْظُ لِلْوَلِيدِ وَحَرَمَلَةُ» قَالُوا حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَهَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ

يمكن استرجاع هذا النوع بالاستدعاء الى ولاية الامور وتسهيل اقامة البينة عليه بخلاف السرقة فانه تندر اقامة البينة عليها فغظم أمرها واشتدت عقوبتها ليكون أبلغ في الجزع عنها وقد أجمع المسلمون على قطع السارق في الجملة وان اختلفوا في فروع منه . قوله ((عن عائشة رضی الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع السارق في ربع دينار فصاعدا)) وفي رواية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار فصاعدا وفي رواية لا تقطع اليد الا في ربع دينار فافوقه وفي رواية لم تقطع يد السارق في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في أقل من ثمن المجن وفي رواية ابن عمر رضي الله عنه قال قطع النبي صلى الله عليه وسلم سارقا في مجن قيمته ثلاثة دراهم وفي رواية أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده أجمع العلماء على قطع يد السارق كما سبق واختلفوا في اشتراط النصاب وقدره فقال أهل الظاهر لا يشترط نصاب بل يقطع في القليل والكثير وبه قال ابن بنت الشافعي من أصحابنا وحكاه القاضي عياض عن الحسن البصري والخوارج وأهل الظاهر واحتجوا بعموم قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ولم يخصوا الآية وقال جماهير العلماء ولا تقطع الا في نصاب لهذه الأحاديث

وَأَحْمَدُ بْنُ عِيْسَى «وَالْفِطْرُ لِهَرُونَ وَأَحْمَدٌ» قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ حَدَّثَنَا
 أَبُو وَهْبٍ أَخْبَرَنَا بِمُخْرَمَةٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عُمَرَ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَحَدِّثُ أَنَّهَا
 سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَا تَقْطَعُ الْيَدَ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ قَبْلَ فَوْقِهِ
 حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ الْعَبْدِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ
 عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ
 لَا تَقْطَعُ يَدَ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَحُمَّدُ بْنُ

الصَّحِيحَةُ ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي قَدْرِ النَّصَابِ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ النَّصَابُ رُبْعُ دِينَارٍ ذَهَبًا أَوْ مَاقِيْمَتُهُ رُبْعُ دِينَارٍ
 سِوَاهُ كَانَتْ قِيَمَتُهُ ثَلَاثَةُ دِرَاهِمٍ أَوْ أَقَلُّ أَوْ أَكْثَرُ وَلَا يَقْطَعُ فِي أَقَلِّ مِنْهُ وَبِهَذَا قَالَ كَثِيرُونَ
 أَوَّلًا كَثُرُونَ وَهُوَ قَوْلُ عَائِشَةَ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَاللِّثَّ وَأَبُو ثَوْرٍ وَاسْحَقُ
 وَغَيْرُهُمْ وَرَوَى أَيْضًا عَنْ دَاوُدَ وَقَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَاسْحَقُ فِي رِوَايَةِ تَقْطَعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ
 أَوْ ثَلَاثَةِ دِرَاهِمٍ أَوْ مَاقِيْمَتُهُ أَحَدُهُمَا وَلَا يَقْطَعُ فِيمَا دُونَ ذَلِكَ وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ وَابْنُ شَبْرَمَةَ
 وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَالْحَسَنُ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ لَا تَقْطَعُ إِلَّا فِي خَمْسَةِ دِرَاهِمٍ وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ
 وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ لَا تَقْطَعُ إِلَّا فِي عَشْرَةِ دِرَاهِمٍ أَوْ مَاقِيْمَتُهُ ذَلِكَ وَحَكَى الْقَاضِي عَنْ
 بَعْضِ الصَّحَابَةِ أَنَّ النَّصَابَ أَرْبَعَةُ دِرَاهِمٍ وَعَنْ عُثْمَانَ الْبَتِيِّ أَنَّهُ دَرَاهِمٌ وَعَنْ الْحَسَنِ أَنَّهُ دَرَاهِمَانِ
 وَعَنْ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ أَرْبَعُونَ دَرَاهِمًا أَوْ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرٍ وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ وَمُوافِقُوهُ لِأَنَّ
 النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَرَحَ بِبَيَانِ النَّصَابِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ لَفْظِهِ وَأَنَّهُ رُبْعُ دِينَارٍ وَأَمَّا
 بَاقِي التَّقْدِيرَاتِ فَهِيَ مُرَدُّةٌ لِأَصْلِهَا مَعَ مُخَالَفَتِهَا لِصَرِيحِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَأَمَّا رِوَايَةُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ سَارِقًا فِي مِجَنِّ قِيَمَتِهِ ثَلَاثَةَ دِرَاهِمٍ فَحُمُولَةٌ عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَدْرَ كَانَ رُبْعَ دِينَارٍ
 فَصَاعِدًا وَهِيَ قِضْيَةٌ عَيْنٌ لِأَعْمَوْمٍ لَهَا فَلَا يَجُوزُ تَرْكُ صَرِيحِ لَفْظِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَحْدِيدِ
 النَّصَابِ لِهَذِهِ الرِّوَايَةِ الْمُحْتَمَلَةِ بَلْ يَجِبُ حَمْلُهَا عَلَى مُوَافَقَةِ لَفْظِهِ وَكَذَا الرِّوَايَةُ الْآخَرَى لَمْ يَقْطَعْ

الْمَنِيِّ وَالْإِسْحَاقَ بْنِ مَتَّوْرٍ جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْعَقَدِيِّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ مِنْ وَلَدِ الْمَسُورِ
 ابْنِ مَحْرَمَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ هَذَا الْأَسْنَادُ مِثْلُهُ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
 ابْنِ مَيْمُونٍ حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّوَّاسِيُّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ لَمْ
 تُقَطَّعْ يَدُ سَارِقٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَمَنِ الْجَنْجِ حَجَفَةٍ أَوْ تَرَسٍ
 وَكِلَاهُمَا ذُو ثَمَنِ وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَحَمِيدُ بْنُ

يد السارق في أقل من ثمن المجن محمولة على أنه كان ربع دينار ولا بد من هذا التأويل ليوافق
 صريح تقديره صلى الله عليه وسلم وأما ما يحتج به بعض الحنفية وغيرهم من رواية جاءت قطع
 في جن قيمته عشرة دراهم وفي رواية خمسة فهي رواية ضعيفة لا يعمل بها لو انفردت فكيف
 وهي مخالفة لصريح الأحاديث الصحيحة الصريحة في التقدير بربع دينار مع أنه يمكن حملها
 على أنه كانت قيمته عشرة دراهم اتفاقاً لأنه شرط ذلك في قطع السارق وليس في لفظها ما يدل
 على تقدير النصاب بذلك وأما رواية لعن الله السارق يسرق البيضة أو الحبل فتقطع يده فقال
 جماعة المراد بها بيضة الحديد وحبل السفينة وكل واحد منهما يساوي أكثر من ربع دينار
 وأنكر المحققون هذا وضعفوه فقالوا بيضة الحديد وحبل السفينة لهما قيمة ظاهرة وليس هذا
 السياق موضع استعمالهما بل بلاغة الكلام تأباه ولأنه لا يذم في العادة من خاطر يده في شيء له
 قدر وإنما يذم من خاطر بها فيما لا قدر له فهو موضع تقليل لا تكثير والصواب أن المراد
 التنبيه على عظيم ما خسر وهي يده في مقابلة حقير من المال وهو ربع دينار فإنه يشارك البيضة
 والحبل في الحقارة أو أراد جنس البيض وجنس الحبال أو أنه إذا سرق البيضة فلم يقطع جره
 ذلك إلى سرقة ما هو أكثر منها فقطع فكانت سرقة البيضة هي سبب قطعه أو أن المراد به قد
 يسرق البيضة أو الحبل فيقطعه بعض الولاة سياسة لا قطعاً جائزاً شرعاً وقيل إن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال هذا عند نزول آية السرقة بحملة من غير بيان نصاب فقال له على ظاهر اللفظ والله أعلم
 قوله (ثمن المجن حجة أو ترس وكلاهما ذو ثمن) المجن بكسر الميم وفتح الجيم وهو اسم لكل

عَبْدُ الرَّحْمَنِ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ ح وَحَدَّثَنَا
 أَبُو كَرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ كُلُّهُمُ عَنْ هِشَامِ بْنِ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ مُيَرٍ عَنْ حَمِيدِ
 ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّؤُوسِيِّ وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحِيمِ وَأَبِي أُسَامَةَ وَهُوَ يَوْمُئِذٍ ذُو ثَمَنٍ
 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ سَارِقًا فِي مَجَنِّ قِيَمَتِهِ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ رِجٍّ عَنْ
 اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ الْمُثَنَّى قَالَا حَدَّثَنَا يَحْيَى «وَهُوَ الْقَطَّانُ» ح
 وَحَدَّثَنَا ابْنُ مُيَرٍ حَدَّثَنَا أَبِي ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ كُلُّهُمُ
 عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ «يَعْنِي ابْنَ عَلِيٍّ» ح وَحَدَّثَنَا
 أَبُو الرَّيِّعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ
 أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّيْنِ وَأَيُّوبَ بْنِ مُوسَى وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمِيَّةَ ح وَحَدَّثَنِي
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ
 أُمِيَّةَ وَعُبَيْدِ اللَّهِ وَمُوسَى بْنُ عَقِبَةَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا
 ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمِيَّةَ ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ حَنْظَلَةَ
 ابْنِ أَبِي سَفْيَانَ الْجَحْجَحِيِّ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ كُلُّهُمْ عَنْ

ما يستجن به أى يستتر والحجفة بجاء مهملة ثم جيم مفتوحة-ين هى الدرفة وهى معروفة وقوله
 حجفة أو ترش هما مجروران بدل من المجن وقوله وكلاهما ذو ثمن إشارة إلى أن القطع لا يكون

نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ غَيْرَ
 أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ قِيمَتُهُ وَبَعْضُهُمْ قَالَ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ
 وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقْطَعُ يَدُهُ وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ
 فَتَقْطَعُ يَدُهُ حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ كُلُّهُمْ عَنْ عِيسَى
 ابْنِ يُونُسَ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ غَيْرَ أَنَّهُ يَقُولُ إِنْ سَرَقَ حَبْلًا وَإِنْ سَرَقَ بَيْضَةً

فَمَا قِلَ بَلْ يَخْتَصُّ بِمَا لَهُ ثَمَنٌ ظَاهِرٌ وَهُوَ رُبْعُ دِينَارٍ كَمَا صَرَحَ بِهِ فِي الرِّوَايَاتِ . قوله صلى الله عليه
 وسلم ﴿لعن الله السارق﴾ هذا دليل لجواز لعن غير المعين من العصاة لأنه لعن للجنس لا لمعين
 ولعن الجنس جائز كما قال الله تعالى أَلْعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الظَّالِمِينَ وأما المعين فلا يجوز لعنه قال القاضي
 وأجاز بعضهم لعن المعين ما لم يحد فاذا حد لم يحز لعنه فإن الحدود كفارات لأهلها قال القاضي
 وهذا التأويل باطل للأحاديث الصحيحة في النهي عن اللعن فيجب حمل النهي على المعين ليجمع
 بين الأحاديث والله أعلم قال العلاء والحريز مشروط فلا قطع إلا فيما سرق من حرز والمعتبر
 فيه العرف مما عده أهل العرف حرزا لذلك الشيء فهو حرز له ومالا فلا وخالفهم داود فلم
 يشترط الحرز قالوا ويشترط أن لا يكون للسارق في المسروق شبهة فإن كانت لم يقطع ويشترط
 أن يطالب المسروق منه بالمال وأجمعوا على أنه إذا سرق أولا قطعت يده اليمنى قال الشافعي
 ومالك وأهل المدينة والزهري وأحمد وأبو ثور وغيرهم فاذا سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى فاذا
 سرق ثالثاً قطعت يده اليسرى فإن سرق رابعاً قطعت رجله اليمنى فإن سرق بعد ذلك عز رثم
 كلها سرق عزز قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك والجمهور تقطع اليد من الرسغ وهو المفصل
 بين الكف والذراع وتقطع الرجل من المفصل بين الساق والقدم وقال علي رضي الله عنه
 تقطع الرجل من شطر القدم وبه قال أحمد وأبو ثور وقال بعض السلف تقطع اليد من
 المرفق وقال بعضهم من المنكب والله أعلم

حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث ح وحدثنا محمد بن ربح أخبرنا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن قريشا أتهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت فقالوا من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا ومن يجترئ عليه إلا أسامة حب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلّمه أسامة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتشفع في حد من حدود الله ثم قام فاختطب فقال أيها الناس إنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وإني إنما أنذركم بها لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها وفي حديث ابن ربح إنما هلك الذين من قبلكم وحدثني أبو الطاهر وحرمة بن يحيى «واللفظ حرمة» قال أخبرنا ابن وهب

— باب قطع السارق الشريف وغيره —

﴿ والنهي عن الشفاعة في الحدود ﴾

ذكر مسلم رضي الله عنه في الباب الأحاديث في النهي عن الشفاعة في الحدود وأن ذلك هو سبب هلاك بني إسرائيل وقد أجمع العلماء على تحريم الشفاعة في الحد بعد بلوغه إلى الإمام لهذه الأحاديث وعلى أنه يحرم التشفيع فيه فأما قبل بلوغه إلى الإمام فقد أجاز الشفاعة فيه أكثر العلماء إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب شر وأذى للناس فإن كان لم يشفع فيه وأما المعاصي التي لا حد فيها وواجبها التعزير فتجوز الشفاعة والتشفيع فيها سواء بلغت الإمام أم لا لأنها أهون أمثاله مستحبة إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب أذى ونحوه . قوله ﴿ ومن يجترئ عليه إلا أسامة حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴾ هو بكسر الحاء أي محبوبه ومعنى يجترئ يتجاسر عليه بطريق الإدلال وفي هذا منقبة ظاهرة لأسامة رضي الله عنه . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ وإني إنما أنذركم بها لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ﴾ فيه دليل لجواز الحلف من غير استحلاف وهو مستحب إذا كان فيه تفخيم

لأمر مطلوب كما في الحديث وقد كثرت نظائره في الحديث وسبق في كتاب الإيمان اختلاف العلماء في الحلف باسم الله . قوله ﴿ كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع ويحجده فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها فأتي أهلها أساءة فكلموه ﴾ الحديث قال العلماء المراد أنها

وَسَلَّمَ فِيهَا ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ اللَّيْثِ وَيُونُسَ وَحَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَلَيْبٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ
ابْنُ أَعْيَنَ حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ سَرَقَتْ فَأُتِيَ بِهَا
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَازَتْ بِأَمِّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللَّهِ لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ لَقَطَعْتُ يَدَهَا فَقُطِعَتْ

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ حِطَّانَ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُذُوا
عَنِّي خُذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنٍ سَيْلًا الْبُكَرُ بِالْبُكَرِ جِلْدُ مِائَةٍ وَفِي سَنَةِ وَالْثِيْبُ

قطعت بالسرقة وإنما ذكرت العارية تعريفاً لها ووصفاً لها لأنها سبب القطع وقد ذكر
مسلم هذا الحديث في سائر الطرق المصرحة بأنها سرقت وقطعت بسبب السرقة فيتعين حمل هذه
الرواية على ذلك جمعاً بين الروايات فإنها قضية واحدة مع أن جماعة من الأئمة قالوا هذه
الرواية شاذة فإنها مخالفة لجماهير الرواة والشاذة لا يعمل بها قال العلماء وإنما لم يذكر
السرقة في هذه الرواية لأن المقصود منها عند الراوي ذكر منع الشفاعة في الحدود لا الإخبار
عن السرقة قال جماهير العلماء وفقهاء الأمصار لا قطع على من جحد العارية وتأولوا هذا
الحديث بنحو ما ذكرته وقال أحمد وإسحاق يجب القطع في ذلك

— باب حد الزنا —

قوله صلى الله عليه وسلم ﴿خُذُوا عَنِّي خُذُوا عَنِّي فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنٍ سَيْلًا الْبُكَرُ بِالْبُكَرِ جِلْدُ مِائَةٍ
وَفِي سَنَةِ وَالْثِيْبُ بِالْثِيْبِ جِلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ﴾ أما قوله صلى الله عليه وسلم فقد جعل الله لهناً
سَيْلًا فإشارة إلى قوله تعالى فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سَيْلًا

فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن هذا هو ذلك السبيل واختلف العلماء في هذه الآية فقيل هي محكمة وهذا الحديث مفسر لها وقيل منسوخة بالآية التي في أول سورة النور. وقيل إن آية النور في البكرين وهذه الآية في الثيبين وأجمع العلماء على وجوب جلد الزاني البكر مائة ورجم المحصن وهو الثيب ولم يخالف في هذا أحد من أهل القبله إلا ما حكى القاضي عياض وغيره عن الخوارج وبعض المعتزلة كالنظام وأصحابه فانهم لم يقولوا بالرجم واختلفوا في جلد الثيب مع الرجم فقالت طائفة يجب الجمع بينهما فيجلد ثم يرجم وبه قال علي بن أبي طالب رضى الله عنه والحسن البصرى وإسحاق بن راهويه وداود وأهل الظاهر وبعض أصحاب الشافعى وقال جماهير العلماء الواجب الرجم وحده وحكى القاضي عن طائفة من أهل الحديث أنه يجب الجمع بينهما إذا كان الزاني شيخاً ثيباً فإن كان شاباً ثيباً اقتصر على الرجم وهذا مذهب باطل لأصله وحجة الجمهور أن النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر على رجم الثيب في أحاديث كثيرة منها قصة ماعز وقصة المرأة الغامدية وفي قوله صلى الله عليه وسلم واغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها قالوا وحديث الجمع بين الجلد والرجم منسوخ فانه كان في أول الأمر وأما قوله صلى الله عليه وسلم في البكر ونفي سنة ففيه حجة للشافعى والجماهير أنه يجب نفيه سنة رجلاً كان أو امرأة وقال الحسن لا يجب النفي وقال مالك والأوزاعى لا نفي على النساء وروى مثله عن علي رضى الله عنه وقالوا لأنها عورة وفي نفيها تضييع لها وتعريض لها للفتنة ولهذا نهيت عن المسافرة إلا مع محرم وحجة الشافعى قوله صلى الله عليه وسلم البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة وأما العبد والأمة ففيهما ثلاثة أقوال للشافعى أحدها يغرب كل واحد منهما سنة لظاهر الحديث وبهذا قال سفيان الثورى وأبو ثور وداود وابن جرير والثانى يغرب نصف سنة لقوله تعالى فإذا أحصن فإن أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب وهذا أصح الأقوال عند أصحابنا وهذه الآية مخصصة لعموم الحديث والصحيح عند الأصوليين جواز تخصيص السنة بالكتاب لأنه إذا جاز تخصيص الكتاب بالكتاب فتخصيص السنة به أولى والثالث لا يغرب المملوك أصلاً وبه قال الحسن البصرى وحماد ومالك وأحمد وإسحق لقوله صلى الله عليه وسلم في الأمة إذا زنت فليجلدها ولم يذكروا النفي ولأن نفيه يضر سيده مع أنه لا جناية من سيده وأجاب أصحاب الشافعى عن حديث الأمة إذا زنت أنه ليس فيه تعرض للنفي والآية ظاهرة في وجوب النفي فوجب العمل بها وحمل الحديث على موافقتها

بِالثَّيْبِ جُلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ وَحَرَشُنَا عَمْرُو النَّاقِدُ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ هَذَا الْإِسْنَادُ
 مِثْلَهُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا
 عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحُسَيْنِ عَنْ حِطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ عَنْ عِبَادَةَ
 ابْنِ الصَّامِتِ قَالَ كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ كُرْبٌ لِنَازِلِهِ وَتَرَبَّدَ لَهُ وَجْهُهُ
 قَالَ فَأُنْزِلَ عَلَيْهِ ذَلِكَ يَوْمَ فَلَقَى كَذَلِكَ فَلَبَّاسُ رِيٍّ عَنْهُ قَالَ خُذُوا عَنِّي فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنًا
 سَبِيلًا الثَّيْبُ بِالثَّيْبِ وَالْبَكْرُ بِالْبَكْرِ الثَّيْبُ جُلْدُ مِائَةٍ ثُمَّ رَجِمَ بِالْحِجَارَةِ وَالْبَكْرُ جُلْدُ مِائَةٍ
 ثُمَّ نَفَى سَنَةً وَحَرَشَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا

والله أعلم . وأما قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ البكر بالبكر والثيب بالثيب ﴾ فليس هو على سبيل
 الاشتراط بل حد البكر الجلد والتغريب سواء زنى بيبكر أم بثيب وحد الثيب الرجم سواء زنى
 بثيب أم بيبكر فهو شبهه بالتقييد الذى يخرج على الغالب واعلم أن المراد بالبكر من الرجال والنساء
 من لم يجامع فى نكاح صحيح وهو حر بالغ عاقل سواء كان جامع بوطء شبهة أو نكاح فاسد
 أو غيرهما أم لا والمراد بالثيب من جامع فى دهره مرة من نكاح صحيح وهو بالغ عاقل حر والرجل
 والمرأة فى هذا سواء والله أعلم وسواء فى كل هذا المسلم والكافر والرشيذ والمجور عليه لسفه
 والله أعلم . قوله ﴿ حدنا عمرو الناقد حدنا هشيم أخبرنا منصور بهذا الإسناد ﴾ فى هذا الكلام
 فائدتان أحدهما بيان أن الحديث روى من طريق آخر فيزداد قوة والثانية أن هشيمًا مدلس وقد
 قال فى الرواية الأولى وعن منصور . بين فى الثانية أنه سمعه من منصور وقد سبق التنبيه على مثل
 هذا مرات . قوله ﴿ كان نبي الله صلى الله عليه وسلم إذا أنزل عليه الوحى كرب لذلك وتربد
 وجهه ﴾ هو بضم الكاف وكسر الراء وتربد وجهه أى علتة غبرة والربد تغير البياض الى
 السواد وانما حصل له ذلك لعظم موقع الوحى قال الله تعالى إنا سنلقى عليك قولًا ثقيلاً . قوله
 صلى الله عليه وسلم ﴿ ثم رجم بالحجارة ﴾ التقيد بالحجارة للاستحباب ولو رجم بغيرها جاز

شُعْبَةُ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنِي ابْنُ نَافِلَةَ عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا
الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمَا الْبُكَرُ يُجْلَدُ وَيُنْفَى وَالْثِيَبُ يُجْلَدُ وَيُرْجَمُ لَا يَذْكُرَانِ
سَنَةً وَلَا مِائَةً

حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ
ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ قَالَ
عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى مَنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ
مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَقِّ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ
قَرَأْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا فَرَجَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ فَأَخْشَى
إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَيَضْلُوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ

وهو شبيه بالتقييد بها في الاستنباط . قوله ﴿ فكان مما أنزل الله عليه آية الرجم قرأناها
ووعيناها وعقلناها ﴾ أراد بآية الرجم الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة وهذا مما نسخ
لفظه وبقي حكمه وقد وقع نسخ حكم دون اللفظ وقد وقع نسخهما جميعاً فما نسخ لفظه ليس
له حكم القرآن في تحريمه على الجنب ونحو ذلك وفي ترك الصحابة كتابة هذه الآية دلالة ظاهرة
أن المسوخ لا يكتب في المصحف وفي إعلان عمر بالرجم وهو على المنبر وسكوت الصحابة
وغيرهم من الحاضرين عن مخالفته بالانكار دليل على ثبوت الرجم وقد يستدل به على أنه لا يجلد
مع الرجم وقد تمتع دلالاته لأنه لم يتعرض للجلد وقد ثبت في القرآن والسنة . قوله ﴿ فأخشى أن
طال بالناس زمان أن يقول قائل ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة ﴾ هذا الذي
خشيه قد وقع من الخوارج ومن وافقهم كما سبق بيانه وهذا من كرامات عمر رضي الله عنه

أَنْزَلَهَا اللَّهُ وَإِنَّ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَنَ مِنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْإِعْتِرَافُ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالُوا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْأَسْنَادِ

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي قَالَ حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ عِلْمٌ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَوْلُهُ ﴿وَإِنَّ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَنَ مِنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْإِعْتِرَافُ﴾ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الرَّجْمَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى مَنْ زَنَى وَهُوَ مُحْصَنٌ وَسَبَقَ بَيَانُ صِفَةِ الْمُحْصَنِ وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ بِزَنَاهُ وَهُوَ مُحْصَنٌ يَرْجَمُ وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْبَيِّنَةَ أَرْبَعَةُ شُهَدَاءَ ذَكَرُوا عَدُولَ هَذَا إِذَا شَهِدُوا عَلَى نَفْسِ الزَّانِ وَلَا يَقْبَلُ دُونَ الْأَرْبَعَةِ وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي صِفَاتِهِمْ وَأَجْمَعُوا عَلَى وَجوبِ الرَّجْمِ عَلَى مَنْ اعْتَرَفَ بِالزَّانِ وَهُوَ مُحْصَنٌ يَصِحُّ إِفْرَارُهُ بِالْحَدِّ وَاخْتَلَفُوا فِي اشْتِرَاطِ تَكَرُّرِ إِفْرَارِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ وَسَنَدَكَرَهُ قَرِيبًا أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَمَّا الْحَبْلُ وَحَدُّهُ فَذَهَبَ عَمَّا ابْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجوبُ الْحَدِّ بِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا زَوْجٌ وَلَا سَيِّدٌ وَابْعَهُ مَالُكَ وَأَصْحَابُهُ فَقَالُوا إِذَا حَبِلَتْ وَلَمْ يَعْلَمْ لَهَا زَوْجٌ وَلَا سَيِّدٌ وَلَا عَرَفْنَا إِكْرَاهَهَا لَزِمَهَا الْحَدُّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ غَرِيبَةً طَارِئَةً وَتَدْعَى أَنَّهُ مِنْ زَوْجٍ أَوْ سَيِّدٍ قَالُوا وَلَا تَقْبَلُ دَعْوَاهَا إِلَّا كَرَاهًا إِذَا لَمْ تَقُمْ بِذَلِكَ مُسْتَعِثَّةً عِنْدَ الْإِكْرَاهِ قَبْلَ ظُهُورِ الْحَبْلِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَجَاهِرُ الْعُلَمَاءِ لَا حَدَّ عَلَيْهَا بِمَجْرَدِ الْحَبْلِ سِوَاهُ كَانَ لَهَا زَوْجٌ أَوْ سَيِّدٌ أَمْ لَا سِوَاهُ الْغَرِيبَةِ وَغَيْرِهَا وَسِوَاهُ ادَّعَى الْإِكْرَاهَ أَمْ سَكَتَتْ فَلَا حَدَّ عَلَيْهَا مُطْلَقًا إِلَّا بَيِّنَةٌ أَوْ اعْتِرَافٌ لِأَنَّ الْخُدُودَ تَسْقُطُ بِالشَّهَادَاتِ . قَوْلُهُ فِي الرَّجُلِ الَّذِي اعْتَرَفَ بِالزَّانِ فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحُجَابِهِ مِنْ جَوَانِبِهِ حَتَّى أَقْرَأَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فَسَأَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ بِهِ جُنُونٌ فَقَالَ لَا فَقَالَ هَلْ أَحْصَنْتَ قَالَ نَعَمْ فَقَالَ أَذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ احْتِجَّ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَسَائِرُ الْكُوفِيِّينَ وَاحِدٌ وَمُوافِقُوهُمَا فِي أَنَّ الْإِفْرَارَ

أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَنَادَاهُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَتَنَحَّى تَلْقَاءَ وَجْهِهِ فَقَالَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ حَتَّى ثَنَى ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فَلَبَّاشَ شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَبُكَ جُنُونٌ قَالَ لَا قَالَ فَهَلْ أَحْصَنْتَ قَالَ نَعَمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذْهَبُوا بِهِ فَرَجَمُوهُ قَالَ ابْنُ شَهَابٍ فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ فَكُنْتُ فِيْمَنْ رَجَمَهُ فَرَجَمْنَاهُ بِالْمُصَلَّى فَلَبَّاشَ أَذْلَقْتُهُ الْحِجَارَةَ

بالزنا لا يثبت ويرجم به المقر حتى يقر أربع مرات وقال مالك والشافعي وآخرون يثبت الإقرار به بمرة واحدة ويرجم واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم واغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها ولم يشترط عدداً وحديث الغامدية ليس فيه إقرارها أربع مرات واشترط ابن أبي ليلى وغيره من العلماء إقراره أربع مرات في أربع مجالس . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿أبُكَ جُنُونٌ﴾ إنما قاله ليتحقق حاله فإن الغالب أن الإنسان لا يصبر على الإقرار بما يقتضى قتله من غير سؤال مع أن له طريقاً إلى سقوط الاتهم بالتوبة وفي الرواية الأخرى أنه سأل قومه عنه فقالوا مانعنا به بأساً وهذا مبالغته في تحقق حاله وفي صيانة دم المسلم وفيه إشارة إلى أن إقرار المجنون باطل وأن الحدود لا تجب عليه وهذا كله يجمع عليه . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿هل أحصنت﴾ فيه أن الإمام يسأل عن شروط الرجم من الإحصان وغيره سواء ثبت بالإقرار أم بالبينة وفيه مؤاخذة الإنسان بإقراره . قوله ﴿حتى ثنى ذلك عليه أربع مرات﴾ هو بتخفيف النون أى كرره أربع مرات وفيه التعريض للمقر بالزنا بأن يرجع ويقبل رجوعه بلا خلاف . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿اذهبوا به فارجموه﴾ فيه جوار استنابة الإمام من يقيم الحد قال العلماء لا يستوفى الحد إلا بالإمام أو من فوض ذلك إليه وفيه دليل على أنه يكفي الرجم ولا يجلد معه وقد سبق بيان الخلاف في هذا . قوله ﴿فرجمناه

هَرَبَ فَأَدْرَكَاهُ بِالْحَرَةِ فَرَجَمَاهُ . وَرَوَاهُ اللَّيْثُ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدِ
ابْنِ مُسَافِرٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ هَذَا الْأَسْنَادُ مِثْلُهُ . وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الدَّارِمِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ هَذَا الْأَسْنَادُ أَيْضًا وَفِي حَدِيثِهِمَا
جَمِيعًا قَالَ ابْنُ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَذَا ذَكَرَ عُقِيلٌ وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ
وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ وَابْنُ جُرَيْجٍ كُلُّهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرِ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَحْوِرُ آيَةَ عُقِيلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي
سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ

بِالمصلي ﴿ قال البخاري وغيره من العلماء فيه دليل على أن مصلي الجنائز والأعياد إذا لم يكن قد
وقف مسجدا لا يثبت له حكم المسجد اذ لو كان له حكم المسجد تجنب الرجم فيه وتلطخه بالدماء
والمية قالوا والمراد بالمصلي هنا مصلي الجنائز ولهذا قال في الرواية الأخرى في قبيع الغرقه وهو
موضع الجنائز بالمدينة وذكر الدارمي من أصحابنا أن المصلي الذي للعبد ولغيره إذا لم يكن مسجدا
هل يثبت له حكم المسجد فيه وجهان أحدهما ليس له حكم المسجد والله أعلم . قوله ﴿ فلما أذلقته
الحجارة هرب ﴾ هو بالذال المعجمة وبالقف أي أصابته بجدها . قوله ﴿ فأدركناه بالحرّة فرجماه ﴾
اختلف العلماء في المحصن إذا أقر بالزنا فشرعوا في رجمه ثم هرب هل يترك أم يتبع لقيام عليه الحد
فقال الشافعي وأحمد وغيرهما يترك ولا يتبع لكي أن يقال له بعد ذلك فإن رجع عن الإقرار
ترك وإن أعاد رجم وقال مالك في رواية وغيره أنه يتبع ويرجم واحتج الشافعي وموافقه بمساجم
في رواية أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ألا تركتموه حتى أنظر في شأنه وفي رواية
هلا تركتموه فلعله يتوب فيتوب الله عليه واحتج الآخرون بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرمهم

سَمَكَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ رَأَيْتُ مَا عَزَبَ مَالِكَ حِينَ جِيءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ قَصِيرٌ أَعْضَلُ لَيْسَ عَلَيْهِ رَدَاءٌ فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَنَّهُ زَنَى فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَعَلَّكَ قَالَ لَا وَاللَّهِ إِنَّهُ قَدْ زَنَى الْآخِرُ قَالَ فَرَجَمَهُ ثُمَّ خَطَبَ فَقَالَ أَلَا كُلُّمَا نَفَرْنَا غَازِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَلَفَ أَحَدُهُمْ لَهُ نَيْبٌ كَنَيْبِ التَّيْسِ يَمْنَحُ أَحَدَهُمُ الْكُشْبَةَ أَمَا وَاللَّهِ إِنْ يُمْكِنَنَّ مِنْ أَحَدِهِمْ أَنْ يَنْكُلَهُ عَنْهُ وَحَرَّشَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُسْتَمِرِّ

ذنبه مع أنهم قتلوه بعد هربه وأجاب الشافعي وموافقه عن هذا بأنه لم يصرح بالرجوع وقد ثبت إقراره فلا يتركه حتى يصرح بالرجوع قالوا وإنما قلنا لا يتبع في هربه لعله يريد الرجوع ولم نقل أنه سقط الرجم بمجرد الحرب والله أعلم. قوله ﴿رجل قصير أعضل﴾ هو البضاد المعجمة أى مشدّد الخلق. قوله صلى الله عليه وسلم ﴿فلعلك قال لا والله انه قد زنى الآخر﴾ معنى هذا الكلام الإشارة الى تلقينه الرجوع عن الاقرار بالزنا واعتذاره بشبهة يتعلق بها كما جاء في الرواية الأخرى لعلك قبلت أو غمزت فاقصر في هذه الرواية على لعلك اختصارا وتنبها واكتفاء بدلالة الكلام والحال على المحذوف أى لعلك قبلت أو نحو ذلك ففيه استحباب تلقين المقر بحد الزنا والسرقة وغيرهما من حدود الله تعالى وأنه يقبل رجوعه عن ذلك لأن الحدود مبنية على المساهلة والدرء بخلاف حقوق الآدميين وحقوق الله تعالى المالية كالزكاة والكفارة وغيرهما لا يجوز التلقين فيها ولورجع لم يقبل رجوعه وقد جاء تلقين الرجوع عن الاقرار بالحدود عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الخلفاء الراشدين ومن بعدهم واتفق العلماء عليه. قوله ﴿انه قد زنى الآخر﴾ هو بهمة مقصورة وخاء مكسورة ومعناه الأردل والأبعد والأدنى وقيل اللثيم وقيل الشقى وكله متقارب ومراده نفسه فحرقها وعابها لاسيما وقد فعل هذه الفاحشة وقيل انها كناية يكتفى بها عن نفسه وعن غيره اذا أخبر عنه بما يستقبح. قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ألا كلما نفرنا في سبيل الله خلف أحدهم له نيب كنيب التيس يمنح أحدهم الكشة﴾ وفي بعض النسخ احداهن بدل أحدهم ونيب التيس صوته عند السفاد ويمنح بفتح الياء والنون أى يعطي والكشة بضم الكاف واسكان

وَأَبْنُ بَشَّارٍ « وَاللَّفْظُ لِأَبْنِ الْمُثَنَّى » قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ يَقُولُ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجُلٍ قَصِيرٍ أَشْعَثَ ذَى عَصَلَاتٍ عَلَيْهِ إِزَارٌ وَقَدْ زَنَى فَرَدَهُ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ أَمَرَهُ بِهِ فَرَجَمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَلْبًا نَفَرْنَا غَازِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَخَلَّفَ أَحَدُكُمْ يَنْبُ نَيْبَ التَّيْسِ يَمْنَحُ إِحْدَاهُنَّ الْكُشْبَةَ إِنْ اللَّهُ لَا يُمَكِّنِي مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَّا جَعَلْتَهُ نَكَالًا « أَوْ نَكَلْتَهُ » قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ ابْنُ جُبَيْرٍ فَقَالَ إِنَّهُ رَدَهُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ حَرَّشَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا شَبَابَةُ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سِمَاكِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ جَعْفَرٍ وَوَاقِفُهُ شَبَابَةُ عَلَى قَوْلِهِ فَرَدَهُ مَرَّتَيْنِ وَفِي حَدِيثِ أَبِي عَامِرٍ فَرَدَهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَدْحَرِيُّ « وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ » قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سِمَاكِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ أَحَقُّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ قَالَ وَمَا بَلَغَكَ عَنِّي قَالَ بَلَغَنِي أَنَّكَ وَقَعْتَ بِجَارِيَةٍ آلِ فُلَانٍ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَشَهِدْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ ثُمَّ أَمَرَهُ بِهِ فَرَجَمَ

المثلثة القليل من اللبث وغيره . قوله ﴿ أتى برجل قصير أشعث ذى عَصَلَاتٍ ﴾ هو بفتح العين والضاد قال أهل اللغة العَصْلَةُ كل لحمه صلبة مكتنزة . قوله ﴿ تخلف أحدكم يَنْبُ نَيْبَ التَّيْسِ ﴾ هو بفتح الياء وكسر النون وتشديد الباء الموحدة . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ الا جعلته نَكَالًا ﴾ أى عظة وعبرة لمن بعده بما أصبته منه من العقوبة ليمتنعوا من تلك الفاحشة . قوله صلى الله عليه وسلم لما عَزَ ﴿ أَحَقُّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ قَالَ وَمَا بَلَغَكَ عَنِّي قَالَ بَلَغَنِي أَنَّكَ وَقَعْتَ بِجَارِيَةٍ آلِ فُلَانٍ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَشَهِدْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ ثُمَّ أَمَرَهُ بِهِ فَرَجَمَ ﴾ هكذا وقع في هذه الرواية والمشهور في باقي الروايات أنه

حدثني محمد بن المثنى حدثني عبد الأعلى حدثنا داود عن أبي نضرة عن أبي سعيد أن رجلاً من أسلم يقال له ماعز بن مالك أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إني أصبت فاحشة فأقنه على فردّه النبي صلى الله عليه وسلم مراراً قال ثم سأل قومه فقالوا ما نعلم به بأساً إلا أنه أصاب شيئاً يرى أنه لا يخرج منه إلا أن يقام فيه الحد قال فرجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأمرنا أن نرجه قال فأنطلقنا به إلى بقيع الغرقد قال فما

أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال طهرني قال العلماء لا تناقض بين الروايات فيكون قد جرى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم من غير استدعاء من النبي صلى الله عليه وسلم وقد جاء في غير مسلم أن قومه أرسلوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم للذي أرسله لو سترته بثوبك ياهزال لكان خيراً لك وكان ماعز عنده الزنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لماعز بعد أن ذكر له الذين حضروا معه ما جرى له أحق ما بلغني عنك إلى آخره قوله (فأوثقناه ولا حفرنا له) وفي الرواية الأخرى في صحيح مسلم فلما كان الرابعة حفر له حفرة ثم أمر به فرجم وذكروا بعد في حديث الغامدية ثم أمر بها لحفر لها إلى صدرها وأمر الناس فرجموها أما قوله فأوثقناه فهكذا الحكم عند الفقهاء وأما الحفر للرجوم والمرجومة ففيه مذاهب للعلماء قال مالك وأبو حنيفة وأحمد رضى الله عنهم في المشهور عنهم لا يحفر لواحد منهما وقال قتادة وأبو ثور وأبو يوسف وأبو حنيفة في رواية يحفر لها وقال بعض المالكية يحفر لمن يرمم بالينة لامن يرمم بالاقرار وأما أصحابنا فقالوا لا يحفر للرجل سواء ثبت زناه بالينة أم بالاقرار وأما المرأة ففيها ثلاثة أوجه لأصحابنا أحدها يستحب الحفر لها إلى صدرها ليكون أستر لها والثاني لا يستحب ولا يكره بل هو إلى خيرة الإمام والثالث وهو الأصح ان ثبت زناها بالينة استحب وان ثبت بالاقرار فلا يملكها الهرب ان رجعت فن قال بالحفر لها احتسج بأنه حفر للغامدية وكذا لماعز في رواية ويجيب هؤلاء عن الرواية الأخرى في ماعز أنه لم يحفر له أن المراد حفرة عظيمة أو غير ذلك من تخصيص الحفيرة وأما من قال لا يحفر فاحتج برواية من روى فأوثقناه ولا حفرنا له وهذا المذهب ضعيف لأنه

أَوْ تَقْنَاهُ وَلَا حَفَرْنَا لَهُ قَالَ فَرَمَيْنَاهُ بِالْعِظَمِ وَالْمَدَرِ وَالْخَزْفِ قَالَ فَاشْتَدَّ وَاشْتَدَدْنَا خَلْفَهُ حَتَّى
 أَتَى عُرْضَ الْحَرَّةِ فَانْتَصَبَ لَنَا فَرَمَيْنَاهُ بِجَلَامِيدِ الْحَرَّةِ « يَعْنِي الْحَجَارَةَ » حَتَّى سَكَتَ قَالَ
 ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطِيئًا مِنَ الْعَشِيِّ فَقَالَ أَوْكَلْنَا أَنْطَلَقْنَا غُرَاةَ
 فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَخْلَفَ رَجُلٌ فِي عِيَالِنَا لَهُ نَيْبٌ كَنَيْبِ التَّيْسِ عَلَى أَنْ لَا أَتَى بِرَجُلٍ فَعَلَّ
 ذَلِكَ إِلَّا نَكَلْتُ بِهِ قَالَ فَمَا اسْتَغْفَرَ لَهُ وَلَا سَبَّهُ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا بِهِ
 حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ هَذَا الْأَسْنَادِ مِثْلَ مَعْنَاهُ وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ فَقَامَ النَّبِيُّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْعَشِيِّ فَحَمَدَ اللَّهُ وَأَتَانِي عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ أَمَّا بَعْدُ فَمَا بَالُ أَقْوَامٍ إِذَا
 غَرَوْنَا تَخْلَفَ أَحَدُهُمْ عَنَّا لَهُ نَيْبٌ كَنَيْبِ التَّيْسِ وَلَمْ يَقُلْ فِي عِيَالِنَا وَحَدَّثَنِي سُرَيْجُ

منابد لحديث الغامدية ولرواية الحفر لماعز وأما من قال بالتخيير فظاهر وأما من فرق بين الرجل
 والمرأة فيحمل رواية الحفر لماعز على أنه لبيان الجواز وهذا تأويل ضعيف ومما احتج به من ترك
 الحفر حديث اليهوديين المذكور بعد هذا وقوله جعل يحنأ عليها ولو حفر لها لم يحنأ عليها واحتجوا
 أيضا بقوله في حديث ماعز فلما أذلقته الحجارة هرب وهذا ظاهر في أنه لم تكن حفرة والله
 أعلم . قوله « فرميناها بالعظام والمدر والخزف » هذا دليل لما اتفق عليه العلماء أن الرجم يحصل
 بالحجر أو المدر أو العظام أو الخزف أو الخشب وغير ذلك مما يحصل به القتل ولا تعين
 الاحجار وقد قدمنا أن قوله صلى الله عليه وسلم ثم رجعا بالحجارة ليس هو للاشتراط قال
 أهل اللغة الخزف قطع الفخار المنكسر . قوله « حتى أتى عرض الحرة » هو بضم العين أى
 جانبها . قوله « فرميناها بجلاميد الحرة » أى الحجارة الكبار واحدها جلد بفتح الجيم والميم
 وجلود بضم الجيم . قوله « حتى سكت » هو بالتاء في آخره هذا هو المشهور في الروايات
 قال القاضي ورواه بعضهم سكن بالنون والاول الصواب ومعناها مات . قوله « فما استغفر
 له ولا سبه » أما عدم السب فلا لأن الحد كفارة له مطهرة له من معصيته وأما عدم الاستغفار

أَبْنُ يُونسَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ
أَبْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ كَلَاهِمَا عَنْ دَاوُدَ بِهَذَا
الْإِسْنَادِ بَعْضُ هَذَا الْحَدِيثِ غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ فَأَعْتَرَفَ بِالزَّنى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ
وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَلْهَمَدَانِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى « وَهُوَ أَبُو الْحَارِثِ الْحَارِثِيُّ عَنْ
غِيلَانَ » وَهُوَ أَبُو جَامِعٍ الْحَارِثِيُّ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرِيدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ
جَاءَ مَا عَزَبُ بْنُ مَالِكٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهَّرْنِي فَقَالَ وَيَحْكُ
أَرْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ قَالَ فَرَجَعَ غَيْرَ بَعِيدٍ ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهَّرْنِي فَقَالَ

فَلَمَّا لَا يَغْتَرُ غَيْرُهُ فَيَقْعُ فِي الزَّنا اتَّكَلَا عَلَى اسْتِغْفَارِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قوله ﴿جاء ما عازين
مالك الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله طهرني فقال ويحك ارجع فاستغفر
الله وتب اليه فرجع غير بعيد ثم جاء فقال يا رسول الله طهرني الى آخره﴾ ومثله في حديث
الغامدية قالت طهرني قال ويحك ارجعي فاستغفري الله وتوبي اليه هذا دليل على أن الحد يكفر
ذنب المعصية التي حد لها وقد جاء ذلك صريحاً في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه
وهو قوله صلى الله عليه وسلم من فعل شيئاً من ذلك فعوقب به في الدنيا فهو كفارته ولا نعلم
في هذا خلافاً وفي هذا الحديث دليل على سقوط إثم المعاصي الكبائر بالتوبة وهو باجماع المسلمين
إلا ما قدمناه عن ابن عباس في توبة القاتل خاصة والله أعلم . فان قيل فما بال ما عاز والغامدية
لم يقنعا بالتوبة وهي محصلة إفرضهما وهو سقوط الإثم بل أصرأ على الإقرار واختارا الرجم
فالجواب أن تحصيل البراءة بالحدود وسقوط الإثم متيقن على كل حال لاسيما وإقامة الحد بأمر
النبي صلى الله عليه وسلم وأما التوبة فيخاف أن لا تكون نصوحاً وأن يخل بشيء من شروطها
فتبقى المعصية وإثمها دائماً عليه فاراد حصول البراءة بطريق متيقن دون ما يتطرق اليه احتمال
والله أعلم وروينا عن الحسن البصري قال ويح كلمة رحمة والله أعلم . قوله صلى الله عليه وسلم

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَحْكُ أَرْجَمَ فَاسْتَغْفَرَ اللَّهُ وَتُبَ إِلَيْهِ قَالَ فَرَجَعَ غَيْرَ بَعِيدٍ
ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهَّرْنِي فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ ذَلِكَ حَتَّى إِذَا
كَانَتِ الرَّابِعَةُ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَ أَطَهَّرُكَ فَقَالَ مِنَ الزَّيْنِ فَسَأَلَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَاهُ جُنُونَ فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَجْنُونٍ فَقَالَ أَشْرَبَ خَمْرًا فَقَامَ
رَجُلٌ فَاسْتَنَكَّهُ فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُ رِيحَ خَمْرٍ قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَزْنَيْتَ فَقَالَ

﴿فِيمَ أَطَهَّرُكَ قَالَ مِنَ الزَّيْنِ﴾ هكذا هو في جميع النسخ فيم بالفاء والياء وهو صحيح وتكون
في هنا للسببية أى بسبب ماذا أطهرك . قوله في اسناد هذا الحديث ((حدثنا محمد بن العلاء
الهمداني قال حدثنا يحيى بن يعلى وهو ابن الحارث المحاربي عن غيلان وهو ابن جامع المحاربي عن
علقمة ((هكذا في النسخ عن يحيى بن يعلى عن غيلان قال القاضى والصواب ما وقع في نسخة
الدمشقي عن يحيى بن يعلى عن أبيه عن غيلان فزاد في الاسناد عن أبيه وكذا أخرجه أبو داود
في كتاب السنن والنسائي من حديث يحيى بن يعلى عن أبيه عن غيلان وهو الصواب وقد نبه
عبد الغنى على الساقط من هذا الاسناد في نسخة أبي العلام بن ماهان ووقع في كتاب الزكاة من
السنن لأبي داود حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا يحيى بن يعلى حدثنا أبي حدثنا غيلان عن جعفر
عن مجاهد عن ابن عباس قال لما نزلت والذين يكنزون الذهب والفضة الآية فهذا السند يشهد
بصحته ما تقدم قال البخارى في تاريخه يحيى بن يعلى سمع أباه وزائدة بن قدامة هذا أخر كلام القاضى
وهو صحيح كما قال ولم يذكر أحد سماعا ليحيى بن يعلى هذا من غيلان بل قالوا سمع أباه وزائدة
قوله ((فقال أشرب خمرًا فقام رجل فاستنكهه فلم يجد منه ريح خمر)) مذهبنا الصحيح
المشهور صحة اقرار السكران ونفوذ أقواله فيما له وعليه والسؤال عن شربه الخمر محمول عندنا
أنه لو كان سكران لم يقم عليه الحد ومعنى استنكهه أى شم رائحته فنه واحتج أصحاب مالك
وجهور الحجازيين أنه يجد من وجدته ريح الخمر وإن لم تقم عليه بيته بشر بها ولا أقربه
ومذهب الشافعى وأبي حنيفة وغيرهما لا يجد بمجرد ريحها بل لابد من بيته على شربه أو اقراره وليس

نَعَمْ فَأَمَرَ بِهِ فَرَجَمَ فَكَانَ النَّاسُ فِيهِ فَرَقَتَيْنِ قَائِلُ يَقُولُ لَقَدْ هَلَكَ لَقَدْ أَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ وَقَائِلُ يَقُولُ مَا تَوْبَةٌ أَفْضَلَ مِنْ تَوْبَةِ مَا عَزَّ أَنْ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَضَعَ يَدَهُ فِي يَدِهِ ثُمَّ قَالَ اقْتُلْنِي بِالْحِجَارَةِ قَالَ فَلَبِثُوا بِذَلِكَ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُمْ جُلُوسٌ فَسَلَّمَ ثُمَّ جَلَسَ فَقَالَ اسْتَغْفِرُوا الْمَاعِزِينَ مَالِكُ قَالَ فَقَالُوا غَفَرَ اللَّهُ الْمَاعِزِينَ مَالِكُ قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتِ بَيْنَ أُمَّةٍ لَوَسِعَتْهُمْ قَالَ ثُمَّ جَاءَتْهُ أَمْرَاءُ مِنْ غَامِدٍ مِنَ الْأَزْدِ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهَّرْنِي فَقَالَ وَيْحَكَ أَرْجِعِي فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتَوْبِي إِلَيْهِ فَقَالَتْ أَرَأَيْكَ تَرِيدُ أَنْ تُرَدِّدَنِي كَمَا رَدَدْتَ مَا عَزَّ بَنَ مَالِكٍ قَالَ وَمَا ذَاكَ قَالَتْ إِنَّهَا حُبْلَى مِنَ الزَّانِي فَقَالَ أَنْتَ قَالَتْ نَعَمْ فَقَالَ لَهَا حَتَّى تَضَعِيَ مَا فِي بَطْنِكَ قَالَ فَكَفَلَهَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ حَتَّى وَضَعَتْ قَالَ فَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ قَدْ

في هذا الحديث دلالة لأصحاب مالك . قوله ﴿جاءت امرأة من غامد﴾ هي بغين معجمة ودال مهملة وهي بطن من جهينة . قوله ﴿فقال لها حتى تضعي ما في بطنك﴾ فيه أنه لا ترجم الحبل حتى تضع سواء كان حملها من زنا أو غيره وهذا يجمع عليه لئلا يقتل جنينها وكذا لو كان حدها الجلد وهي حامل لم تجلد بالاجماع حتى تضع وفيه أن المرأة ترجم إذا زنت وهي محصنة كما يرمي الرجل وهذا الحديث محمول على أنها كانت محصنة لأن الأحاديث الصحيحة والاجماع متطابقان على أنه لا يرمي غير المحصن وفيه أن من وجب عليها قصاص وهي حامل لا يقتص منها حتى تضع وهذا يجمع عليه ثم لا ترجم الحامل الزانية ولا يقتص منها بعد وضعها حتى تسقى ولدها اللبأ ويستغنى عنها بلين غيرها وفيه أن الحمل يعرف ويحكم به وهذا هو الصحيح في مذهبننا . قوله ﴿فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت﴾ أي قام بمؤنتها ومصالحها وليس هو من الكفالة التي هي بمعنى الضمان لأن هذا لا يجوز في الحدود التي لله تعالى . قوله ﴿لما وضعت قيل قد وضعت الغامدية فقال

وَضَعَتِ الْغَامِذِيَّةُ فَقَالَ إِذَا لَا نَرْجُئُهَا وَنَدَعُ وَلَدَهَا صَغِيرًا لَيْسَ لَهُ مِنْ يَرْضَعُهُ فَقَامَ رَجُلٌ
 مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ إِلَى رِضَاعِهِ يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَالَ فَرَجَّحَهَا وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ
 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُمِرٍّ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُمِرٍّ « وَتَقَارَبَا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ »
 حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا بِشِيرُ بْنُ الْمُهَاجِرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرِيدَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ
 الْأَسْلَمِيَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ ظَلَمْتُ نَفْسِي وَزَيْنَتُ
 وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ تُطَهِّرَنِي فَرَدَّهُ فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَدَاةِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ زَيْنْتُ فَرَدَّهُ
 الثَّانِيَةَ فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ اتَّعْلَمُونَ بِعَقْلِهِ بَأْسًا تُسْكِرُونَ

النبي صلى الله عليه وسلم اذا لا ترجعها وندع ولدها صغيرا ليس له من يرضعه فقام رجل من
 الانصار فقال الى رضاعه ياني الله قال فرجحها وفي الرواية الاخرى انها لما ولدت جئت
 بالصبي في خرة قالت هذا قد ولدته قال فاذهبي فأرضعيه حتى تفضميه فلما فطمته أته بالصبي
 في يده كسرة خبز فقالت ياني الله هذا قد فطمته وقد أكل الطعام فدفع الصبي الى رجل من
 المسلمين ثم أمر بها فرجحها فهاتان الروايتان ظاهرهما الاختلاف فان الثانية صريحة في أن
 رجحها كان بعد فطامه وأكله الخبز والأولى ظاهرها أنه رجحها عقب الولادة ويجب تأويل
 الأولى وحملها على وفق الثانية لأنها قضية واحدة والروايتان صحيحتان والثانية منهما صريحة
 لا يمكن تأويلها والأولى ليست صريحة فيعين تأويل الأولى ويكون قوله في الرواية الأولى
 قام رجل من الانصار فقال الى رضاعه انما قاله بعد الفطام وأراد بالرضاعة كفالته وتربيته
 وسماه رضاعا مجازا . واعلم أن مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق والمشهور من مذهب مالك أنها
 لا ترجع حتى تجعد من ترضعه فان لم تجعد أرضعته حتى تفضمته ثم رجعت وقال أبو حنيفة ومالك
 في رواية عنه اذا وضعت رجعت ولا ينتظر حصول مرضعة وأما هذا الانصارى الذى كفلهما
 فقصده مصلحة وهو الرقق بها ومساعدتها على تعجيل طهارتها بالحد لما رأى بها من الحرص

مِنْهُ شَيْئًا فَقَالُوا مَا نَعْلَمُهُ إِلَّا وَفِي الْعَقْلِ مِنْ صَالِحِينَ فِيمَا نَرَى فَأَتَاهُ الثَّلَاثَةُ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ
 أَيْضًا فَسَأَلَ عَنْهُ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ وَلَا بَعْقَلُهُ فَلَمَّا كَانَ الرَّابِعَةُ حَفَرَهُ حَفْرَةً ثُمَّ
 أَمَرَ بِهِ فُرْجَمَ قَالَ فَجَاذَتِ الْغَامِدِيَّةُ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ زَيْنْتُ فَطَهَّرْنِي وَإِنَّ رَدَّهَا
 فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ تَرُدَّنِي لَعَلَّكَ أَنْ تَرُدَّنِي كَمَا رَدَدْتَ مَا عَزَا فَوَاللَّهِ إِنِّي لِحَبْلِي
 قَالِ إِمَّا لَا فَأَذْهَبِي حَتَّى تَلِدِي فَلَمَّا وَلَدَتْ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي خِرْقَةٍ قَالَتْ هَذَا قَدْ وَلَدْتُهُ قَالَ
 أَذْهَبِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَقْطُمِيهِ فَلَمَّا قَطَعْتَهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي يَدِهِ كِسْرَةً خَبَزَتْ هَذَا يَأْتِي
 اللَّهُ قَدْ قَطَعْتُهُ وَقَدْ أَكَلَ الطَّعَامَ فَدَفَعَ الصَّبِيَّ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ أَمَرَ بِهَا خُفِرَ
 لَهَا إِلَى صَدْرِهَا وَأَمَرَ النَّاسَ فَرَجَمُوهَا فَيُقْبَلُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بِحَجَرٍ فَرَمَى رَأْسَهَا فَتَنْضَحُ الدَّمُ عَلَى
 وَجْهِ خَالِدٍ فَسَبَّهَا فَسَمِعَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبَّهُ إِيَّاهَا فَقَالَ مَهْلًا يَا خَالِدُ فَوَالَّذِي
 نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكْسٍ لَغُفِرَ لَهُ ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَصُلِّيَ عَلَيْهَا وَدُفِنَتْ

النَّامُ عَلَى تَعَجُّلِ ذَلِكَ قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ الْفَطَامُ قَطَعَ الْارْضَاعَ لِاسْتِغْنَاءِ الْوَلَدِ عَنْهُ . قَوْلُهُ ﴿ قَالَ إِمَّا لَا ﴾
 فَاذْهَبِي حَتَّى تَلِدِي ﴿ هُوَ بِكسر الهمزة من أَمَا وَتَشْدِيدِ الميمِ وَبِالْإِمَالَةِ وَمَعْنَاهُ إِذَا أُبَيِّنْتُ أَنْ تَسْتَرِي
 عَلَى نَفْسِكَ وَتَتَوَنَّى وَتَرْجِعِي عَنِ قَوْلِكَ فَاذْهَبِي حَتَّى تَلِدِي فَتَرْجِعِينَ بَعْدَ ذَلِكَ وَقَدْ سَبَقَ شَرْحُ
 هَذِهِ اللَّفْظَةِ مَبْسُوطًا . قَوْلُهُ ﴿ فَتَنْضَحُ الدَّمُ عَلَى وَجْهِ خَالِدٍ ﴾ رَوَى بِالْجَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْمَعْجَمَةِ
 وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى الْمَهْمَلَةِ وَمَعْنَاهُ تَرَشَّشَ وَانْصَبَ . قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿ لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا
 صَاحِبُ مَكْسٍ لَغُفِرَ لَهُ ﴾ فِيهِ أَنَّ الْمَكْسَ مِنْ أَقْبَحِ الْمَعَاصِي وَالذُّنُوبِ الْمَوْبِقَاتِ وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ مَطَالِبَاتِ
 النَّاسِ لَهُ وَظُلَامَاتِهِمْ عِنْدَهُ وَتَكَرُّرِ ذَلِكَ مِنْهُ وَاتِّهَاكِهِ لِلنَّاسِ وَأَخْذِ أُمُورِهِمْ بِغَيْرِ حَقِّهَا وَصَرْفِهَا
 فِي غَيْرِ وَجْهِهَا وَفِيهِ أَنْ تَوْبَةَ الزَّانِي لَا تَسْقُطُ عَنْهُ حَدُّ الزَّانِ وَكَذَا حُكْمُ حَدِّ السَّرِقَةِ وَالشَّرْبِ

حَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ مَالِكُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمُسَمَعِيُّ حَدَّثَنَا مُعَاذُ « يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ » حَدَّثَنِي
أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنِي أَبُو قَلَابَةَ أَنَّ أَبَا الْمُهَلَّبِ حَدَّثَهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَصِينٍ
أَنَّ أُمَّهُ مِنْ جُهَيْنَةَ أَتَتْ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ حُبْلَى مِنَ الزَّانِي فَقَالَتْ

هذا أصح القولين في مذهبنا ومذهب مالك والثاني أنها تسقط ذلك وأما توبة المحارب قبل
القدرة عليه فتسقط حد المحاربة بلا خلاف عندنا وعند ابن عباس وغيره لا تسقط . قوله
« ثم أمر بها فصلى عليها ثم دفنت » وفي الرواية الثانية أمر بها النبي صلى الله عليه وسلم فرجمت
ثم مسلى عليها فقال له عمر تصلى عليها يا نبي الله وقد زنت أما الرواية الثانية فصريحة في أن النبي
صلى الله عليه وسلم صلى عليها وأما الرواية الأولى فقال القاضي عياض رضى الله عنه هي بفتح
الصاد واللام عند جماهير رواة صحيح مسلم قال وعند الطبري بضم الصاد قال وكذا هو في رواية
ابن أبي شيبة وأبي داود قال وفي رواية لأبي داود ثم أمرهم أن يصلوا عليها قال القاضي ولم يذكر
مسلم صلاته صلى الله عليه وسلم على ماعز وقد ذكرها البخاري وقد اختلف العلماء في الصلاة
على المرجوم فكرها مالك وأحمد للإمام وأهل الفضل دون باقي الناس ويصلى عليه غير
الإمام وأهل الفضل قال الشافعي وآخرون يصلى عليه الإمام وأهل الفضل وغيرهم والخلاف
بين الشافعي ومالك إنما هو في الإمام وأهل الفضل وأما غيرهم فاتفقوا على أنه يصلى وبه قال
جماهير العلماء قالوا فيصل على الفساق والمقتولين في الحدود والمحاربة وغيرهم وقال الزهري
لا يصلى أحد على المرجوم وقاتل نفسه وقال قتادة لا يصلى على ولد الزنا واحتج الجمهور
بهذا الحديث وفيه دلالة للشافعي أن الإمام وأهل الفضل يصلون على المرجوم كما يصلى
عليه غيرهم وأجاب أصحاب مالك عنه بجوابين أحدهما أنهم ضعفوا رواية الصلاة لتكون
أكثر الروايات لم يذكروها والثاني تأولوها على أنه صلى الله عليه وسلم أمر بالصلاة أو دعا
فسمى صلاة على مقتضاها في اللغة وهذان الجوابان فاسدان أما الأول فإن هذه الزيادة ثابتة
في الصحيح وزيادة الثقة مقبولة وأما الثاني فهذا التأويل مردود لأن التأويل إنما يصار إليه
إذا اضطربت الأدلة الشرعية إلى ارتكابه وليس هنا شيء من ذلك فوجب حمل على ظاهره والله

يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ فَدَعَانِي اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَهَا قَالَتْ أَحْسَنُ إِلَيْهَا
فَإِذَا وَضَعَتْ فَأَتَنِي بِهَا فَفَعَلَ فَأَمَرَ بِهَا نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَشَكَتْ عَلَيْهَا ثِيَابَهَا
ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَرُجِمَتْ ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا فَقَالَ لَهُ عُمَرُ تَصَلَّى عَلَيْهَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَقَدْ زَنَتْ فَقَالَ لَقَدْ
تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسَّعْتُهُمْ وَهَلْ وَجَدْتَ تَوْبَةً أَفْضَلَ
مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ تَعَالَى وَحَرَّشَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ
حَدَّثَنَا أَبَانُ الْعَطَّارُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ حَرَّشَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ
حَدَّثَنَا لَيْثٌ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُمَيْدٍ اللَّهِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُمَا قَالَا إِنَّ رَجُلًا

أَعْلَمَ . قوله صلى الله عليه وسلم لولى الغامدية ﴿ أحسن إليها فإذا وضعت فأتني بها ﴾ هذا الاحسان
لمسيان أحدهما الخوف عليها من أقاربها أن تحملهم الغيرة ولحوق العار بهم أن يؤذوها فأوصى
بالاحسان إليها تحذيرا لهم من ذلك والثانى أمر به رحمة لها اذ قد تابت وحرص على الاحسان
إليها لما فى نفوس الناس من النفرة من مثلها واسماعها الكلام المؤذى ونحو ذلك
فنهى عن هذا كله . قوله ﴿ فأمر بها فشكت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجمت ﴾ هكذا هو فى معظم
النسخ فشكت وفى بعضها فشدت بالدال بدل الكاف وهو معنى الأول وفى هذا استحباب
جمع أثوابها عليها وشدها بحيث لا تنكشف عورتها فى ثقلها وتكرار اضطرابها واتفق العلماء
على أنه لا ترجم إلا قاعده وأما الرجل فجمهورهم على أنه يرجم قائما وقال مالك قاعداً وقال غيره
يخير الامام بينهما . قوله فى بعض الروايات ﴿ فأمر بها فرجمت ﴾ وفى بعضها وأمر الناس
فرجموها وفى حديث مانع أمرنا أن نرجمه ونحو ذلك فيها كلها دلالة لمذهب الشافعى ومالك
وموافقيهما أنه لا يلزم الامام حضور الرجم وكذا لو ثبت بشهود لم يلزمه الحضور وقال أبو حنيفة

مَنْ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْشُدْكَ اللَّهَ
إِلَّا قَضَيْتَ لِي بَكْتَابِ اللَّهِ فَقَالَ الْخَصْمُ الْآخَرُ وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ نَعَمْ فَأَقْضَ بَيْنَنَا بَكْتَابِ اللَّهِ
وَأَثْنَدَ لِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْ قَالَ إِنْ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَرَنَى
بِأُمَّرَأَةٍ وَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ فَأَقْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَوَكَيْدَةٍ فَسَأَلْتُ أَهْلَ
الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيْبُ عَامٍ وَأَنَّ عَلَى أُمْرَأَةٍ هَذَا الرَّجْمَ فَقَالَ

وأحمد يحضر الامام مطلقاً وكذا الشهود ان ثبت بينة ويبدأ الامام بالرجم ان ثبت بالاقرار
وان ثبت بالشهود بدأ الشهود ووجهة الشافعي أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحضر أحداً عن رجم
والله أعلم . قوله ﴿ أنشذك الله إلا قضيت لي بكتاب الله ﴾ معنى أنشذك أسألك رافعاً نشيدي
وهو صوتي وهو بفتح الهمزة وضم الشين وقوله بكتاب الله أى بما تضمنه كتاب الله وفيه أنه
يستحب للقاضي أن يصبر على من يقول من جفاة الخصوم احكم بالحق بيننا ونحو ذلك . قوله
﴿ فقال الخصم الآخر وهو أفقه منه ﴾ قال العلماء يجوز أن يكون أراد أنه بالاضافة أكثر فقهاً
منه ويحتمل أن المراد أفقه منه في هذه القضية لوصفه إياها على وجهها ويحتمل أنه لأدبه واستثذانه
في الكلام وحذره من الوقوع في النهي في قوله تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله بخلاف
خطاب الأول في قوله أنشذك الله الى آخره فانه من جفاء الأعراب . قوله ﴿ إن ابني كان
عسيفاً على هذا ﴾ هو بالعين والسين المهملتين أى أجيراً وجمعه عسفاء كأجير وأجراء وفقهه
وفقهاء . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ لأقضين بينكما بكتاب الله ﴾ يحتمل أن المراد بحكم الله
وقيل هو اشارة الى قوله تعالى أو يجعل الله لهن سبيلاً وفسر النبي صلى الله عليه وسلم السبيل بالرجم
في حق المحصن كما سبق في حديث عباد بن الصامت وقيل هو اشارة الى آية الشيخ والشيخة اذا زنيا
فارجموهما وقد سبق أنه مما نسخت تلاوته وبقي حكمه فعلى هذا يكون الجلد قد أخذه من قوله
تعالى الزانية والزاني وقيل المراد نقض صلحهما الباطل على الغنم والوليدة . قوله ﴿ فسألت أهل
العلم ﴾ فيه جواز استفتاء غير النبي صلى الله عليه وسلم في زمنه لأنه صلى الله عليه وسلم لم ينكر

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا قُضِينَ بَيْنَكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ الْوَلِيدَةِ وَالْغَنَمِ
 رَدَّ وَعَلَى ابْنِكَ جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ وَأَعْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُهَا
 قَالَ فَقَدَا عَلَيْهَا فَأَعْتَرَفَتْ فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَجَمَتْ وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ
 وَحَرَمَلَةُ قَالَا أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ ح وَحَدَّثَنِي عُمَرُو النَّاقِدُ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ
 ابْنُ إِسْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ
 عَنْ مَعْمَرٍ كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ

ذلك عليه . وفيه جواز استفتاء المفضل مع وجود أفضل منه . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿الوليدة والغنم رد﴾ أى سرودة ومعناه يجب ردها اليك وفي هذا أن الصلح الفاسد يرد وأن أخذ المال فيه باطل يجب رده وأن الحدود لا تقبل الفداء . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام﴾ هذا محمول على أن الابن كان بكراً وعلى أنه اعترف وإلا فافراق الأب عليه لا يقبل أو يكون هذا إفتاء أى ان كان ابنك زنى وهو بكر فعليه جلد مائة وتغريب عام قوله صلى الله عليه وسلم ﴿وأعد يا أنيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها فعدا عليها فاعترفت فأمر بها فرجمت﴾ أنيس هذا صحابي مشهور وهو أنيس بن الضحاك الأسلمي معدود في الشاميين وقال ابن عبد البر هو أنيس بن مرثد والأول هو الصحيح المشهور وأنه أسلمى والمرأة أيضاً أسلمية واعلم أن بعث أنيس محمول عند العلماء من أصحابنا وغيرهم على إعلام المرأة بأن هذا الرجل قدفها بانه فيعرفها بأن لها عنده حد القذف فتطالب به أو تغفو عنه إلا أن تعترف بالزنا فلا يجب عليه حد القذف بل يجب عليها حد الزنا وهو الرجم لأنها كانت محصنة فذهب اليها أنيس فاعترفت بالزنا فأمر النبي صلى الله عليه وسلم برجمها فرجمت ولا بد من هذا التأويل لأن ظاهره أنه بعث لاقامة حد الزنا وهذا غير مراد لأن حد الزنا لا يحتاج له بالتجسس والتفتيش عنه بل لو أقر به الزاني استحسب أن يلقن الرجوع كاسبق فحينئذ يتعين التأويل الذي ذكرناه وقد اختلف أصحابنا

وحدثني الحكم بن موسى أبو صالح حدثنا شعيب بن إسحق أخبرنا عبيد الله عن
 نافع أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى يهودي ويهودية
 قد زنيا فأنطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جاء يهود فقال ما تجدون في التوراة
 على من زنى قالوا نسود وجوههما ونحملهما ونخالف بين وجوههما ويطاف بهما قال
 فاتوا بالتوراة إن كنتم صادقين فجاءوا بها فقرأوها حتى إذا مروا بآية الرجم وضع الفتى

في هذا البعث هل يجب على القاضي إذا قذف انسان معين في مجلسه أن يبعث اليه ليعرفه بحقه
 من حد القذف أم لا يجب والأصح وجوبه وفي هذا الحديث أن المحصن يرجم ولا يجلد مع
 الرجم وقد سبق بيان الخلاف فيه . قوله ﴿ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى يهودي ويهودية قد زنيا
 الى قوله فرجما﴾ في هذا دليل لوجوب حد الزنا على الكافر وأنه يصح نكاحه لأنه لا يجب الرجم
 الا على محصن فلم يلزم يصح نكاحه لم يثبت إحصانه ولم يرجم وفيه أن الكفار مخاطبون بفروع
 الشرع وهو الصحيح وقيل لا يخاطبون بها وقيل انهم مخاطبون بالنهي دون الأمر وفيه
 أن الكفار اذا تحاكموا الينا حكم القاضي بينهم بحكم شرعنا وقال مالك لا يصح إحصان الكافر
 قال وانما رجمها لأنهما لم يكونا أهل ذمة وهذا تأويل باطل لأنهما كانا من أهل العهد
 ولأنه رجم المرأة والنساء لا يجوز قتلن مطلقاً . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿فقال ما تجدون
 في التوراة﴾ قال العلماء هذا السؤال ليس لتقليدهم ولا لمعرفة الحكم منهم فانما هو لالزامهم بما
 يعتقدونه في كتابهم ولعله صلى الله عليه وسلم قد أوحى اليه أن الرجم في التوراة الموجودة
 في أيديهم لم يغيروها كما غيروا أشياء أو أنه أخبره بذلك من أسلم منهم ولهذا لم يخف ذلك عليه حين
 كتموه . قوله ﴿نسود وجوههما ونحملهما﴾ هكذا هو في أكثر النسخ نحملها بالحاء واللام
 وفي بعضها نحملها بالجيم وفي بعضها نحممها بميمين وكله متقارب فعنى الأول نحملها على الحمل
 ومعنى الثاني نحملها جميعا على الجمل ومعنى الثالث نسود وجوههما بالحجم بضم الحاء وفتح الميم وهو
 الفحم وهذا الثالث ضعيف لأنه قال قبله نسود وجوههما فان قيل كيف رجم اليهوديان

الَّذِي يَقْرَأُ يَدُهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ وَقَرَأَ مَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا وَرَاءَهَا فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ وَهُوَ
 مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً فَلْيَرْفَعْ يَدَهُ فَرَفَعَهَا فَاذًا تَحْتَهَا آيَةُ الرَّجْمِ فَأَمَرَهُمَا
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَجَمَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ كُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُمَا فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ
 يَقْبِهَا مِنَ الْحِجَارَةِ بِنَفْسِهِ وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ « يَعْنِي ابْنَ عُقَيْبَةَ »
 عَنْ أَيُّوبَ ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ
 مِنْهُمْ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ أَنَّ نَافِعًا أَخْبَرَهُمْ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجَمَ
 فِي الزَّيِّ يَهُودِيَّيْنِ رَجُلًا وَامْرَأَةً زَنِيًّا فَآتَتْ الْيَهُودُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُمَا
 وَسَاقُوا الْحَدِيثَ بَنَحْوِهِ وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقَيْبَةَ
 عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجُلٍ مِنْهُمْ
 وَامْرَأَةٍ قَدْ زَنِيَا وَسَاقَ الْحَدِيثَ بَنَحْوِ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى
 وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ قَالَ يَحْيَى أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَةَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهُودِيٌّ مَحْمُومًا مَجْلُودًا
 فَدَعَاهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ هَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ قَالُوا نَعَمْ فَدَعَا رَجُلًا مِنْ
 عَلَيْهِمُ فَقَالَ أَتَشُدُّكَ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى هَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ
 قَالَ لَا وَلَوْلَا أَنَّكَ نَشَدْتَنِي بِهَذَا لَمْ أَخْبِرْكَ بِجَدِّهِ الرَّجْمِ وَلَكِنَّهُ كَثُرَ فِي أَشْرَافِنَا فَكُنَّا

بالبينة أم بالافتراق قلنا الظاهر أنه بالافتراق وقد جاء في سنن أبي داود وغيره أنه شهد عليها أربعة

إِذَا أَخَذْنَا الشَّرِيفَ تَرْكَنَاهُ وَإِذَا أَخَذْنَا الضَّعِيفَ أَفْتَنَّا عَلَيْهِ الْحَدَّ قُلْنَا تَعَالَوْا فَلْتَجْمَعِ عَلَى شَيْءٍ نُقِيمُهُ عَلَى الشَّرِيفِ وَالْوَضِيعِ جَعَلْنَا التَّحْمِيمَ وَالْجَلْدَ مَكَانَ الرَّجْمِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْيَا أَمْرَكَ إِذَا أَمَاتُوهُ فَأَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ إِلَى قَوْلِهِ إِنَّ أُوتِيْتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ يَقُولُوا أَتَيْنَا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنْ أَمَرَكُمُ بِالْتَّحْمِيمِ وَالْجَلْدِ فَخُذُوهُ وَإِنْ أَفْتَاكُمْ بِالرَّجْمِ فَاحْذَرُوا فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ فِي الْكُفَّارِ كُلِّهَا حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَيْرٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ يَحْوِيهِ إِلَى قَوْلِهِ فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَجِمَ وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ مِنْ نَزُولِ الْآيَةِ وَحَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ رَجِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ وَرَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ وَأَمْرَاهُ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ وَأَمْرَاهُ وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى ح وَحَدَّثَنَا

أنهم رأوا ذكره في فرجها فان صح هذا فان كان الشهود مسلمين فظاهر وان كانوا كفارا فلا اعتبار بشهادتهم ويتعين أنهما أقرأا بالزنا . قوله (رجم رجلا من اليهود وأمراته) أى صاحبه التى زنا

بها ولم يرد زوجته وفي رواية وأمرأة . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ إذا زنت أمة أحدكم فتيبن زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ﴾ الثريب التوبيخ واللوم على الذنب ومعنى تبن زناها أحققه أما بالبينة وأما برؤية أو علم عند من يجوز القضاء بالعلم في الحدود وفي هذا الحديث دليل على وجوب حد الزنا على الاماء والعبيد وفيه أن السيد يقيم الحد على عبده وأمته وهذا مذهبنا ومذهب مالك وأحمد وجهاهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وقال أبو حنيفة رضي الله عنه في طائفة ليس له ذلك وهذا الحديث صريح في الدلالة للجمهور وفيه دليل على أن العبد والامة لا يرجان سواء كانا مزوجين أم لا لقوله صلى الله عليه وسلم فليجلدها الحد ولم يفرق بين مزوجة وغيرها وفيه أنه لا يوبخ الزاني بل يقام عليه الحد فقط . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ ان زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم ان زنت الثالثة فتيبن زناها فليعبها ولو بجمل من شعر ﴾ فيه أن الزاني إذا حد ثم زنى ثانياً يلزمه حد آخر فان زنى ثالثة لزمه حد آخر فان حد ثم زنا لزمه حد آخر وهكذا أبداً فأما اذا زنى مرات ولم يحد لواحدة منهن فيكفيه حد واحد للجميع وفيه

كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ وَابْنُ عُثَيْمٍ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ح وَحَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي
أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ح وَحَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ
ابْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا أَنَّ ابْنَ إِسْحَقَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جُلْدِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ ثَلَاثًا ثُمَّ لَيْعَهَا فِي الرَّابِعَةِ
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ حَدَّثَنَا مَالِكُ ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى «وَاللَّفْظُ لَهُ»
قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصَ قَالَ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا ثُمَّ إِنْ
زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا ثُمَّ يَبْعُوهَا وَلَوْ بِضْفِيرٍ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ لَا أَدْرِي

ترك مخالطة الفساق وأهل المعاصي وفراقهم وهذا البيع المأمور به مستحب ليس بواجب عندنا
وعند الجمهور وقال داود وأهل الظاهر هو واجب وفيه جواز بيع الشيء النفيس بضمن حقير وهذا
يجمع عليه إذا كان البائع عالماً به فإن كان جاهلاً فكذلك عندنا وعند الجمهور ولاصحاب مالك
فيه خلاف والله أعلم وهذا البيع المأمور به يلزم صاحبه أن يبين حاله للبشترى لأنه عيب والأخبار
بالعيب واجب فإن قيل كيف يكره شيئاً ويرضيه لآخيه المسلم فالجواب لعلمها تستعف عند المشتري
بأن يعفها بنفسه أو يصونها بهيته أو بالاحسان إليها والتوسعة عليها أو يزوجه أو غير ذلك والله أعلم
قوله ﴿قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصَ قَالَ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا ثُمَّ إِنْ
زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا ثُمَّ يَبْعُوهَا وَلَوْ بِضْفِيرٍ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ لَا أَدْرِي

أَبَعَدَ الثَّلَاثَةَ أَوْ الرَّابِعَةَ وَقَالَ الْقَعْنَبِيُّ فِي رَوَايَتِهِ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ وَالضَّفِيرُ الْحَبْلُ وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ سَمِعْتُ مَالَكًا يَقُولُ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنِ الْأَمَةِ بِمَثَلٍ حَدِيثُهُمَا وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ ابْنِ شِهَابٍ وَالضَّفِيرُ الْحَبْلُ حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ صَالِحِ ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ ابْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَثَلٍ حَدِيثِ مَالِكٍ وَالشُّكِّ فِي حَدِيثِهِمَا جَمِيعًا فِي بَيْعَهَا فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ

الحديث الآخر أن علياً رضي الله تعالى عنه خطب فقال يا أيها الناس أقيموا على أرفائكم الحد من أحسن منهم ومن لم يحصن قال الطحاوي وفي الرواية الأولى لم يذكر أحد من الرواة قوله ولم يحصن غير مالك وأشار بذلك إلى تضعيفها وأنكر الحفاظ هذا على الطحاوي قالوا بل روى هذه اللفظة أيضاً ابن عينة ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب كما قال مالك فحصل أن هذه اللفظة صحيحة وليس فيها حكم مخالف لأن الأمة تجلد نصف جلد الحرة سواء كانت الأمة محصنة بالتزويج أم لا وفي هذا الحديث بيان من لم يحصن وقوله تعالى فاذا أحصن فان أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب فيه بيان من أحصنت فحصل من الآية الكريمة والحديث بيان أن الأمة المحصنة بالتزويج وغير المحصنة تجلد وهو معنى ما قاله علي رضي الله تعالى عنه وخطب الناس به فان قيل فما الحكمة في التقييد في قوله تعالى فاذا أحصن مع أن عليها نصف جلد الحرة سواء كانت الأمة محصنة أم لا فالجواب أن الآية نهت على أن الأمة وإن كانت مزوجة لا يجب عليها إلا نصف جلد الحرة لأنه الذي ينتصف وأما الرجم فلا ينتصف

حدثنا محمد بن أبي بكر المديني حدثنا سليمان أبو داود حدثنا زائدة عن السدي عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن قال خطب على فقال يا أيها الناس أقيموا على أركانكم الخدم من أحسن منهم ومن لم يحسن فإن أمة لرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زنت فأمرني أن أجلبها فإذا هي حديث عهد بنفاس فخشيت إن أنا جلدتها أن أقتلها فذكرت ذلك للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال أحسنت وحدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا يحيى بن آدم حدثنا إسرائيل عن السدي بهذا الإسناد ولم يذكر من أحسن منهم ومن لم يحسن وزاد في الحديث أتركها حتى تمائل

حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار قالا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة

فليس مراداً في الآية بلائك فليس للأمة المزوجة الموطوءة في النكاح حكم الحرة الموطوءة في النكاح فبينت الآية هذا لئلا يتوهم أن الأمة المزوجة ترجم وقد أجمعوا على أنها لا ترجم وأما غير المزوجة فقد علمنا أن عليها نصف جلد المزوجة بالأحاديث الصحيحة منها حديث مالك هذا وباقي الروايات المطلقة إذا زنت أمة أحدهم فليجلدها وهذا يتناول المزوجة وغيرها وهذا الذي ذكرناه من وجوب نصف الجلد على الأمة سواء كانت مزوجة أم لا هو مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد وجهاهير علماء الأمة وقال جماعة من السلف لا حد على من لم تكن زوجة من الإماء والعبيد ممن قاله ابن عباس وطاوس وعطاء وابن جريج وأبو عبيدة . قوله ﴿ قال على زنت أمة لرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأمرني أن أجلبها فإذا هي حديث عهد بنفاس فخشيت إن أنا جلدتها أن أقتلها فذكرت ذلك للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال أحسنت ﴾ فيه أن الجلد واجب على الأمة الزانية وأن النفساء والمریضة ونحوهما يؤخر جلدتهما إلى البرء والله أعلم

قَالَ سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَجَلَدَهُ بِعَرْدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ قَالَ وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَخَفَ الْحُدُودَ ثَمَانِينَ فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ وَتَرَشَّنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدٌ «يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ» حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجُلٍ فَذَكَرَ نَحْوَهُ حَرِشًا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُعَاذُ ابْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنِي أَنِّي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَلَدَ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ ثَمَّ جَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ وَدَنَا النَّاسَ مِنَ الرَّيْفِ وَالْقَرَى قَالَ مَا تَرَوْنَ فِي جَلْدِ الْخَمْرِ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا كَأَخَفِ

باب حد الخمر

قوله ﴿إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَجَلَدَهُ بِعَرْدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَخَفَ الْحُدُودَ ثَمَانِينَ فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ﴾ وفي رواية جلد النبي صلى الله عليه وسلم في الخمر بالجرید والنعال ثم جلد أبو بكر أربعين فلما كان عمر ودنا الناس من الريف قال ما ترون في جلد الخمر فقال عبد الرحمن بن عوف أرى أن تجعلها كأخف الحدود قال جلد عمر ثمانين وفي رواية أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضرب في الخمر بالنعال والجرید أربعين وفي حديث علي رضي الله عنه أنه جلد أربعين ثم قال للجلاّد أمسك ثم قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى أما قوله في الرواية الأولى فقال عبد الرحمن أخف الحدود فهو بنصب أخف وهو منصوب بفعل محذوف أي اجلده كأخف الحدود أو اجعله كأخف الحدود كما صرح به في الرواية الأخرى . وقوله ﴿أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا﴾ يعني العقوبة التي هي حد الخمر وقوله أخف الحدود يعني

الحدود قال جلد عمر ثمانين حنر محمد بن المثنى حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا هشام بهذا الإسناد مثله وحنر أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن هشام عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضرب في الحنر بالنعال والجريد أربعين ثم ذكر نحو حديثهما ولم يذكر الريف والقرى وحنر أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وعلي بن حجر قالوا حدثنا إسماعيل «وهو ابن علي» عن ابن أبي عروبة عن عبد الله الدناج ح وحدثنا إسحق بن إبراهيم الحنظلي «واللفظ له» أخبرنا يحيى بن حماد حدثنا عبد العزيز بن المختار حدثنا عبد الله بن فيروز مولى ابن عامر الدناج حدثنا حصين بن المنذر أبو ساسان قال شهدت عثمان بن عفان وأتى بالوليد قد صلى الصبح ركعتين ثم قال أزيدتم فشهد عليه رجلان أحدهما حمران أنه شرب الحنر وشهد آخر أنه رآه يتقيا فقال عثمان إنه لم يتقيا حتى شربها فقال ياعلى قم فأجلده فقال على قم بأحسن فأجلده فقال الحسن ول حارها من تولى قارها «فكانه وجد عليه» فقال ياعبد الله ابن جعفر قم فأجلده فجلده وعلي يعد حتى بلغ أربعين فقال أمسك ثم قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وولد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا

المنصوص عليها في القرآن وهي حد السرقة بقطع اليد وحد الزنا جلد مائة وحد القذف ثمانين فأجعلها ثمانين كآخف هذه الحدود وفي هذا جواز القياس واستحباب مشاورة القاضي والمفتي أصحابه وحاضري مجلسه في الأحكام . قوله «(وكل سنة)» معناه أن فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر سنة يعمل بها وكذا فعل عمر ولكن فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر

أَحَبُّ إِلَيَّ . زَادَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ فِي رِوَايَتِهِ قَالَ إِسْمَاعِيلُ وَقَدْ سَمِعْتُ حَدِيثَ الدَّانَاجِ مِنْهُ

أَحَبُّ إِلَيَّ . وقوله ((وهذا أحب إلي)) إشارة إلى الأربعين التي كان جلدها وقال للجلاد أمسك ومعناه هذا الذي قد جلده وهو الأربعون أحب إلي من الثمانين وفيه أن فعل الصحابي سنة يعمل بها وهو موافق لقوله صلى الله عليه وسلم فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ والله أعلم وأما الخمر فقد أجمع المسلمون على تحريم شرب الخمر وأجمعوا على وجوب الحد على شاربها سواء شرب قليلا أو كثيرا وأجمعوا على أنه لا يقتل بشرها وإن تكرر ذلك منه هكذا حكى الإجماع فيه الترمذي وخلائق وحكى القاضي عياض رحمه الله تعالى عن طائفة شاذة أنهم قالوا يقتل بعد جلده أربع مرات للحديث الوارد في ذلك وهذا القول باطل مخالف لإجماع الصحابة فمن بعدهم على أنه لا يقتل وإن تكرر منه أكثر من أربع مرات وهذا الحديث منسوخ قال جماعة دل الإجماع على نسخه وقال بعضهم نسخه قوله صلى الله عليه وسلم لا يجل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث النفس بالنفس واليب الزاني والتارك لدينه المفارق للجماعة واختلف العلماء في قدر حد الخمر فقال الشافعي وأبو ثور وداود وأهل الظاهر وآخرون حده أربعون قال الشافعي رضي الله عنه وللإمام أن يبلغ به ثمانين وتكون الزيادة على الأربعين تعزيرات على تسبيه في إزالة عقله وفي تعرضه للقتل وأنواع الإيذاء وترك الصلاة وغير ذلك ونقل القاضي عن الجمهور ومن السلف والفقهاء منهم مالك وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق رحمهم الله تعالى أنهم قالوا حده ثمانون واحتجوا بأنه الذي استقر عليه إجماع الصحابة وأن فعل النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن للتحديد ولهذا قال في الرواية الأولى نحو أربعين وحجة الشافعي وموافقيه أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما جلده أربعين كما صرح به في الرواية الثانية وأما زيادة عمر فهي تعزيرات والتعزير إلى رأى الإمام إن شاء فعله وإن شاء تركه بحسب المصلحة في فعله وتره فرأه عمر ففعله ولم يره النبي صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر ولا علي فتركوه وهكذا يقول الشافعي رضي الله عنه أن الزيادة إلى رأى الإمام وأما الأربعون فهي الحد المقدر الذي لا بد منه ولو كانت الزيادة حدًا لم يتركها النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضي الله عنه ولم يتركها على رضي الله عنه بعد فعل عمر ولهذا قال على رضي الله عنه وكل سنة معناه الاقتصار

على الأربعين وبلوغ الثمانين فهذا الذي قاله الشافعي رضى الله عنه هو الظاهر الذى تقتضيه هذه الأحاديث ولا يشكل شيء منها ثم هذا الذى ذكرناه هو حد الحر فأما العبد فعلى النصف من الحر كما فى الزنا والقذف والله أعلم وأجمعت الأمة على أن الشارب يحد سواء سكر أم لا واختلف العلماء فى من شرب النبيذ وهو ماسوى عصير العنب من الأنبذة المسكرة فقال الشافعي ومالك وأحمد رحمهم الله تعالى وجمهور العلماء من السلف والخلف هو حرام يجلد فيه بجلد شارب الخمر الذى هو عصير العنب سواء كان يعتقد إباحته أو تحريمه وقال أبو حنيفة والكوفيون رحمهم الله تعالى لا يحرم ولا يحد شارب وقال أبو ثور هو حرام يجلد بشره من يعتقد تحريمه دون من يعتقد إباحته والله أعلم . قوله «جلده بجرديتين نحو أربعين» اختلفوا فى معناه فأصحابنا يقولون معناه أن الجرديتين كانتا مفردتين جلد بكل واحدة منهما عددا حتى كمل من الجميع أربعون وقال آخرون ممن يقول جلد الخمر ثمانون معناه أنه جمعهما وجلده بهما أربعين جلدة فيكون المبلغ ثمانين وتأويل أصحابنا أظهر لأن الرواية الأخرى مبينة لهذه وأيضا لحديث على رضى الله عنه ميناها . قوله «ضربه بجرديتين» وفى رواية بالجرىد والتعال أجمع العلماء على حصول حد الخمر بالجلد بالجرىد والتعال وأطراف الثياب واختلفوا فى جوازه بالسوط وهما وجهان لأصحابنا الأصح الجواز وشذ بعض أصحابنا فشرط فيه السوط وقال لا يجوز بالثياب والتعال وهذا غلط فاحش مردود على قائله لمنابدته هذه الأحاديث الصحيحة قال أصحابنا وإذا ضربه بالسوط يكون سوطا معتدلا فى الحجم بين القضيب والعصا فإن ضربه بجريدة فلتكن خفيفة بين اليابسة والرطبة ويضربه ضربا بين ضربين فلا يرفع يده فوق رأسه ولا يكتفى بالوضع بل يرفع ذراعه رفعا معتدلا . قوله «فلسا كان عمر ودنا الناس من الريف والقرى الريف المواضع التى فيها المياه أو هى قرية منها ومعناه لما كان زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وفتحت الشام والعراق وسكن الناس فى الريف ومواضع الخصب وسعة العيش وكثرة الأعتاب والثمار أكثروا من شرب الخمر فزاد عمر فى حد الخمر تغليظا عليهم وزجرا لهم عنها . قوله «فلسا كان عمر رضى الله عنه استشار الناس فقال عبد الرحمن أخف الحدود» هكذا هو فى مسلم وغيره أن عبد الرحمن بن عوف هو الذى أشار بهذا وفى الموطأ وغيره أنه على بن أبى طالب رضى الله عنه وكلاهما صحيح وأشار جميعا ولعل عبد الرحمن بدأ بهذا القول فوافقه

على وغيره فنسب ذلك في رواية الى عبد الرحمن رضى الله عنه لسبقه به ونسبه في رواية الى على رضى الله عنه لفضيلته وكثرة علمه ورجحانه على عبد الرحمن رضى الله عنه . قوله ﴿عن عبد الله الداناج﴾ هو بالدال المهملة والنون والجيم ويقال له أيضا الدانا بجذف الجيم والداناه بالهاء ومعناه بالفارسية العالم . قوله ﴿حدثنا حنين بن المنذر﴾ هو بالضاد المعجمة وقد سبق أنه ليس في الصحيحين حنين بالمعجمة غيره . قوله ﴿فشهد عليه رجلان أحدهما حران أنه شرب الخمر وشهد آخر أنه رآه يتقياً فقال عثمان رضى الله عنه أنه لم يتقياً حتى شربها ثم جلده﴾ هذا دليل لمالك وموافقيه في أن من يتقي الخمر يحد حد الشارب ومذهبنا أنه لا يحد بمجرد ذلك لاحتمال أنه شربها جاهلاً كونها خمرًا أو مكرها عليها أو غير ذلك من الأعذار المسقطه للحدود ودليل مالك هنا قوى لأن الصحابة اتفقوا على جلد الوليد بن عقبة المذكور في هذا الحديث وقد يجيب أصحابنا عن هذا بأن عثمان رضى الله عنه علم شرب الوليد فقضى بجلده في الحدود وهذا تأويل ضعيف وظاهر كلام عثمان يرد على هذا التأويل والله أعلم . قوله ﴿أن عثمان رضى الله عنه قال يا على قم فاجلده فقال على قم يا حسن فاجلده فقال حسن ول حارها من تولى قارها فكأنه وجد عليه فقال يا عبد الله بن جعفر قم فاجلده فجلده وعلى يعد حتى بلغ أربعين فقال أمسك﴾ معنى هذا الحديث أنه لما ثبت الحد على الوليد بن عقبة قال عثمان رضى الله عنه وهو الامام لعلى على سبيل التكرم له وتفويض الأمر اليه في استيفاء الحد قم فاجلده أى أقم عليه الحد بأن تأمر من ترى بذلك فقبل على رضى الله عنه ذلك فقال للحسن قم فاجلده فامتنع الحسن فقال لابن جعفر فقبل فجلده وكان على مأذوناله في التفويض الى من رأى كما ذكرناه وقوله وجد عليه أى غضب عليه . وقوله ول حارها من تولى قارها الحار الشديد المكروه والقار البارد الهنىء الطيب وهذا مثل من أمثال العرب قال الأصمعي وغيره معناه ول شدتها وأوساخها من تولى هنيئها ولذاتها والضمير عائد الى الخلافة والولاية أى كما أن عثمان وأقاربه يتولون هنى الخلافة ويحتصون به يتولون نكدها وقاذوراتها ومعناه ليتول هذا الجلد عثمان بنفسه أو بعض خاصة أقاربه الأذنين والله أعلم . قوله ﴿قال أمسك ثم قال وكل سنة﴾ هذا دليل على أن عليا رضى الله عنه كان معظماً لا آثار عمر وأن حكمه وقوله سنة وأمره حق وكذلك أبو بكر رضى الله عنه خلاف ما يكذبه الشيعة عليه واعلم أنه وقع هنا في مسلم مظاهره أن عليا جلد

فَلَمْ أَحْظَهُ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَهَالٍ الضَّرِيرُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ
 الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ مَا كُنْتُ أَقِيمُ عَلَى أَحَدٍ حَدًّا
 فَيَمُوتُ فِيهِ فَأَجِدُ مِنْهُ فِي نَفْسِي إِلَّا صَاحِبَ الْخَمْرِ لِأَنَّهُ إِنْ مَاتَ وَدَيْتُهُ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْنَهُ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهَذَا
 الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ

الوليد بن عقبة أربعين ووقع في صحيح البخاري من رواية عبد الله بن عدي بن الخيار أن عليا
 جلد ثمانين وهي قضية واحدة قال القاضي عياض المعروف من مذهب علي رضي الله عنه الجلد
 في الخمر ثمانين ومنه قوله في قليل الخمر وكثيرها ثمانون جلد وروى عنه أنه جلد المعروف
 بالنجاشي ثمانين قال والمشهور أن عليا رضي الله عنه هو الذي أشار على عمر بأقامة الحد ثمانين كما
 سبق عن رواية الموطأ وغيره قال وهذا كله يرجح رواية من روى أنه جلد الوليد ثمانين قال
 ويجمع بينه وبين ما ذكره مسلم من رواية الأربعين بما روى أنه جلد بسوط له رأسان فضر به
 برأسه أربعين فتكون جلته ثمانين قال ويحتمل أن يكون قوله وهذا أحب إلى عائذ
 إلى الثمانين التي فعلها عمر رضي الله عنه فهذا كلام القاضي وقد قدمنا ما يخالف
 بعض ما قاله وذكرنا تأويله والله أعلم. قوله ﴿عن أبي حصين عن عمير بن سعيد عن علي رضي
 الله عنه قال ما كنت أقيم على أحد حدًّا فيموت فأجد منه في نفسي إلا صاحب الخمر لأنه إن مات
 ودَيْتُهُ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْنَهُ﴾ أما أبو حصين هذا فهو بجاء مفتوحة وصاد
 مكسورة واسمه عثمان بن عاصم الأسدي الكوفي وأما عمير بن سعيد فهكذا هو في جميع نسخ
 مسلم عمير بن سعيد بالياء في عمير وفي سعيد وهكذا هو في صحيح البخاري وجميع كتب الحديث
 والأسماء ولا خلاف فيه ووقع في الجمع بين الصحيحين عمير بن سعد بخذف الياء من سعيد وهو
 غلط وتصحيف أما من الحمدي وأما من بعض الناقلين عنه ووقع في المذهب من كتب أصحابنا
 في المذهب في باب التعزير عمر بن سعد بخذف الياء من الاثنين وهو غلط فاحش والصواب

حَرْشُ أَحْمَدُ بْنُ عِيْسَى حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ قَالَ
بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ إِذْ جَاءَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ حَدَّثَهُ فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا سُلَيْمَانُ فَقَالَ
حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ

اثبات الياه فيهما كما سبق . وأما قوله ﴿ ان مات وديته ﴾ فهو بتخفيف الدال أى غرمت ديته قال
بعض العلماء وجه الكلام أن يقال فانه ان مات وديته بالفاء لا باللام وهكذا هو في رواية
البخارى بالفاء . وقوله ﴿ ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسنه ﴾ معناه لم يقدر فيه حداً مضبوطاً
وقد أجمع العلماء على أن من وجب عليه الحد بجلده الامام أو جلاده الحد الشرعى فمات فلا
دية فيه ولا كفارة لاعلى الامام ولاعلى جلاده ولافى بيت المال وأما من مات من التعزير
فذهبنا وجوب ضمانه بالدية والكفارة وفى محل ضمانه قولان للشافعى أحكماهما تجب ديته على
عاقلة الامام والكفارة فى مال الامام والثانى تجب الدية فى بيت المال وفى الكفارة على هذا
وجهان لأصحابنا أحدهما فى بيت المال أيضاً والثانى فى مال الامام هذا مذهبنا وقال جماهير العلماء
لا ضمان فيه لاعلى الامام ولاعلى عاقلته ولافى بيت المال والله أعلم

— باب قدر أسواط التعزير —

قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط الا فى حد من حدود الله عز وجل ﴾
ضبطوه بجلد بوجهين أحدهما بفتح الياه وكسر اللام والثانى بضم الياه وفتح اللام وكلاهما
الصحيح واختلف العلماء فى التعزير هل يقتصر فيه على عشرة أسواط فما دونها ولا يتجاوز
الزيادة أم تجوز الزيادة فقال أحمد بن حنبل وأشهب المالكي وبعض أصحابنا لا يتجاوز الزيادة
إلى عشرة أسواط وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الى جواز الزيادة ثم اختلف
هؤلاء فقال مالك وأصحابه وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور والطحاوى لا ضبط لعدد الضربات بل
ذلك الى رأى الامام وله أن يزيد على قدر الحدود قالوا لأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ضرب

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبْنُ مُيَسَّرٍ كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ «وَاللَّفْظُ لِعَمْرُو» قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَجْلَسٍ فَقَالَ تَبَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا تَزْنُوا وَلَا تَسْرِقُوا

من نقش على خاتمه مائة وضرب صدياً أكثر من الحد وقال أبو حنيفة رضي الله عنه لا يبلغ به أربعين وقال ابن أبي ليلى خمسة وسبعون وهي رواية عن مالك وأبي يوسف وعن عمر لا يجاوز به ثمانين وعن ابن أبي ليلى رواية أخرى هو دون المائة وهو قول ابن شبرمة وقال ابن أبي ذئب وابن أبي يحيى لا يضرب أكثر من ثلاثة في الأدب وقال الشافعي وجمهور أصحابه لا يبلغ بتعزير كل إنسان أدنى حدوده فلا يبلغ بتعزير العبد عشرين ولا بتعزير الحر أربعين وقال بعض أصحابنا لا يبلغ بواحد منهما أربعين وقال بعضهم لا يبلغ بواحد منهما عشرين وأجاب أصحابنا عن الحديث بأنه منسوخ واستدلوا بأن الصحابة رضي الله عنهم جاوزوا عشرة أسواط وتأولوه أصحاب مالك على أنه كان ذلك مختصاً بزمان النبي صلى الله عليه وسلم لأنه كان يكفي الجاني منهم هذا القدر وهذا التأويل ضعيف والله أعلم . قوله «(في اسناد هذا الحديث)» أخبرني عمرو يعني ابن الحارث عن بكير بن الأشج قال حدثنا سليمان بن بشار قال حدثني عبد الرحمن بن جابر عن أبيه عن أبي بردة قال الدارقطني تابع عمرو بن الحارث أسامة بن زيد عن بكير عن سليمان وخالفهما الليث وسعيد ابن أبي أيوب وابن لهيعة فرووه عن بكير عن سليمان عن عبد الرحمن بن جابر عن أبي بردة لم يذكروا عن أبيه واختلف فيه على مسلم بن إبراهيم فقال ابن جريج عنه عن عبد الرحمن بن جابر عن رجل من الانصار عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال حفص بن ميسرة عنه عن جابر عن أبيه قال الدارقطني في كتاب العلل القول قول الليث ومن تابعه عن بكير وقال في كتاب البيع قول عمرو صحيح والله أعلم

— باب الحدود كفارات لأهلها —

قوله صلى الله عليه وسلم «(تبايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تزنىوا ولا تسرقوا ولا تقتلوا

وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ فَمَنْ فِي مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَسْتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبْهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ قَتَلَ عَلَيْنًا آيَةَ النَّسَاءِ أَنْ لَا يُشْرَكَ بِاللَّهِ شَيْئًا الْآيَةَ وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيُّ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا أَخَذَ عَلَى النَّسَاءِ أَنْ لَا تُشْرَكَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا تُسْرَقَ وَلَا تُزْنَى وَلَا تُقْتَلَ أَوْلَادُنَا وَلَا يَعْضُ بِعَضْنَا بَعْضُنَا فَمَنْ فِي مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَمَنْ آتَى مِنْكُمْ حِدًّا فَأَقِيمَ عَلَيْهِ فَهُوَ كَفَّارَتُهُ وَمَنْ سَتَرَهُ

النفس التي حرم الله الا بالحق فمن وفي منكم فأجره على الله ومن أصاب شيئاً من ذلك فعوقب به فهو كفارة له ومن أصاب شيئاً من ذلك فستره الله عليه فأمره الى الله ان شاء عفا عنه وان شاء عذبه ﴿ وفي الرواية الأخرى ولا يعضه بعضنا بعضاً فمن وفي منكم فأجره على الله ومن آتى منكم حدا فأقيم عليه فهو كفارته ومن ستره الله الى الله ان شاء عذبه وان شاء غفر له وفي الرواية الأخرى بإيعازه على أن لا تشرك بالله شيئاً ولا تزنى ولا تسرق ولا تقتل النفس التي حرم الله ولا تنتهب ولا تعصى فالجنة ان فعلنا ذلك فان غشنا من ذلك شيئاً كان قضاء ذلك الله تعالى . أما قوله صلى الله عليه وسلم فمن وفي فبتخفيف الفاء وقوله ولا يعضه هو بفتح الياء والاضاد والمعجمة أى لا يستحب وقيل لا يأتى بيهتان وقيل لا يأتى بنميمة واعلم أن هذا الحديث عام مخصوص وموضع التخصيص قوله صلى الله عليه وسلم ومن أصاب شيئاً من ذلك الى آخره المراد به ما سوى الشرك والا فالشرك لا يغفر له وتكون عقوبته كفارة له وفي هذا الحديث فوائد منها تحريم هذه المذكورات وما في معناها ومنها الدلالة لمذهب أهل الحق أن

اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَمَرُهُ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَذَبَهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَهُ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ ح
وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنِ الصَّنَابَحِيِّ
عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّهُ قَالَ إِنْ لَمْ يَلْمِزِ النَّبِيُّ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَقَالَ بَايَعْنَاهُ عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا تَزْنِي وَلَا تَسْرِقَ وَلَا تَقْتُلَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ
اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا تَنْتَهَبِ وَلَا تَعْصِيَ فَالْجَنَّةُ إِنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ فَإِنْ غَشِينَا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا كَانَ
قَضَاءُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ وَقَالَ أَبُو رُمْحٍ كَانَ قَضَاؤُهُ إِلَى اللَّهِ

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ
حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ أَبِي شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ وَأَبِي سَلْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ

المعاصي غير الكفر لا يقطع لصاحبها بالنار اذا مات ولم يتب منها بل هو بمشيئة الله تعالى ان شاء عفا
عنه وان شاء عذبه خلافا للخوارج والمعتزلة فان الخوارج يكفرون بالمعاصي والمعتزلة يقولون
لا يكفرون ولكن يخلد في النار وسبقت المسألة في كتاب الايمان مبسوطة بدلائلها ومنها أن من ارتكب
ذنبا يوجب الحد فحسبته عنه الاثم قال القاضي عياض قال أكثر العلماء الحدود كفارة استدلالا
بهذا الحديث قال ومنهم من وقف لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا أدرى الحدود كفارة قال ولكن حديث عبادة الذي نحن فيه أصح إسنادا
ولا تعارض بين الحديثين فيحتمل أن حديث أبي هريرة قبل حديث عبادة فلم يعلم ثم علم
قال المازري ومن نفيس الكلام وجزله قوله ولا نعصى فالجنة ان فعلنا ذلك وقال في الرواية
الأولى فمن وفى منكم فأجره على الله ولم يقل فالجنة لانه لم يقل في الرواية الأولى ولا نعصى
وقد يعصى الانسان بغير الذنوب المذكورة في هذا الحديث كشرب الخمر وأكل الربا وشهادة
الزور وقد يتجنب المعاصي المذكورة في الحديث ويعطى أجره على ذلك وتكون له معاصي غير
ذلك فيجازى بها والله أعلم

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ الْعَجَاءُ جَرْحُهَا جِبَارٌ وَالْبُئْرُ جِبَارٌ وَالْمَعْدَنُ جِبَارٌ وَفِي الرِّكَازِ
الْخَمْسُ وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ الْأَعْلَى
أَبْنُ حَمَادٍ كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ «يَعْنِي ابْنَ عِيسَى»
حَدَّثَنَا مَالِكُ كُلُّهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِإِسْنَادٍ اللَّيْثِ مِثْلَ حَدِيثِهِ وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ
قَالَا أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَعُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ

— باب جرح العجاء والمعدن والبئر جبار أى هدر —

قوله صلى الله عليه وسلم ﴿العجاء جرحها جبار والبئر جبار والمعدن جبار وفي الركاك الخمس﴾
العجاء بالمدى كل الحيوان سوى الآدمى وسميت البهيمة عجاء لانها لاتتكلم . والجبار بضم
الجيم وتخفيف الباء الهدر فأما قوله صلى الله عليه وسلم العجاء جرحها جبار فمحمول على ماذا
أتلقت شيئا بالنهار أو أتلقت بالليل بغير تفريط من مالكها أو أتلقت شيئا وليس معها أحد
فهذا غير مضمون وهو مراد الحديث فأما اذا كان معها سائق أو قائد أو راكب فأتلفت يدها
أو برجلها أو فمها ونحوه وجب ضمانه في مال الذى هو معها سواء كان مالكا أو مستأجرا أو
مستعيرا أو غاصبا أو مودعا أو وكلا أو غيره إلا أن تلتف آدميا فتجب ديتة على عاقلة الذى معها
والكفارة في ماله والمراد بجرح العجاء اتلافها سواء كان بجرح أو غيره قال القاضى أجمع العلماء
على أن جنابة البهائم بالنهار لاضمان فيها اذا لم يكن معها أحد فان كان معها راكب أو سائق أو
قائد فجمهور العلماء على ضمان ما أتلقت وقال داود وأهل الظاهر لاضمان بكل حال إلا أن يحملها
الذى هو معها على ذلك أو يقصده وجمهورهم على أن الضارية من الدواب كغيرها على ما ذكرناه
وقال مالك وأصحابه يضمن مالكها ما أتلقت وكذا قال أصحاب الشافعى يضمن اذا كانت معروفة
بالافساد لأن عليه ربطها والحالة هذه وأما اذا أتلقت لئلا فقال مالك يضمن صاحبها ما أتلقت

أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ الْبُئْرُ جَرْحُهَا جِبَارٌ وَالْمَعْدَنُ جَرْحُهَا جِبَارٌ وَالْعِجَاءُ جَرْحُهَا جِبَارٌ وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجَمْعِيُّ حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ «يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ» ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا أَبِي ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَا حَدَّثَنَا شُعْبَةُ كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَثَلِهِ

وقال الشافعي وأصحابه يضمنان ان فرط في حفظها والا فلا وقال أبو حنيفة لا ضمان فيما أتلفته البهائم لا في ليل ولا في نهار وجمهورهم على أنه لا ضمان فيما رعته نهارا وقال الليث وسخنون يضمن . وأما قوله صلى الله عليه وسلم «والمعدن جبار» فعناه أن الرجل يحفر معدنا في ملكه أو في موات فيمربها ما يفسق فيموت أو يستأجر أجرا يعملون فيها فيقع عليهم فيموتون فلا ضمان في ذلك وكذا البئر جبار معناه أنه يحفرها في ملكه أو في موات فيقع فيها انسان أو غيره ويتلف فلا ضمان وكذا لو استأجره لحفرها فوقعت عليه فوات فلا ضمان فاما اذا حفر البئر في طريق المسلمين أو في ملك غيره بغير اذنه فتلف فيها انسان فيجب ضمانه على عاقلة حافرها والكفارة في مال الحافر وان تلف بها غير الآدمي وجب ضمانه في مال الحافر وأما قوله صلى الله عليه وسلم «وفي الركاك الخمس» ففيه تصريح بوجوب الخمس فيه وهو زكاة عندنا والركاك هو دفين الجاهلية وهذا مذهبنا ومذهب أهل الحجاز وجمهور العلماء وقال أبو حنيفة وغيره من أهل العراق هو المعدن وهما عندهم لفظان مترادفان وهذا الحديث يرد عليهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم فرق بينهما وعطف أحدهما على الآخر وأصل الركاك في اللغة الثبوت والله أعلم

﴿تم الجزء الحادي عشر و يليه الجزء الثاني عشر وأوله كتاب الإقضية﴾

صفحة	صفحة
١٠٨	٢ باب تحريم بيع الخمر
١١٧	٦ تحريم الميتة والخنزير والأصنام
١١٨	٨ باب الربا
١٢٤	٢٧ باب أخذ الحلال وترك الشبهات
١٢٧	٣٠ بيع البعير واستثناء ركوبه
١٤١	٣٦ جواز اقتراض الحيوان
١٤٣	٣٩ جواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلا
١٥٣	٣٩ الرهن وجوازه فى الحضرة كالفهر
١٥٧	٤١ باب السلم
١٥٩	٤٣ تحريم الاحتكار فى الاقوات
١٦٢	٤٤ النهى عن الحلف فى البيع
١٦٤	٤٥ باب الشفعة
١٦٦	٤٧ باب غرز الخشب فى جدار الجار
١٦٧	٤٨ تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها
١٧٢	٥١ كتاب الفرائض
١٧٥	٦٢ كتاب الهبات
١٨٠	٦٤ تحريم الرجوع فى الصدقة والهبة بعد القبض
١٨٠	٦٥ كراهة تفضيل بعض الاولاد فى الهبة
١٨٦	٦٩ باب العمرى
١٨٨	٧٤ كتاب الوصية
٢١٥	٨٣ وصول ثواب الصدقات الى الميت
٢٢١	٨٥ ما يلحق الانسان من الثواب بعد وفاته
٢٢٢	٨٦ باب الوقف
٢٢٥	٩٦ كتاب النذر
	١٠٤ كتاب الايمان
	١٠٤ النهى عن الحلف بغير الله